

مضبطة الجلسة الاستثنائية الثانية

دور الانعقاد العادي الثالث

الفصل التشريعي الأول

الرقم : الاستثنائية (٢)

التاريخ : ٧ جمادى الثانية ١٤٢٦هـ -
١٣ يوليو ٢٠٠٥م

عقد مجلس الشورى جلسته الاستثنائية الثانية من دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الأول ، بقاعة الاجتماعات الكبرى بمقر المجلس الوطني بالقضيبية ، عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأربعاء السابع من شهر جمادى الثانية ١٤٢٦هـ الموافق للثالث عشر من شهر يوليو ٢٠٠٥م ، وذلك برئاسة صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي رئيس مجلس الشورى ، وحضور أصحاب السعادة أعضاء المجلس ، وسعادة الشيخ عبدالرحمن بن إبراهيم عبدالسلام الأمين العام لمجلس الشورى . هذا وقد مثل الحكومة كل من :

١ - سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب .

٢ - سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

كما حضر الجلسة بعض ممثلي الجهات الرسمية وهم :

٢٥ • من وزارة الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب :

١ - السيد ياسر رمضان المستشار القانوني للوزير .

• من وزارة المالية :

- ١ - الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وكيل الوزارة .
- ٢ - السيد عارف صالح خميس وكيل الوزارة المساعد للشئون المالية .
- ٣ - السيد نبيل حمد الدوسري مدير الخزانة .
- ٤ - السيد أحمد جاسم فراج مدير إدارة الميزانية .
- ٥ - السيد فواز محمد مطر مدير المشاريع .
- ٦ - السيد طه محمود فقيهي رئيس المشاريع .
- ٧ - السيد ناجح سلمان طواش رئيس الخدمات الاجتماعية .
- ٨ - السيد عبدالكريم محمد بوعلاي رئيس الإعلام الاقتصادي والمالي .
- ٩ - السيد أحمد عثمان طاهر خبير إعلامي .
- ١٠ - السيد خالد إبراهيم عبدالغفار المستشار القانوني .

كما حضرها الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس ،
والسيد محسن حميد مرهون المستشار القانوني لشئون اللجان ، والدكتور أحمد عبدالله
ناصر الأمين العام المساعد لشئون المجلس ، والسيد أحمد عبدالله الحردان الأمين العام
١٥ المساعد للشئون الإدارية والمالية والمعلومات ، والسيد إسماعيل إبراهيم أكبري مدير إدارة
العلاقات العامة والإعلام والمراسم ، كما حضرها عدد من رؤساء الأقسام وموظفي الأمانة
العامة ، ثم افتتح سعادة الرئيس الجلسة :

٢٠ **الرئيس :**

بسم الله الرحمن الرحيم نفتح الجلسة الاستثنائية الثانية من دور الانعقاد العادي
الثالث من الفصل التشريعي الأول . ونبدأ بتلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين ، فقد اعتذر
عن حضور هذه الجلسة كل من الإخوة : جمال فخرو وإبراهيم نونو وجلال العالي
وحماد النعيمي وعبدالرحمن الغتم والدكتور الشيخ علي آل خليفة ، وهذا يكون
النصاب القانوني لانعقاد الجلسة متوافراً . وأود إخطاركم بأن التصديق على مضبطة
٢٥ الجلسة السابقة سيكون في الجلسة القادمة . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول

- الأعمال والخاص بالرسائل الواردة ، فقد وصلتني رسالة صاحب السعادة السيد خليفة ابن أحمد الظهري رئيس مجلس النواب بشأن ما انتهى إليه مجلس النواب بخصوص قرار مجلس الشورى بشأن مشروع قانون بإنشاء صندوق النفقة . وقد قمت بإحالتة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية . كما وصلتني رسالة صاحب السعادة السيد خليفة ابن أحمد الظهري رئيس مجلس النواب بشأن ما انتهى إليه مجلس النواب بخصوص ٥ مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى (والمتعلق بإضافة مادة) ، واقترح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى مقدم من خمسة من ١٠ أصحاب السعادة أعضاء مجلس النواب . وقد قمت بإحالتة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بأخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦م . وقد وافق المجلس على هذا المشروع في مجموعه في الجلسة السابقة ، فهل يوافق عليه بصفة نهائية ؟ ١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

- ٢٠ إذن يقر مشروع القانون بصفة نهائية . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي . وقد سبق توزيع قرار مجلس النواب ومرفقاته بشأن المشروع في جدول أعمال الجلسة الرابعة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١١/٧/٢٠٠٥م . وأطلب من الأخ خالد المسقطي مقرر ٢٥ اللجنة التوجه إلى المنصة فليتفضل .

العضو خالد المسقطي :

شكرًا سيدي الرئيس ، بدايةً أطلب تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ،
وشكرًا .

الرئيس :

٥ شكرًا ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

١٠ إذن يثبت التقرير ومرفقاته في المضبطة .

(أولاً : تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :)

١٥

أولاً : مقدمة :

استلمت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية كتاب معالي رئيس مجلس الشورى رقم
(٢١٧ / ١٥ - ٧ - ٢٠٠٥ م) المؤرخ في ٦ يوليو ٢٠٠٥ م والذي تم بموجبه تكليف اللجنة
بدراسة ومناقشة مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في
٢٠ تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإنماء
الاقتصادي والاجتماعي ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٥ م ، وإعداد تقرير
يتضمن رأي اللجنة لعرضه على المجلس .

ثانياً : إجراءات اللجنة :

٢٥ لتنفيذ التكليف المذكور أعلاه ، اتخذت اللجنة الإجراءات التالية :

١ - تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعها السادس عشر الذي عقد يوم
السبت ٩ يوليو ٢٠٠٥ م .

٢ - اطلعت اللجنة خلال اجتماعها على الوثائق المتعلقة بمشروع القانون موضع الدراسة والتي
اشتملت على :

- قرار مجلس النواب .

- تقرير لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب .

- مذكرة دائرة الشؤون القانونية بوزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء .

- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى .

٥ - ٣ - شارك في اجتماع اللجنة بالإضافة إلى أعضائها المستشار القانوني للمجلس الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي ، وتولى أمانة سر اللجنة الأستاذة فهيمة الزيرة .

٤ - جرى نقاش حول مشروع القانون وتم فيه عرض وجهات النظر التي دارت حوله من

قبل أعضاء اللجنة والتي خلصت إلى ضرورة الموافقة على هذا القرض الذي سيساهم في

تمويل إنشاء ميناء خليفة بن سلمان حيث إن المشروع يهدف إلى مقابلة الطلب المتنامي

١٠ على خدمات النقل البحري وذلك من خلال إنشاء ميناء متطور ذي كفاءة عالية ،

يسهم في النقل البحري العابر ودعم عناصر البنية التحتية في البلاد ، كما استعرضت

اللجنة رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس والذي تم فيه التأكيد على سلامة

مشروع القانون من الناحيتين الدستورية والقانونية حيث تم التوصل من خلال ذلك إلى

التوصية بالموافقة على مشروع القانون .

١٥ ثالثاً : مقرر اللجنة :

عينت اللجنة العضو السيد خالد حسين المسقطي مقرراً أصلياً للموضوع والعضو السيد محمد

إبراهيم الشروقي مقرراً احتياطياً .

رابعاً : توصية اللجنة :

في ضوء المناقشات والآراء والمقترحات فإن اللجنة توصي بما يلي :

٢٠ الموافقة على مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في

تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإنماء

الاقتصادي والاجتماعي ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٥ م .

مشروع القانون :

٢٥ ١ - الديباجة :

نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون :

" نحن حمد بن عيسى آل خليفة ،

ملك مملكة البحرين ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة

البحرين والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي والموقعة في بتاريخ ٥ الموافق

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : "

توصية اللجنة :

١٠ توصي اللجنة بالموافقة على الديباجة كما وردت من الحكومة .

٢ - بالنسبة للمادة (١) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

" صُودق على اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة

مملكة البحرين والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي والبالغ قدره (خمسة عشر

١٥ مليون دينار كويتي) بتاريخ الموافق ، والمرافقة لهذا القانون " .

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

٣ - بالنسبة للمادة (٢) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

" على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة

الرسمية .

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة .

صدر في قصر الرفاع :

٢٥

بتاريخ هـ

الموافق م " .

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

٥ والأمر معروض على المجلس المقرر لاتخاذ اللازم ،،،

جمال محمد فخرو

الدكتور هاشم حسن الباش

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

نائب رئيس اللجنة

١٠

(ثانياً : ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :)

١٥

التاريخ : ٩ يوليو ٢٠٠٥ م

السيد الفاضل جمال محمد فخرو المحترم

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

٢٠ الموضوع : مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٥ م

بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٥ م ، أرفق معالي النائب الأول لرئيس مجلس الشورى ضمن كتابه

٢٥ رقم (١٥/٢١٨ - ٧ - ٢٠٠٥ م) ، نسخة من المشروع بقانون آنف الذكر ، وذلك لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

وبتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٥ م ، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها السادس والخمسين ، حيث اطلعت على مشروع القانون آنف الذكر والاتفاقية المرافقة ، وقرار مجلس النواب بشأنه ، وتقرير لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب ، وذلك بحضور المستشارين القانونيين والاختصاصي القانوني بالمجلس .

٥

وانتهت اللجنة - بعد نقاش مستفيض - إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ وأحكام الدستور .

توصية اللجنة :

- ١٠ وبالتالي فإن اللجنة توصي بما يلي :
- " الموافقة على مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٥ م لسلامته من الناحية القانونية والدستورية "

١٥

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

محمد هادي الحلواجي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

٢٠

(انتهى التقرير ومرفقاته)

الرئيس :

سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة لمشروع القانون ، تفضل الأخ مقرر

٢٥

اللجنة .

العضو خالد المسقطي :

شكرًا سيدي الرئيس ، يشرفني أن أعرض عليكم اليوم تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٥ م .

ولاشك أن اللجنة ومنذ أن استلمت هذا المشروع بقانون بتاريخ ٦/٧/٢٠٠٥ م ، أي ٥ منذ حوالي أسبوع واحد ؛ استشعرت مدى أهمية القرض الذي يتضمنه هذا المشروع وهو ما دفعها إلى تكثيف جهودها من أجل دراسته وإعداد التقرير المعروض على مجلسكم الموقر هذا اليوم ، وذلك لما لهذا القرض من تأثير إيجابي يصب في مصلحة الاقتصاد البحريني الذي نسعى جميعاً في هذا المجلس التشريعي لتقديم الدعم الكامل له ، فهذا القرض سيساهم في تمويل إنشاء ميناء خليفة بن سلمان وهو مشروع حيوي وكبير يهدف إلى مقابلة الطلب المتنامي على خدمات النقل البحري من خلال إنشاء ميناء متطور ذي كفاءة عالية يساهم في النقل البحري العابر ودعم البنية التحتية للمملكة . هذا وقد وافق مجلس النواب على هذا المشروع بقانون كما ورد من الحكومة ، كما وافقت لجنة الشئون التشريعية والقانونية في مجلس الشورى على هذا المشروع بقانون والذي يأتي متوافقاً مع أحكام الدستور الذي ينص في الفقرة (أ) من ١٥ المادة (١٠٨) على أن " تعقد القروض العامة بقانون ... " . والمشروع معروض على مجلسكم الموقر ، وشكرًا .

الرئيس : س :

٢٠ شكرًا ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس : س :

٢٥ هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون من حيث المبدأ . و تنتقل إلى مناقشة مواده مادة
مادة ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٥

العضو خالد المسقطي :

الديباجة : نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون : " نحن حمد بن عيسى
آل خليفة ، ملك مملكة البحرين ، بعد الاطلاع على الدستور ، وعلى اتفاقية القرض
للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين
والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي والموقعة في بتاريخ

الموافق أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه : " . **توصي اللجنة** بالموافقة على الديباجة كما وردت من الحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على الديباجة ؟

١٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

أطرح الديباجة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

٢٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر الديباجة . و تنتقل إلى المادة (١) ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٥

العضو خالد المسقطي :

المادة (١) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " صُودق على اتفاقية
القرض للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين

والصندوق العربي للإئماء الاقصادي والاجتماعي والبالغ قدره (خمسة عشر مليون دينار كويتي) بتاريخ الموافق ، والمرافقة لهذا القانون " . توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

٥ **الرئيس :**

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

١٠ أ طرح هذه المادة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقرر هذه المادة . و تنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

١٥

العضو خالد المستطي :

المادة (٢) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة . صدر في قصر الرفاع بتاريخ : هـ الموافق م " . توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

٢٠

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٥

أ طرح هذه المادة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة مواد مشروع القانون ، فهل يوافق المجلس عليه في مجموعه ؟

(أغلبية موافقة)

٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على أخذ الرأي النهائي على مشروع القانون بعد مضي ساعة وقبل نهاية هذه الجلسة ؟

١٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن سيؤخذ الرأي النهائي قبل نهاية هذه الجلسة . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية . وقد سبق توزيع قرار مجلس النواب ومرفقاته بشأن المشروع في جدول أعمال الجلسة الرابعة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١١/٧/٢٠٠٥ م . وأطلب من الأخ سعود كانو مقرر اللجنة التوجه إلى المنصة فليتفضل .

٢٠

العضو سعود كانو :

شكراً سيدي الرئيس ، بدايةً أطلب تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يثبت التقرير ومرفقاته في المضبطة .

٥

(أولاً : تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بين سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية :)

١٠

أولاً : مقدمة :

استلمت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية كتاب معالي رئيس مجلس الشورى رقم (٢١٩ / ١٥ - ٧ - ٢٠٠٥ م) المؤرخ في ٦ يوليو ٢٠٠٥ م والذي تم بموجبه تكليف اللجنة بدراسة ومناقشة مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بين سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية ، المرافق ١٥ للمرسوم الملكي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ م ، وإعداد تقرير يتضمن رأي اللجنة لعرضه على المجلس .

ثانياً : إجراءات اللجنة :

٢٠ لتنفيذ التكليف المذكور أعلاه ، اتخذت اللجنة الإجراءات التالية :

١ - تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعها السادس عشر الذي عقد يوم السبت ٩ يوليو ٢٠٠٥ م .

٢ - اطلعت اللجنة خلال اجتماعها على الوثائق المتعلقة بمشروع القانون موضع الدراسة والتي اشتملت على :

٢٥

- قرار مجلس النواب .
- تقرير لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب .
- مذكرة دائرة الشؤون القانونية بوزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء .
- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى .

٥- شارك في اجتماع اللجنة بالإضافة إلى أعضائها المستشار القانوني للمجلس الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي ، وتولى أمانة سر اللجنة الأستاذة فهيمة الزيرة .

٦- جرى نقاش حول مشروع القانون وتم فيه عرض وجهات النظر التي دارت حوله من قبل أعضاء اللجنة والتي خلصت إلى ضرورة الموافقة على هذا المشروع الذي يهدف إلى إنشاء ميناء بحري جديد في مملكة البحرين ، وذلك لتوفير المنشآت الملائمة لخدمة سفن الشحن ونقل الحاويات وحركة المرور البحرية للمسافرين ، كما استعرضت اللجنة رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس والذي تم فيه التأكيد على سلامة مشروع القانون من الناحيتين الدستورية والقانونية حيث تم التوصل من خلال ذلك إلى التوصية بالموافقة على مشروع القانون .

١٠

ثالثاً : مقرر اللجنة :

عينت اللجنة العضو السيد عصام يوسف جناحي مقررًا أصليًا للموضوع والعضو السيد سعود عبدالعزيز كانوا مقررًا احتياطيًا .

١٥

رابعاً : توصية اللجنة :

في ضوء المناقشات والآراء والمقترحات فإن اللجنة توصي بما يلي :
الموافقة على مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية ، المرافق بالمرسوم الملكي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ م .

٢٠

مشروع القانون :

١ - الديباجة :

نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون :

" نحن حمد بن عيسى آل خليفة ،

٢٥

ملك مملكة البحرين ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى اتفاقية استصناع بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية بخصوص تشييد ميناء خليفة بن سلمان الموقعة بتاريخ ١٤٢٥/١١/١ هـ الموافق ٢٠٠٤/١٢/١٣ م ، أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : "

٥ توصية اللجنة :
توصي اللجنة بالموافقة على الديباجة كما وردت من الحكومة .

٢ - بالنسبة للمادة (١) :

نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون :

١٠ " صُودق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية بقيمة (ستة وأربعين مليون دولار أمريكي) الموقعة بتاريخ ١٤٢٥/١١/١ هـ الموافق ٢٠٠٤/١٢/١٣ م ، والمرافقة لهذا القانون " .

توصية اللجنة :

١٥ توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

٣ - بالنسبة للمادة (٢) :

نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون :

٢٠ " على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملك مملكة البحرين

محمد بن عيسى آل خليفة .

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ : هـ

٢٥ الموافق م " .

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

والأمر معروض على المجلس الموقر لاتخاذ اللازم ،،،

٥

الدكتور هاشم حسن الباش
نائب رئيس اللجنة

جمال محمد فخرو
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

(ثانياً : ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشروع قانون

- ١٠ بالتصديق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية :)

التاريخ : ٩ يوليو ٢٠٠٥ م

١٥

السيد الفاضل جمال محمد فخرو المحترم
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الموضوع : مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية ، المرافق

٢٠

للمرسوم الملكي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ م

بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٥ م ، أرفق معالي النائب الأول لرئيس مجلس الشورى ضمن كتابه رقم (٢٢٠/١٥ - ٧ - ٢٠٠٥ م) ، نسخة من المشروع بقانون آنف الذكر ، وذلك لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

٢٥

وبتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٥ م ، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها السادس والخمسين ، حيث اطلعت على مشروع القانون آنف الذكر والاتفاقية المرافقة ، وقرار مجلس

النواب بشأنه ، وتقرير لجنتي المرافق العامة والبيئة والشئون التشريعية والقانونية بمجلس النواب ، وذلك بحضور المستشارين القانونيين والاختصاصي القانوني بالمجلس .

وانتهت اللجنة - بعد نقاش مستفيض - إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ وأحكام الدستور .

توصية اللجنة :

وبالتالي فإن اللجنة توصي بما يلي :

- " الموافقة على مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية ، المرفق للمرسوم الملكي رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥م لسلامته من الناحية القانونية والدستورية " .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

- ١٥ محمد هادي الحلواجي
رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

(انتهى التقرير ومرفقاته)

الرئيس :

- ٢٠ سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة لمشروع القانون ، فهل هناك ملاحظات عليه ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٥ **الرئيس :**

هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون من حيث المبدأ . و تنتقل إلى مناقشة مواده مادة
مادة ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٥

العضو سعود كانو :

الديباجة : نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون : " نحن حمد بن عيسى
آل خليفة ، ملك مملكة البحرين ، بعد الاطلاع على الدستور ، وعلى اتفاقية استصناع
بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية بخصوص تشييد ميناء خليفة بن
سلمان الموقعة بتاريخ ١٤٢٥/١١/١ هـ الموافق ٢٠٠٤/١٢/١٣ م ، أقر مجلس
الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : " . **توصي**
اللجنة بالموافقة على الديباجة كما وردت من الحكومة .

١٥

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على الديباجة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٠

أطرح الديباجة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

٢٥

إذن تقر الديباجة . و تنتقل إلى المادة (١) ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو سعود كانو :

المادة (١) : نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون : " صُودق على
اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين
والبنك الإسلامي للتنمية بقيمة (ستة وأربعين مليون دولار أمريكي) الموقعة بتاريخ
٣٠

١١/١١/١٤٢٥ هـ الموافق ١٣/١٢/٢٠٠٤ م ، والمرافقة لهذا القانون " . توصي اللجنة
بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

الرئيس :

٥ هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

١٠ أ طرح هذه المادة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

١٥ إذن تقرر هذه المادة . و تنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو سعود كانو :

المادة (٢) : نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون : " على الوزراء

- كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره

٢٠ في الجريدة الرسمية . ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة . صدر في قصر

الرفاع بتاريخ : هـ الموافق م " . توصي اللجنة بالموافقة على المادة

كما وردت من الحكومة .

الرئيس :

٢٥ هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٣٠ أ طرح هذه المادة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة مواد مشروع القانون ، فهل يوافق المجلس عليه في مجموعه ؟

٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على أخذ الرأي النهائي على مشروع القانون بعد مضي ساعة وقبل نهاية هذه الجلسة ؟

١٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن سيؤخذ الرأي النهائي قبل نهاية هذه الجلسة . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية توكيل حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية . وقد سبق توزيع قرار مجلس النواب ومرفقاته بشأن المشروع في جدول أعمال الجلسة الرابعة والثلاثين المنعقدة بتاريخ ١١/٧/٢٠٠٥ م . وأطلب من الأخ سعود كانو مقرر اللجنة التوجه إلى المنصة فليفضل .

١٥

٢٠

٢٥

العضو سعود كانو :

شكراً سيدي الرئيس ، بدايةً أطلب تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ،
وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت التقرير ومرفقاته في المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يثبت التقرير ومرفقاته في المضبطة .

أولاً : تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون بالتصديق

على اتفاقية توكيل حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي

- للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل
١٠ (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية :

أولاً : مقدمة :

استلمت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية كتاب معالي رئيس مجلس الشورى رقم

- ١٥ (٢٢١ / ١٥ - ٧ - ٢٠٠٥ م) المؤرخ في ٦ يوليو ٢٠٠٥ م والذي تم بموجبه تكليف اللجنة
بدراسة ومناقشة مشروع قانون رقم () لسنة ٢٠٠٥ م بالتصديق على اتفاقية توكيل حكومة
مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء
لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك
الإسلامي للتنمية ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٥ م ، وإعداد تقرير يتضمن
٢٠ رأي اللجنة لعرضه على المجلس .

ثانياً : إجراءات اللجنة :

لتنفيذ التكليف المذكور أعلاه ، اتخذت اللجنة الإجراءات التالية :

- ٢٥ ١ - تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعها السادس عشر الذي عقد يوم
السبت ٩ يوليو ٢٠٠٥ م .
٢ - اطلعت اللجنة خلال اجتماعها على الوثائق المتعلقة بمشروع القانون موضع الدراسة والتي
اشتملت على :
- قرار مجلس النواب .

- تقرير لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب .
- مذكرة دائرة الشؤون القانونية بوزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء .
- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى .
- ٣- شارك في اجتماع اللجنة بالإضافة إلى أعضائها المستشار القانوني للمجلس الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي ، وتولى أمانة سر اللجنة الأستاذة فهيمة الزيرة .
- ٤- جرى نقاش حول مشروع القانون وتم فيه عرض وجهات النظر التي دارت حوله من قبل أعضاء اللجنة والتي خلصت إلى ضرورة الموافقة على هذا المشروع الذي يهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية بتعزيز قدرة شبكة الكهرباء على نقل الطاقة وتوزيعها في مناطق متفرقة في المملكة ، كما استعرضت اللجنة رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس والذي تم فيه التأكيد على سلامة مشروع القانون من الناحيتين الدستورية والقانونية حيث تم التوصل من خلال ذلك إلى التوصية بالموافقة على مشروع القانون .

١٥

ثالثاً : مقرر اللجنة :

عينت اللجنة العضو السيد سعود عبدالعزيز كانو مقرراً أصلياً للموضوع والعضو السيد عصام يوسف جناحي مقرراً احتياطياً .

٢٠

رابعاً : توصية اللجنة :

في ضوء المناقشات والآراء والمقترحات فإن اللجنة توصي بما يلي :

الموافقة على مشروع قانون رقم () لسنة ٢٠٠٥م بالتصديق على اتفاقية توكيل حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٥م .

٢٥

مشروع القانون :

١ - الديباجة :

نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون :

" نحن حمد بن عيسى آل خليفة ،

ملك مملكة البحرين ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

- و على اتفاقية توكيل حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية الموقعة بتاريخ ١٤٢٥/١١/١ هـ الموافق ٢٠٠٤/١٢/١٣ م ،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : " .

١٠

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بالموافقة على الديباجة كما وردت من الحكومة .

١٥

٢ - بالنسبة للمادة (١) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

" صُودق على اتفاقية توكيل حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي

لتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك .

ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية بقيمة (ستة وأربعين مليوناً وثمانمائة

وستين ألف دولار أمريكي) الموقعة بتاريخ ١٤٢٥/١١/١ هـ الموافق ٢٠٠٤/١٢/١٣ م ،

والمرافقة لهذا القانون " .

٢٥

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

٢٥

٣ - بالنسبة للمادة (٢) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

" على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملك مملكة البحرين

محمد بن عيسى آل خليفة .

صدر في قصر الرفاع

بتاريخ : هـ

الموافق م " .

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بالموافقة على نص الديباجة كما وردت من الحكومة .

والأمر معروض على المجلس الموقر لاتخاذ اللازم ،،،

الدكتور هاشم حسن الباش

جمال محمد فخرو

نائب رئيس اللجنة

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

ثانياً : ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشروع قانون

بالتصديق على اتفاقية توكيل حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك

الإسلامي للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة

النقل (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية :

التاريخ : ٩ يوليو ٢٠٠٥ م

السيد الفاضل جمال محمد فخرو المحترم

رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الموضوع : مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية توكيل حكومة مملكة

البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء

لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين
والبنك الإسلامي للتنمية ، المرافق للمرسوم الملكي
رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٥ م

٥ بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٥ م ، أرفق معالي النائب الأول لرئيس مجلس الشورى ضمن كتابه
رقم (٢٢٢/١٥ - ٧ - ٢٠٠٥ م) ، نسخة من المشروع بقانون آنف الذكر ، وذلك لمناقشته
وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

وبتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٥ م ، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها السادس
والخمسين ، حيث اطلعت على مشروع القانون آنف الذكر واتفاقية القرض المرفقة ، وقرار
مجلس النواب بشأنه ، وتقرير لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب ، وذلك بحضور
المستشارين القانونيين والاختصاصي القانوني بالمجلس .

وانتهت اللجنة - بعد نقاش مستفيض - إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ
وأحكام الدستور .

١٥

توصية اللجنة :

وبالتالي فإن اللجنة توصي بما يلي :

" الموافقة على مشروع قانون رقم () لسنة () بالتصديق على اتفاقية توكيل حكومة مملكة
البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء
٢٠ لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك
الإسلامي للتنمية ، المرافق للمرسوم الملكي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٥ م لسلامته من الناحية
القانونية والدستورية " .

٢٥

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

محمد هادي الحلواجي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

(انتهى التقرير ومرفقاته)

٥

الرئيس :

سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة لمشروع القانون ، فهل هناك ملاحظات

عليه ؟

١٠

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون من حيث المبدأ . ومنتقل إلى مناقشة مواده مادة

مادة ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٠

العضو سعود كانو :

الديباجة : نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون : " نحن حمد بن عيسى

آل خليفة ، ملك مملكة البحرين ، بعد الاطلاع على الدستور ، وعلى اتفاقية توكيل

حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم إجبارها

لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك . ف) بين

٢٥ حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية الموقعة بتاريخ ١ / ١١ / ١٤٢٥ هـ —

الموافق ١٣ / ١٢ / ٢٠٠٤ م ، أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ،

وقد صدقنا عليه وأصدرناه : " . توصي اللجنة بالموافقة على نص الديباجة كما ورد من الحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على الديباجة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

أطرح الديباجة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

١٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقرر الديباجة . و تنتقل إلى المادة (١) ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

١٥

العضو سعود كانو :

المادة (١) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " صُودق على اتفاقية

توكيل حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم

إيجارها لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل

٢٠ (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية بقيمة (ستة

وأربعين مليوناً وثمانمائة وستين ألف دولار أمريكي) الموقعة بتاريخ :

١٤٢٥/١١/١ هـ الموافق ١٣/١٢/٢٠٠٤ م ، والمرافقة لهذا القانون " . توصي اللجنة

بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

٢٥

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٥ أ طرح هذه المادة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

١٠ إذن تقرر هذه المادة . و تنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو سعود كانو :

المادة (٢) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " على الوزراء - كل

فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في

١٥ الجريدة الرسمية . ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة . صدر في قصر

الرفاع بتاريخ : هـ الموافق م " . توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما

وردت من الحكومة .

الرئيس :

٢٠ هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٥

أ طرح هذه المادة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة مواد مشروع القانون ، فهل يوافق المجلس عليه في مجموعه ؟

٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على أخذ الرأي النهائي على مشروع القانون بعد مضي ساعة وقبل نهاية هذه الجلسة ؟

١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن سيؤخذ الرأي النهائي قبل نهاية هذه الجلسة . ومنتقل الآن إلى البند التالي من جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م . وسوف يُقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام : ١ - باب الإيرادات . ٢ - باب المصروفات المتكررة والمشاريع . ٣ - مشروع القانون ، وسوف نبدأ بمناقشة بند الإيرادات . وأطلب من الأخ محمد الشروقي مقرر اللجنة لهذا الباب التوجه إلى المنصة فليتكلم .

٢٥

العضو محمد الشروقي :

شكراً سيدي الرئيس ، بادئ ذي بدء أود أن أوجه التحية إلى مجلس النواب لأدائه المتميز في مناقشة ميزانية الدولة للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ، حيث ساهم مساهمة كبرى في توفير المعلومات والنقاط الأساسية المطلوبة ، كما نشكر السلطة التنفيذية لتلافيها الكثير من وجهات النظر التي طرحت من قبل السلطة التشريعية إزاء ميزانية العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ م حيث جاءت الميزانية الحالية مستوفية للشروط . أطلب تثبيت تقرير اللجنة بشأن باب الإيرادات في المضبطة ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هل يوافق المجلس على تثبيت تقرير اللجنة بشأن باب الإيرادات في

المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

٥

الرئيس :

إذن يثبت تقرير اللجنة بشأن باب الإيرادات في المضبطة .

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون باعتماد

١٠ **الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م : ١- باب الإيرادات :**

أولاً : مقدمة :

استلمت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية كتاب معالي رئيس مجلس الشورى رقم

(٢٢٥ / ١٥ - ٧ - ٢٠٠٥م) المؤرخ في ٦ يوليو ٢٠٠٥م والذي تم بموجبه تكليف اللجنة

١٥ بدراسة ومناقشة مشروع قانون رقم () لسنة () باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين

الماليتين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م المرافق للمرسوم الملكي رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤م وإعداد تقرير

يتضمن رأي اللجنة لعرضه على المجلس .

ثانياً : إجراءات اللجنة :

٢٠ ١ - عقدت اللجنة الاجتماعين التاليين لبحث ودراسة مشروع القانون :

- الاجتماع الخامس عشر بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٠٥م

- الاجتماع السادس عشر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٥م

٢٥ ٢ - اطلعت اللجنة خلال الاجتماعين المذكورين على الوثائق المتعلقة بمشروع القانون موضع

الدراسة والتي اشتملت على :

- قرار مجلس النواب .

- تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب . (باب الإيرادات ، باب

المصروفات ، وباب المشاريع) ومرفقات التقرير .

- تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م .
- بيان الوضع الاقتصادي والمالي وتوجهات الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م .
- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى .
- ٣- وبدعوة من اللجنة شارك في الاجتماعين ممثلون عن وزارة المالية وهم :
- ٥
- سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة
وزير المالية .
- سعادة الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة
وكيل وزارة المالية .
- الدكتور زكريا أحمد هجرس
نائب الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية .
- ١٠
- الأستاذ عارف صالح خميس
الوكيل المساعد للشؤون المالية .
- الأستاذ أحمد الفراج
مدير إدارة الميزانية .
- الأستاذ نبيل جمعة الدوي
مدير إدارة الخزانة .
- الأستاذ فواز مطر
مدير إدارة المشاريع .
- ١٥
- الأستاذ ناجح الطواش
رئيس قسم الإيرادات .
- الأستاذ طه فقيه
رئيس قسم المشاريع .
- الأستاذ عبدالكريم محمد بوعلوي
رئيس الإعلام الاقتصادي والمالي .
- السيد أحمد عثمان
خبير إعلامي .
- ٢٠
- ٤- كما شارك في الاجتماعين ، وتلبية لدعوة من اللجنة ، رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة والمؤقتة بمجلس الشورى وهم :
- الشيخ الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة
رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني .
- ٢٥
- السيد حبيب مكّي هاشم
نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني .
- الدكتور حمد علي السليطي
رئيس لجنة الخدمات .

- الدكتوراه هبة جواد الحشي
- الدكتوراه فخرية شعبان ديري
- السيد عبدالرحمن عبدالحسين جواهري
- الدكتوراه فوزية سعيد الصالح
- الأستاذة وداد محمد الفاضل
- الأستاذ عبدالجليل إبراهيم الطريف
- نائب رئيس لجنة الخدمات .
- رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة .
- نائب رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة .
- رئيس اللجنة المؤقتة للمرأة والطفل .
- نائب رئيس اللجنة المؤقتة للمرأة
- والطفل .
- نائب رئيس لجنة الشئون التشريعية
- والقانونية .

٥ - وشارك أيضاً بالإضافة إلى أعضاء اللجنة ، الأستاذة أليس توماس سمعان والدكتور عبدالرحمن عبدالله بوعلي عضواً لجنة الخدمات ، وكذلك المستشار القانوني للمجلس الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي ، والأخصائي القانوني بالمجلس زهير حسن مكّي ، والباحث الاقتصادي السيدة فاتن العلي ، وتولى أمانة سر اللجنة الأستاذة فهيمة الزيرة .

- ٦ - تدارست اللجنة والمجتمعون مشروع القانون وذلك من خلال :
 - أولاً : دراسة أهداف وتوجهات الميزانية العامة للدولة للعامين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م .
 - ثانياً : مناقشة بيان الوضع المالي والاقتصادي للدولة .
 - ثالثاً : ميزانية الإيرادات .
 - رابعاً : ميزانية المصروفات .
 - خامساً : تقارير مجلس النواب المتعلقة بالميزانية العامة للدولة .

وقد تمت مناقشة ودراسة مشروع قانون الميزانية العامة للدولة قبل إحالته رسمياً من قبل مجلس النواب الموقر في عدة اجتماعات سابقة للاجتماعين المذكورين أعلاه ، وذلك في محاولة من اللجنة لتوفير الوقت المخصص لدراسته بعد الإحالة الرسمية لها ، وفيما يلي تقرير اللجنة عن نتائج اجتماعاتها :

٢٥

أولاً : أهداف وتوجهات الميزانية العامة للدولة للعامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م .

استعرض ممثلو وزارة المالية في الاجتماع الأول الذي عقد بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٠٥م الأهداف العامة للميزانية وحددوها في التالي :

٥

١. الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين .
٢. تحقيق مستويات مرتفعة من النمو للمواطنين .
٣. توفير المزيد من فرص العمل الجديدة .
٤. زيادة معدل نصيب الفرد من الدخل القومي .
٥. استقرار مستوى الأسعار .
٦. رفع المقدرة التنافسية للاقتصاد البحريني .
٧. توسيع القاعدة الإنتاجية .
٨. زيادة الصادرات غير النفطية .
٩. تطوير الخدمات ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطنين اليومية .

١٠

١٥

كما استعرضوا التوجهات الاقتصادية وحددوها في التالي :

١. تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد المملكة وتنويع مصادر الدخل .
٢. تعزيز مركز البحرين المالي والتجاري في المنطقة .
٣. زيادة مجالات العمل للبحرانيين .
٤. تحسين البيئة الاستثمارية .
٥. تحقيق التنمية المستدامة .
٦. توسيع مشاركة القطاع الخاص .
٧. وضع برنامج زمني شامل لعملية التخصيص .
٨. إدارة المرافق الحكومية على أسس تجارية .

٢٠

٢٥

كما استعرض ممثلو وزارة المالية الوضع الاقتصادي ، حيث أكدوا على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (٥,٤%) في عام ٢٠٠٣م إلى (٧,٢%) في عام ٢٠٠٤م ،

وارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من (٤٤٥٤) ديناراً عام ٢٠٠٤م إلى (٥٤٧٨) ديناراً عام ٢٠٠٤م ، وأوضحوا أيضاً أن السيولة النقدية قد ارتفعت بنسبة (٤,١%) عن عام ٢٠٠٣م حيث بلغت ٢٨٧٩ مليون دينار ، و أن الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي قد ارتفعت بنسبة (١٧,٨%) لتصبح (١١٩) بليون دولار أمريكي ، كما أفادوا بأن قيمة الصادرات البحرينية قد زادت بنسبة (١٣,٥%) لتبلغ (٢٨٣٦) مليوناً عام ٢٠٠٤م وأن قيمة الواردات هي الأخرى ارتفعت من (٢٤٨٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣م لتصبح (٢١٢٧) مليون دينار عام ٢٠٠٤م مسجلة زيادة مقدارها (١٦,٦%) ، و خلصوا من كل ذلك إلى أن الأوضاع الاقتصادية والمالية والتجارية في البحرين خلال عام ٢٠٠٤م كانت أفضل بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٠٣م والسنوات السابقة له .

١٠

بعد ذلك قدم مندوبو الوزارة الأسس التي أعدت عليها التقديرات النهائية للميزانية العامة للدولة للسنتين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م بعد الاتفاق عليها مع مجلس النواب الموقر ولخصوها في التالي :

١٥

١- الإيرادات النفطية :

قدرت الإيرادات من مبيعات النفط و الغاز وفقاً للافتراضات التالية :

- إنتاج مصنع التكرير يساوي (٢٦٢) ألف برميل يومياً .
- إنتاج حقل البحرين يساوي (٣٧) ألف برميل يومياً .
- مشتريات النفط الخام السعودي (٢٢٥) ألف برميل يومياً .
- الصادرات من النفط المكرر تعادل (٢٤٤) ألف برميل يومياً .
- الاستهلاك المحلي من النفط المكرر يعادل (١٨) ألف برميل يومياً .
- إنتاج حقل أبوسعفة يساوي (١٥٠) ألف برميل يومياً ، وبسعر (٣٠) دولاراً للبرميل .
- تقدير مبيعات الغاز للسنتين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م بمبلغ (١١٥,٧) مليون و (١٢١,٢) مليون دينار على التوالي .

٢٥

٢- الإيرادات غير النفطية :

قدرت على أساس المستويات الفعلية المحصلة من الوزارات و الجهات الحكومية لعام ٢٠٠٤ م مع إضافة معدل زيادة للسنتين القادمتين يتراوح بين (٢ %) و (٥ %) .

٣ - الإعانات :

٥ قدرت على أساس استلام إعانة واحدة وحسب التحصيل الفعلي لعام ٢٠٠٤ م .

٤ - المصروفات المتكررة :

١٠ خفضت الميزانية الأولية للوزارات والجهات الحكومية بنسب تراوحت بين (٥%) و (١٠%) ، أو زيادة قدرها (٣%) على المستويات الفعلية لسنة ٢٠٠٤ م لمعظم الوزارات ، و قد نتج عن كل ذلك تخفيض ميزانية المصروفات المتكررة بمقدار (٣٣) مليون دينار تم إعادة تدويرها لتلبية المقترحات المقدمة من البرلمان .

٥ - مصروفات المشاريع :

١٥ تمت زيادتها إلى مبلغ (٤١٨) مليون دينار في سنة ٢٠٠٥ م ومبلغ (٤٨٧,٣) مليون دينار في سنة ٢٠٠٦ م عن المبلغ المعتمد أصلاً والبالغ (٣٤٥) مليون دينار لكل سنة من السنتين المذكورتين ، وذلك للاستفادة من ظروف الطفرة الحاصلة في أسعار النفط واعتبار الميزانية القادمة بمثابة ميزانية استثمارية لتسريع عملية تطوير البنية التحتية في المملكة .

٢٠ التقديرات النهائية للميزانية كما أقرها مجلس النواب :

بعد ذلك استعرض ممثلو وزارة المالية التقديرات النهائية للميزانية كما تم الاتفاق عليها بين الحكومة ومجلس النواب وأكدوا على أن البيانات الواردة أدناه تتضمن كامل إيرادات ومصروفات الدولة للعامين ٢٠٠٥ م و ٢٠٠٦ م ، وأنه لا توجد أية إيرادات حكومية لم يتم تضمينها في الميزانية ، ويمكن تلخيص التقديرات النهائية على النحو التالي :

٢٥

١. تخفيض إجمالي الإيرادات لعام ٢٠٠٥ م من (١٢٥٥,١) مليون إلى (١٢٥٤,٢) مليون دينار ، وزيادة إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٠٦ م من (١٢٧٠,٦) مليون إلى (١٢٧٤,٧) مليون دينار .
٢. تخفيض إجمالي المصروفات المتكررة في عام ٢٠٠٥ م من (١٠٤٦,٦) مليون إلى (١٠٤٤,٧) مليون دينار، وتخفيض إجمالي المصروفات المتكررة في عام ٢٠٠٦ م من (١٠٩٧,٥) مليون إلى (١٠٩٠,٣) مليون دينار .
٣. زيادة إجمالي ميزانية مصروفات المشاريع في عام ٢٠٠٥ م من (٣٤٥) مليوناً إلى (٤١٨,١) مليون دينار ، وزيادة إجمالي ميزانية مصروفات المشاريع في عام ٢٠٠٦ م من (٣٤٥) مليوناً إلى (٤٨٧,٣) مليون دينار .
٤. وعليه يصبح إجمالي المصروفات المخصصة لعام ٢٠٠٥ م مبلغ (١٤٦٢,٨) مليون دينار ١٠ بعد أن كانت (١٣٩١,٦) مليون دينار ، و المصروفات المخصصة لعام ٢٠٠٦ م مبلغ (١٥٧٧,٦) مليون بعد أن كانت (١٤٤٢,٥) مليون دينار .
٥. وعلى ضوء ذلك سيرتفع العجز المقدر في عام ٢٠٠٥ م من (١٣٦,٥) مليون إلى (٢٠٨,٦) مليون دينار ، والعجز المقدر في عام ٢٠٠٦ م من (١٧١,٩) مليون إلى (٣٠٢,٨) مليون دينار . ١٥

مستويات الدين العام :

- و على ضوء ما تقدم فإن مستوى الدين الحكومي سيرتفع من (١٤٥٠) مليون دينار حالياً إلى (١٦٥٣,٧) مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٥ م ، وهو ما يعادل (٣٩,١%) من الناتج المحلي الإجمالي . ٢٠

التوجهات المستقبلية في عملية إدارة الميزانية العامة :

- واحتتم ممثلو الحكومة استعراضهم للميزانية العمومية بشرح لتوجهات الدولة لدعم مشاريع الإصلاح الاقتصادي وتطوير السياسة المالية من خلال دعم الخطوات التالية :
- صياغة برامج جديدة لزيادة الإيرادات غير النفطية ، وطرح مبادرات لزيادة فعالية وعوائد الأملاك الحكومية . ٢٥

- تفعيل تطبيق استراتيجية المصروفات العامة من خلال الإسراع في تطبيق مفهوم استرداد التكلفة والتخصيص وإدارة الخدمات والأنشطة عن طريق القطاع الخاص .
- تفعيل سياسة ترشيد الإنفاق من خلال تبني معايير ومؤشرات موحدة في إدارة الميزانية .
- الإسراع في تطبيق ميزانية البرامج والأداء .

٥

ثانياً : مناقشة بيان الوضع المالي والاقتصادي للدولة :

تدارس الأعضاء مع ممثلي الحكومة ما ورد في بيان الوضع المالي على النحو التالي :

- إن البيان يخلو من أية تفاصيل عن احتياطي الدولة ، لذلك ترى اللجنة ضرورة تضمين بيان الوضع المالي لرصيد احتياطي الدولة والحركة التي تطرأ عليه خلال السنة المالية ، وأوضح ممثلو الوزارة أن الاحتياطي العام للدولة هو على النحو التالي :

١٠

البيان	٢٠٠٣	الحركة خلال ٢٠٠٤	٢٠٠٤
وحدات حقوق سحب خاصة	١,٠	-	١,٠
رصيد لدى صندوق النقد الدولي	١٠٣,٦	٦,٤	١١٠,٠
رصيد مؤسسة النقد من النقد الأجنبي	١٤٢٣,٨	١٥٥,٧	١٥٧٩,٥
رصيد الحكومة من النقد الأجنبي	٢٥٠,٠	-	٢٥٠,٠
المجموع	١٧٧٨,٤	-	١٩٤٠,٥

- تساءل الأعضاء عن حجم الاستثمارات الأجنبية التي تم تحقيقها خلال السنتين السابقتين وتوقعات الاستثمارات الأجنبية خلال عامي الميزانية ، علماً بأن بيان الحكومة لمجلسي الشورى والنواب في بداية الدورة قدر حاجة المملكة لاستقطاب (٦٠٠ إلى ٧٠٠) مليون

١٥

دينار سنوياً لكي تتمكن المملكة من تحقيق نموها الاقتصادي المنشود، لقد أوضح ممثلو الوزارة بأن البحرين استطاعت خلال عامي ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م أن تستقطب استثمارات أجنبية تبلغ (١٩٤) مليون دينار و(٣٢٥) مليون دينار على التوالي ، كما أوضحوا أن حجم الاستثمار الأجنبي التراكمي بلغت في نهاية عام ٢٠٠٢م ما مقداره (٢٧٢٨) مليون دينار موزع على (٢٦٨) شركة أجنبية وتشكل استثمارات دول مجلس التعاون (٦٤%) من إجمالي الاستثمارات في نهاية عام ٢٠٠٢م .

• لقد تطرق البيان إلى " الالتزام بهدف خفض حجم الإنفاق في الميزانية ، وتحقيق التوازن العام الهيكلي بحلول عام ٢٠١٠م " إلا أن الأعضاء لاحظوا أن الميزانية التقديرية لعامي ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م لن تحقق أي توازن ، بل بالعكس فبعد القبول بما أبداه النواب من ١٠ تعديلات على ميزانية المصروفات فإن العجز يتجه نحو الزيادة وبالتالي من الصعب التكهن بحدوث هذا التوازن المنشود ، خاصة وإن التقديرات الأولية لعامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م تظهر استمرار العجز .

• لقد لاحظت اللجنة أن بيان الوضع المالي يشوبه العمومية ولا يتضمن تفاصيل لما تنوي الحكومة عمله لتحقيق أهدافها فعبارة مثل " دعم السياسة المالية وخطط ونظم الميزانية المقررة من الحكومة الموقرة في إطار استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في الخطة المالية المتوسطة المدى للمصروفات ، واستراتيجية إدارة المصروفات العامة ، ونظام ميزانية البرامج والأداء ، وخطوات تعزيز وتنمية الإيرادات غير النفطية " لا تعطي صورة واضحة وجليّة عن الكيفية التي سيتم بها تطبيق مثل هذه الأهداف العامة . ٢٠

• لقد أوضحنا أن بيان الوضع المالي للدولة يجب أن يتضمن شرحاً وافياً للالتزامات المالية الحالية والمستقبلية عليها ، ولقد أوضح الأعضاء أن صندوق النقد الدولي يوصي باستمرار ، وهذا ورد أيضاً من ضمن توصياته للبحرين في عام ٢٠٠٣م وما طرحه مندوب البنك مؤخراً في المنتدى الذي نظمه مجلس الأمة الكويتي والذي شارك وفد من مجلسكم الموقر في أعماله ، بأن يتضمن الوضع المالي كافة الالتزامات المالية على الدولة ولا يكتفي بالقروض المحلية والخارجية ، لذلك فإن اللجنة ترى ضرورة أن يتم تضمين البيان في

السنوات القادمة الالتزامات المالية الأخرى وعلى الأخص الالتزامات المترتبة على الدولة بموجب قوانين التقاعد والتأمينات الاجتماعية والتي لا تفي موجودات صناديقها للوفاء بها. وقد أوضح سعادة الوزير أن تضمين التزامات التقاعد والتأمينات لالتزامات الدولة سيؤثر سلباً على تصنيف الدولة من قبل مؤسسات التصنيف الدولية ، وأوضح أن الالتزامات المترتبة عن العجز الاكتواري للهيئة العامة لصندوق التقاعد مضمونة من قبل الحكومة في حين أن الالتزامات المترتبة على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية غير مضمونة من قبل الحكومة ، إن للجنة رأياً مخالفاً لذلك حيث ترى اللجنة أن التزامات الهيئتين التزم على الحكومة .

- وقد استوضحنا من سعادة الوزير عن مقدار الالتزامات الناتجة عن العجز الاكتواري فأوضح سعادته أنها تبلغ (٢٩٩) مليون دينار بالنسبة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و(٣٥) مليون دينار لصندوق التقاعد المدني و (٥٢٦) مليون دينار لصندوق التقاعد العسكري ، وبالتالي فإن مجموعها يبلغ (١,٧٦٠) مليون دينار . لقد أبلغناه أن هذا يعني أنه إذا ما تم إضافة هذه الالتزامات إلى القروض المترتبة على الدولة و البالغة (١,٤٥٠) مليون دينار لارتفع الالتزام الحكومي إلى (٣,٢١٠) مليون دينار وهو مبلغ يزيد عن (٩٠%) من الناتج القومي الإجمالي . وهذا يثير قلقنا خاصة أن البيان لم يتطرق إلى الكيفية التي سيتم بموجبها تسديد القروض و الالتزامات الحكومية الواردة أعلاه .
- لاحظنا أن البيان تضمن تحت بند " أهداف وأولويات استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية " الإشارة إلى أن الحكومة سوف تركز على عدد من " القطاعات الاقتصادية الواعدة " إلا أننا أيضاً لاحظنا أن البيان قد اعتبر هذه القطاعات هي " قطاع التكنولوجيا ، السياحة ، الخدمات الصحية ، الخدمات التعليمية والتدريب ، الخدمات المالية والمصرفية ، قطاع الأعمال ، إضافة إلى قطاعات النفط والغاز والألومنيوم " ، إننا نرى أن سرد كل هذه القطاعات يتنافى مع ما جاء من أهمية التركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة لأن القائمة في الحقيقة اشتملت على مجمل القطاعات الاقتصادية وبالتالي لم يحدد البيان أولوياته كما أشار إليها في هذا البند ، ولهذا التعميم وعدم التركيز مساوؤه المعروفة .

- وتحت نفس البند لاحظنا أن البيان ذكر من بين أهدافه رفع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن البرنامج قد خلى من تحديد أية معدلات تتطلع الحكومة لتحقيقها مما يوحي بأنه لا توجد لدى الحكومة خطة واضحة لمقدار النمو الاقتصادي الذي تصبو إلى تحقيقه .
- كما لاحظت اللجنة و تحت نفس البند أن من بين أهداف استراتيجية التنمية رفع معدلات الادخار ، إلا أن البيان لم يذكر مستويات الادخار الحالية والمعدلات التي ينوي تحقيقها في السنوات القادمة .
- لقد لاحظت اللجنة أيضاً أن البيان أشار إلى المظاهر السلبية المستمرة التي تعاني منها الميزانية العامة للدولة والتي حددها في الاعتماد على الإيرادات النفطية والتزايد في حجم المصروفات واستحواذ مصروفات نفقات القوى العاملة على ثلثي المصروفات والبطء في تطبيق سياسة التخصيص وتحويل الخدمات والمؤسسات الحكومية لمؤسسات تدار بشكل تجاري . ولقد استفسر الأعضاء من ممثلي الحكومة عن ذلك وكيف ستتغلب الحكومة على هذه المظاهر ، فأوضح سعادة الوزير أنه لا يتوقع حدوث ارتفاع في الإيرادات غير النفطية خلال السنوات القريبة وعلى الأخص خلال السنتين اللتين تغطيهما الميزانية ، كما لاحظت اللجنة أن الاتفاق الذي توصلت له الحكومة مع مجلس النواب بخصوص ميزانية المصروفات إنما يصب في اتجاه يعزز هذه المظاهر السلبية ولا يعمل على تلافيتها ، فميزانية المصروفات خلال السنتين قد ارتفعت بدلاً من أن تخفض ، وإن الوفرة الذي استطاع النواب تحقيقه من خلال تخفيض موازنات بعض الوزارات إنما أعيد تخصيص أغلبه لنفقات القوى العاملة ، وبسؤالنا عن برنامج الحكومة للتخصيص وإن ما ورد في هذا البيان سبق إيراده في البيان السابق قبل سنتين دون أن يتم إعداد برنامج تفصيلي أوضح سعادة الوزير أنه لا يوجد برنامج زمني واضح ومحدد للتخصيص حتى الآن إلا أن هناك نوايا لدى وزارته ومجلس التنمية الاقتصادية لوضع ذلك البرنامج .

ثالثاً : ميزانية الإيرادات :

- تدارست اللجنة مع ممثلي وزارة المالية ميزانية الإيرادات التي تم الاتفاق عليها مع مجلس النواب وتأكدت اللجنة من أن التعديلات قد حظيت بموافقة الحكومة وإن التعديلات كانت تتم أولاً بأول وكلما طرأ تغيير في الظروف السائدة الآن والتي تختلف بدرجة كبيرة عن تلك الظروف

التي سادت عند إعداد الميزانية التقديرية قبل تسعة أشهر ، وأكد سعادة الوزير أن كافة إيرادات الدولة قد تم تضمينها في التقديرات النهائية للميزانية العامة للدولة على النحو التالي :

التقديرات النهائية للميزانية العامة للدولة		
ملخص التقديرات النهائية للميزانية العامة للدولة (مليون دينار)		البيان (١٥٠ ألف برميل يومياً بسر ٣٠ دولاراً للبرميل)
٢٠٠٦	٢٠٠٥	الإيرادات
١٢٧٤,٧	١٢٥٤,٢	الإيرادات النفطية
٨٩٥,٧	٨٩٠,٢	- حقل أبو سعفة
٥٧٦,٤	٥٧٦,٤	- مصنع التكرير وحقل البحرين
١٩٦,٦	١٩٦,٦	- الغاز الطبيعي
١٢١,٢	١١٥,٧	- الضرائب النفطية
١,٥	١,٥	الإيرادات غير النفطية والإعانات
٣٧٩,٠	٣٦٤,٠	- المصروفات
١٥٧٧,٦	١٤٦٢,٨	- المتكررة
١٠٩٠,٣	١٠٤٤,٧	- المشاريع
٤٨٧,٣	٤١٨,١	عجز الميزانية
(٣٠٢,٨)	(٢٠٨,٦)	

- ٥ وبيّن الجدول التفصيلي التالي التعديلات التي اتفقت الحكومة عليها مع مجلس النواب والذي يظهر مقدار الإيرادات المقدرة من الحكومة عند إعداد ميزانية ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م ، والإيرادات الفعلية لعام ٢٠٠٤م ، ثم الإيرادات المقترحة من الحكومة المرافقة لمشروع القانون ، والتقديرات التي يقترحها النواب بالاتفاق مع الحكومة والفرق بين الإيرادات كما جاءت من الحكومة وتلك المعدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

تقريرات ميزانية الإيرادات للمستفيدين 2005-2006
حسب الأيواب

دينار	الفرق بين الميز (البرلمان) والمقترح		الإيرادات المقررة (البرلمان)		الإيرادات المقترحة		الإيرادات الفعلية		الإيرادات حسب القانون لسنة 2004	حسب القانون لسنة 2004	بيان
	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2004	2004			
12,390,721 -	12,390,721 -	895,729,279	890,230,279	908,120,000	902,621,000	943,830,614	490,000,000	القطر والبحر القطبي			
7,169,764	6,012,339	148,278,743	142,384,057	141,108,979	136,371,718	139,392,448	126,513,000	السرايب والمجموع			
3,276,522	2,233,093	125,843,958	119,957,669	122,567,436	117,724,576	116,840,018	105,080,000	المنتجات النفطية والسمية الحكومية			
9,045,494	6,533,241	63,603,570	60,995,091	54,558,076	54,461,850	65,288,125	41,076,000	الاستثمارات والأموال الحكومية			
18,600,000 -	18,600,000 -	19,000,000	19,000,000	37,600,000	37,600,000	21,968,217	37,600,000	الإحصائيات			
743,609	707,083	960,468	902,855	216,859	195,772	900,773	148,000	مبيعات الأصول الرأسمالية			
4,889,474	4,619,454	11,313,261	10,760,328	6,423,787	6,140,874	12,216,257	5,583,000	البراهات والحراقات والإيرادات المتوقعة			
5,865,858	10,885,511	1,264,729,279	1,244,230,279	1,270,595,137	1,255,115,790	1,300,436,452	806,000,000	المجموع			

وقد دارت مناقشات طويلة ومستفيضة مع الحكومة شارك فيها - بالإضافة إلى أعضاء اللجنة - الزملاء رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة والمؤقتة الذين تمت دعوتهم لحضور اجتماعات اللجنة وذلك على النحو التالي :

١. النفط والغاز الطبيعي :

- ٥ لاحظت اللجنة الأسس التي اتبعت لتقدير الإيرادات ووجدتها تتفق مع ما تم شرحه من قبل الحكومة والتي تم استعراضها في صدر هذا التقرير ، كما أن اللجنة أيضاً لاحظت أن الحكومة قد عدلت في كمية النفط الوارد لها من حقل أبو سعفة وخفضتها من (٢٠٠,٠٠٠) برميل يومياً إلى (١٥٠,٠٠٠) برميل يومياً بعد توقف المنحة السابقة من حكومة المملكة العربية السعودية ، إلا أن الحكومة لم تستخدم الأسعار الفعلية لبيع النفط الخام من حقل أبو سعفة والتي يتراوح سعرها بين (٤٠ - ٤٥) دولاراً حسب المعلومات المتوفرة لتقدير قيمة المبيعات من النفط الخام . لقد اقترحت اللجنة على الحكومة أن تقوم بتعديل أرقام التقديرات للسته أشهر الأولى من عام ٢٠٠٥م على الأقل لتعكس واقع الأمر ، إلا أنها ارتأت بأنه من الأفضل الإبقاء على التقديرات كما هي وذلك من منطلق أن العرف كان ولا يزال يستخدم سعراً واحداً للنفط عند إعداد الميزانية بغض النظر عن الأسعار الفعلية ، خاصة إذا كانت هذه الأسعار تزيد عن التقديرات .
- ١٥ إن اللجنة لا تتفق مع الحكومة في ذلك وكانت تتمنى عليها أن توافق على تعديل أسعار النصف الأول من عام ٢٠٠٥م وإبقاء أسعار النصف الثاني عند حدود التقديرات المتفق عليها مع مجلس النواب والتي كانت عند حدود (٣٠) دولاراً للبرميل . إن اللجنة تقدر قيمة الفرق بين السعر الفعلي والسعر المقدر بأنه سيكون بين (١٠٣) ملايين و(١٥٥) مليون دينار بحريني على أقل تقدير. ويوضح الجدول التالي تقديرات إيرادات النفط والغاز للسنتين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م .

توصية اللجنة :

إن اللجنة و بعد دراستها لباب إيرادات النفط والغاز تؤكد على موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتمادها كما جاءت معدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

٢٥

تقديرات الإيرادات النفطية للسنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م

دينار		دولار أمريكي	السعر	برميل		البيان
٢٠٠٦	٢٠٠٥			سنوياً	يوميًا	
						أولاً: إيرادات حقل ومصفاة البحرين المبيعات
١,٥٩٦,٨٣٦,٢١١	١,٥٩٦,٨٣٦,٢١١	٤,٢٤٦,٨٧٣,٦٢٣	٤٧,٧٠	٨٩,٠٣٢,٩٩٠	٢٤٣,٩٢٦	١ المبيعات الدولية
٧٤,٢٦٥,٣٣٢	٧٤,٢٦٥,٣٣٢	١٩٧,٥١٤,٤٧٩	٢٩,٩٤	٦,٥٩٧,٠١٠	١٨,٠٧٤	٢ المبيعات ائلية
١,٦٧١,١٠١,٥٤٣	١,٦٧١,١٠١,٥٤٣	٤,٤٤٤,٣٨٨,١٠٢	٤٦,٤٧	٩٥,٦٣٠,٠٠٠	٢٦٢,٠٠٠	إجمالي المبيعات
						يطرح المصاريف
١,٢٩٦,٩١٨,٠٠٠	١,٢٩٦,٩١٨,٠٠٠	٣,٤٤٩,٢٥٠,٠٠٠	٤٢,٠٠	٨٢,١٢٥,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	١ مشتريات النفط السعودي
١٣٠,٥٧١,٢٦٤	١٣٠,٥٧١,٢٦٤	٣٤٧,٢٦٤,٠٠٠	٣,٦٣	٩٥,٦٣٠,٠٠٠		٢ مصاريف الإنتاج والتكرير
٣١,٩٦٠,٠٠٠	٣١,٩٦٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٨٩	٩٥,٦٣٠,٠٠٠		٣ احتياطي الشركة
١٥٠٠٤٠,٠٠٠	١٥,٠٠٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٤٢	٩٥,٦٣٠,٠٠٠		٤ فوائد قرض التوسعة
١,٤٧٤,٤٨٩,٢٦٤	١,٤٧٤,٤٨٩,٢٦٤	٣,٩٢١,٥١٤,٠٠٠	٤١,٠١	٩٥,٦٣٠,٠٠٠		إجمالي المصروفات
١٩٦,٦١٢,٠٠٠	١٩٦,٦١٢,٠٠٠	٥٢٢,٨٧٤,١٠٢	٥,٤٧	٩٥,٦٣٠,٠٠٠		صافي الإيرادات
						ثانياً: إيرادات حقل أبو سعفة
٦١٧,٥٨٠,٠٠٠	٦١٧,٥٨٠,٠٠٠	١,٦٤٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠	٥٤,٧٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	المبيعات
٤١,١٧٢,٠٠٠	٤١,١٧٢,٠٠٠	١٠٩,٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠	٥٤,٧٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	مصاريف الإنتاج
٥٧٦,٤٠٨,٠٠٠	٥٧٦,٤٠٨,٠٠٠	١,٥٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٨,٠٠	٥٤,٧٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	
773.020.000	773.020.000	2.055.874.102				ثالثاً: إجمالي إيرادات النفط
121.210.000	115.710.000	307.739.362				رابعاً: مبيعات الغاز
1.500.000	1.500.000	3.989.362				خامساً: الضرائب والرسوم النفطية
895.730.000	890.230.000	2.367.602.826				إجمالي الإيرادات النفطية

٢. الضرائب والرسوم :

لاحظت اللجنة أن الحكومة ومجلس النواب قد اتفقا على تعديل الإيرادات المقدرة من الضرائب والرسوم لتتناسب والمبالغ المحصلة فعلاً عام ٢٠٠٤م وزيادتها بنسبة (٢%) و (٤%) تقريباً على التوالي . إن اللجنة ترى أن التعديلات المقترحة مناسبة وأن إظهار تقديرات السنوات القادمة بنسب قريبة من المحصل فعلاً في السنة السابقة ربما يكون مناسباً ٥ لتقدير مثل هذه الإيرادات .

لقد لاحظت اللجنة أن التقديرات أعلاه لم تأخذ بعين الاعتبار التخفيض الذي قد يترتب على إيرادات وزارة الصناعة والتجارة نتيجة لرغبة الحكومة تخفيض رسوم السجل التجاري إلى مبالغ رمزية ، إن التخفيض المقترح قد يخفض إيرادات الوزارة بمبلغ يتراوح بين (٦) ١٠ ملايين و (١٢) مليون دينار تقريباً . كما لاحظت اللجنة أن تقديرات الرسوم من وزارة العمل أظهرت عند نسبتها الحالية دون النظر في مدى إمكانية تأثير إصلاحات سوق العمل عليها .

توصية اللجنة :

١٥ إن اللجنة وبعد دراستها لباب إيرادات الضرائب و الرسوم تؤكد على موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتمادها كما جاءت معدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

٣. مبيعات المنتجات والخدمات السلعية الحكومية :

٢٠ لاحظت اللجنة أن الحكومة ومجلس النواب قد اتفقوا على تعديل الإيرادات المقدرة من الضرائب والرسوم لتتناسب والمبالغ المحصلة فعلاً عام ٢٠٠٤م وزيادتها بنسبة (٢%) و(٥%) تقريباً على التوالي . إن اللجنة ترى أن التعديلات المقترحة مناسبة وأن إظهار تقديرات السنوات القادمة بنسب قريبة من المحصل فعلاً في السنة السابقة ربما يكون مناسباً لتقدير مثل هذه الإيرادات .

٢٥ توصية اللجنة : إن اللجنة وبعد دراستها لباب إيرادات مبيعات المنتجات الخدمية والسلعية الحكومية تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتمادها كما جاءت معدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

٤. الاستثمارات والأموال الحكومية :

استمعت اللجنة إلى شرح من ممثلي الحكومة عن الكيفية التي بموجبها يتم تقدير عوائد الاستثمارات والأموال الحكومية ، حيث أوضحوا أن تقديراتهم للعوائد تتم على أساس توقعاتهم للنتائج المالية للشركات التي تملك الدولة أسهمًا فيها وبناء على الخبرة السابقة ، أما الأموال الحكومية فيتم تقدير العوائد منها على ضوء العقود الحالية والتوقعات للعقود الجديدة .

- أسوة بالتقديرات السابقة للبلدين (٢ و ٣) أعلاه فقد تم الاتفاق بين الحكومة و مجلس النواب على اعتبار العوائد المحققة فعلاً خلال عام ٢٠٠٤م كمقياس للعوائد المستقبلية .
- كما لاحظت اللجنة أن الحكومة و مجلس النواب قد اتفقا على إظهار ما نسبته (٢٥ %) من أرباح شركة (ALMA) التابعة لشركة ألبا ضمن عوائد الاستثمار لأول مرة ، إننا نرى أن إظهار أرباح شركة ألبا هو بحد ذاته قرار صحيح ويعكس توجه الدولة إلى إدراج كافة الإيرادات ضمن الميزانية العامة ، إلا أن اللجنة ترى أن أية أرباح تترتب عن استثمارات الحكومة يجب أن تظهر بالكامل ضمن الميزانية العامة وليس جزءاً منها . لقد أبلغنا ممثلي الحكومة أن الجزء الباقي من الأرباح سوف يحول إلى حساب الاحتياطي العام للدولة أسوة بما تم في السنة السابقة ، (لقد اطلعنا على مستندات تؤكد أن شركة ألبا حوّلت إلى حساب الحكومة لدى مؤسسة نقد البحرين ما مجموعه (٧٢) مليون دولار خلال عام ٢٠٠٤م لم تظهر ضمن إيرادات الدولة إنما رحلت ، حسب رأي الوزارة إلى الاحتياطي العام للدولة) ، إننا لا نتفق مع هذا الإجراء ونتطلع إلى تعديله في العام الحالي بتحويل كافة الإيرادات من شركة ألبا وأية إيرادات أخرى من عوائد الاستثمارات الحكومية إلى الميزانية العمومية ، إن هذا سيعزز من التزام الحكومة بمبادئ الشفافية في عرض بياناتها المالية .

توصية اللجنة :

- إن اللجنة وبعد دراستها لباب الاستثمارات وعوائد الأسهم تؤكد موافقتها عليه وتوصي مجلس الموقر باعتمادها كما جاءت معدلة بالاتفاق بين الحكومة و مجلس النواب .

٥. الإعانات الخارجية :

أوضح مندوبو الحكومة أن الإعانات الخارجية في السابق كانت تتمثل في مساهمة كل من دولة الكويت وأبوظبي حيث تقدم كل منهما مبلغًا يعادل ٥٠ مليون دولار تقريبًا بالإضافة إلى إعانة من سلطنة عمان بمبلغ مليون دينار .

- إلا أن حكومة أبوظبي قد قررت بدءاً من العام الحالي أن تمويل مشروعات محددة بشكل مباشر من خلال أحد صناديقها التنموية ، وعليه فقد تم إظهار قيمة المساعدات بما تم تحصيله في السنة السابقة و بما يتفق مع ما قرره حكومة أبوظبي . لقد أوضحنا لممثلي الحكومة أنه قد نما إلى علمنا إن حكومة الكويت قد قررت زيادة منحها للبحرين لتبلغ (٧٥) مليون دولار سنوياً وإن قراراً قد صدر من الحكومة الكويتية بذلك ، إلا أن سعادة وزير المالية أشار إلى أن حكومة البحرين لم تتسلم حتى تاريخه ما يؤكد هذه الأخبار وبالتالي يرى ضرورة الإبقاء على المبالغ الحالية المتفق عليها وأيدته اللجنة في ذلك .

توصية اللجنة :

إن اللجنة وبعد دراستها لباب الإعانات الحكومية تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتمادها كما جاءت معدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

٦. مبيعات الأصول الرأسمالية :

- ١٥ ترى اللجنة أن تقدير الإيرادات من مبيعات الأصول الرأسمالية ليكون قريباً من المبالغ المحصلة فعلاً خلال العام المنصرم ومعدلة لتعكس التقديرات التي ترى الحكومة إمكانية تحقيقها بناء على الخبرة السابقة ، هي تقديرات معقولة وتتناسب مع الواقع .

توصية اللجنة :

- ٢٠ إن اللجنة وبعد دراستها لباب مبيعات الأصول الرأسمالية تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتمادها كما جاءت معدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

٧. الغرامات والجزاءات والإيرادات الأخرى :

تدارست اللجنة بالتفصيل مكونات هذا الباب ووجدت أن الأسس التي اتبعت لتقدير هذه الإيرادات والقائمة على أساس المتحصلات الفعلية في السنة السابقة وتوقعات التحصيل في العامين القادمين إنما هي تقديرات معقولة وقريبة من الواقع .

٢٥

توصية اللجنة :

إن اللجنة وبعد دراستها لباب الغرامات والجزاءات والإيرادات الأخرى تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتمادها كما جاءت معدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

(انتهى تقرير اللجنة بشأن باب الإيرادات)

الرئيس :

سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة . تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد الشروقي :

- شكراً سيدي الرئيس ، تدارست اللجنة مع ممثلي وزارة المالية ميزانية الإيرادات التي تم الاتفاق عليها مع مجلس النواب ، وتأكدت اللجنة من أن التعديلات قد حظيت بموافقة الحكومة ، وأن التعديلات كانت تتم أولاً بأول كلما طرأ تغيير في الظروف
- ١٠ السائدة الآن والتي تختلف بدرجة كبيرة عن تلك الظروف التي سادت عند إعداد الميزانية التقديرية قبل تسعة أشهر ، وأكد سعادة الوزير أن كافة إيرادات الدولة قد تم تضمينها في التقديرات النهائية للميزانية العامة للدولة على النحو المبين في الجدول المرفق بالتقرير ، حيث يبين هذا الجدول التفصيلي التعديلات التي اتفقت الحكومة عليها مع مجلس النواب والذي يظهر مقدار الإيرادات المقدرة من الحكومة عند إعداد ميزانية
- ١٥ ٢٠٠٣ م و ٢٠٠٤ م ، والإيرادات الفعلية لعام ٢٠٠٤ م ، ثم يبين الإيرادات المقترحة من الحكومة المرافقة لمشروع القانون ، والتقديرات التي يقترحها النواب بالاتفاق مع الحكومة والفرق بين الإيرادات كما جاءت من الحكومة وتلك المعدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب . وقد دارت مناقشات طويلة ومستفيضة مع الحكومة شارك
- ٢٠ فيها - بالإضافة إلى أعضاء اللجنة - الزملاء رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة والمؤقتة والذين تمت دعوتهم لحضور اجتماعات اللجنة وذلك على النحو التالي :
- ١ - النفط والغاز الطبيعي : لاحظت اللجنة الأسس التي اتبعت لتقدير الإيرادات ووجدتها تتفق مع ما تم شرحه من قبل الحكومة والتي تم استعراضها في صدر هذا التقرير ، كما أن اللجنة أيضاً لاحظت أن الحكومة قد عدلت في كمية النفط الوارد لها
- ٢٥ من حقل بوسعفة وحفضتها من (٢٠٠,٠٠٠) برميل يومياً إلى (١٥٠,٠٠٠) برميل يومياً بعد توقف المنحة السابقة من حكومة المملكة العربية السعودية ، إلا أن الحكومة

- لم تستخدم الأسعار الفعلية لبيع النفط الخام من حقل بوسعفة والتي يتراوح سعرها بين (٤٥ - ٤٠) دولاراً حسب المعلومات المتوفرة لتقدير قيمة المبيعات من النفط الخام . لقد اقترحت اللجنة على الحكومة أن تقوم بتعديل أرقام التقديرات للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٥م على الأقل لتعكس واقع الأمر ، إلا أنها ارتأت أنه من الأفضل الإبقاء على التقديرات كما هي وذلك من منطلق أن العرف كان ولا يزال يستخدم سعراً واحداً للنفط عند إعداد الميزانية بغض النظر عن الأسعار الفعلية ، خاصة إذا كانت هذه الأسعار تزيد عن التقديرات . إن اللجنة لا تتفق مع الحكومة في ذلك وكانت تتمنى عليها أن توافق على تعديل أسعار النصف الأول من عام ٢٠٠٥م وإبقاء أسعار النصف الثاني عند حدود التقديرات المتفق عليها مع مجلس النواب والتي كانت عند حدود (٣٠) دولاراً للبرميل . إن اللجنة تقدر قيمة الفرق بين السعر الفعلي والسعر المقدر بأنه سيكون بين (١٠٣) ملايين وبين (١٥٥) مليون دينار بحريني على أقل تقدير . ويوضح الجدول - الذي أمامكم - تقديرات إيرادات النفط والغاز للسنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م ، وشكراً .

١٥ الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ محمد حسن باقر .

العضو محمد حسن باقر :

- شكراً سيدي الرئيس ، إن ما جاء في تقرير اللجنة في الصفحة (١٤٧) من جدول الأعمال من ارتفاع قيمة العجز للسنتين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م إلى (٥١١) مليون دينار تتم تغطيته عن طريق الاقتراض حسبما جاء في المادة الخامسة من المرسوم الملكي رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤م ويعادل هذا العجز خمس الميزانية التي تقدر بحوالي (٢,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار ، وهذا في الحقيقة رقم مقلق ، والارتهاق إلى صناديق الاقتراض أو سندات التنمية أو الصكوك الحكومية هو أمر له حدود ومخاطر قد تنعكس على الاقتصاد والنتائج المحلي الذي تخوفت اللجنة - في الصفحة (١٥١) من جدول الأعمال - منه وأبدت قلقها المشروع حيال التزام الحكومة بالعجز الاكتواري لصندوق التأمينات والتقاعد العسكري والمدني ، في حين أبدت عدم الالتزام بما يترتب

على هذه الهيئات من التزامات في المستقبل . ولي سؤال موجه إلى الأخ المقرر : جاء في الصفحة (١٥١) من جدول الأعمال ذكر القطاعات الواعدة ، وقد عدّتها الحكومة في بيانها ، فما هو وجه اعتراض اللجنة على ما جاءت به الحكومة من تسمية لهذه القطاعات والتي أجدّها شاملة لجميع مجالات الاستثمار والخدمات في المملكة ؟
وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

- ١٠ شكراً سيدي الرئيس ، أشكر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية على إعداد هذا التقرير ، واسمح لي بأن أوجه عتاباً إلى الحكومة وللإخوة في مجلس النواب ، فهم لم يلتزموا بالنص الحرفي للفقرة (ب) من المادة (١٠٩) من الدستور والتي تنص على أن " تعد الحكومة مشروع قانون الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها ، وتقدمه إلى مجلس النواب قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، لمناقشته وإحالة إلى مجلس الشورى للنظر فيه وفق أحكام الدستور ، ويجوز إدخال أي تعديل على ١٥ الميزانية بالاتفاق مع الحكومة " ، فكان من المفترض أن يأخذ الإخوة في الحكومة والإخوة في مجلس النواب - حين الاتفاق على أي تعديل - رأي مجلس الشورى على هذه التعديلات حتى لا تتعطل لدينا الميزانية ، فربما يكون لنا رأي آخر ، وكما ذكر الإخوة في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من أهم يرون أنه من المفترض تقدير الإيرادات بالسعر الذي تم تحقيقه من شهر يناير إلى شهر يونيو ، ولذلك مرت على ٢٠ بداية العام حوالي ستة أشهر ، وبالتالي هناك إيرادات فعلية قد تحققت ، ولذلك كان يجب أن تضمن هذه الإيرادات حتى نقلل العجز وكي تُظهر الميزانية الوضع بشكل جيد ، وفي الوقت نفسه تظهر الوضع المالي الجيد للبحرين ، بما ينعكس بشكل إيجابي على الميزانية ، فلو تم أخذ رأي مجلس الشورى لكان بالإمكان أن نزيل هذا التحفظ ، ولا يكون له داعٍ في تقرير الإخوة في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، فكان لا بد من ٢٥ وجود نوع من التشاور بيننا وبين الإخوة في مجلس النواب لنخرج برأي موحد عند

إقرار الميزانية ، وتبادل الرأي لا يضر شيئاً ، بل على العكس فهو ينفع وسيؤدي إلى إقرار ميزانية أفضل للدولة . ما أريد تأكيده هنا هو مبدأ التعاون ، فيجب أن نركز عليه في السنوات القادمة . هذا تعليقي على باب الإيرادات ، وأما باب المصروفات فلي عليه ملاحظات سأطرحها فيما بعد ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، جاء هذا التحفظ لأن الميزانية لم تبحث إلا في وقت متأخر ، فلو بحثت في وقت سابق لما حصلنا على تلك الأرقام ، وأنا أشاركك الرأي في أنه كان من المفترض أن تبحث قبل هذا الوقت ، ولكن الإخوة في مجلس النواب اجتهدوا حتى تظهر بهذه الصورة ، والإخوة عندنا في لجنة الشئون المالية والاقتصادية اجتهدوا أيضاً في إعداد هذا التقرير الذي أمامكم ، وأشيد بمبادرتها بدعوة جميع رؤساء اللجان ونوابهم لاجتماعها ليكون النقاش قليلاً في المجلس . تفضلي الأخت الدكتورة نعيمة الدوسري .

١٥

العضو الدكتورة نعيمة الدوسري :

شكراً سيدي الرئيس ، أود التعليق على الإيرادات غير النفطية التي من المتوقع والمفترض زيادتها مع النمو الاقتصادي للمملكة ، حيث لوحظ أن باب الإيرادات في انخفاض مستمر ولا يتطابق مع المتوقع ، وهو ما يعكس خللاً في توقع تحقيق هذه الإيرادات أو أن هناك خطأ في التقدير ، وفي كلتا الحالتين فإن الأمر يستدعي من الحكومة أن تقوم بما يلي : أولاً : الاهتمام بوضع أنظمة تكنولوجية حديثة تستطيع الوزارات من خلالها أن تحقق الإيرادات المتوقعة . ثانياً : يجب على الحكومة أن تساعد الوزارات وتدعمها لتطوير قدراتها على التدقيق والمراقبة على عملية تطبيق هذه الأنظمة وتحصيل الإيرادات المتوقعة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبد الجليل الطريف .

العضو عبدالجليل الطريف :

- شكراً سيدي الرئيس ، بداية أتوجه بالشكر الجزيل إلى الحكومة الموقرة ممثلة في وزارة المالية وعلى رأسها سعادة الوزير ، وكذلك إلى مجلس النواب الذي أثمرت جهوده المضيئة عن تعديل جوهرى يشمل أبواب الميزانية كافة وبخاصة باب الإيرادات ، كما أود أن أنوّه بتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المائل أمامنا الذي تضمن آراءً ٥ قيمة ، فرغم الفترة الزمنية القصيرة نسبياً التي تدارست خلالها اللجنة مشروع الميزانية إلا أنها رصدت مؤشرات جديرة بالاهتمام من قبل القائمين على إعداد الميزانية وأخذها في الحسبان مستقبلاً ، وفي ذات الوقت أشارك سعادة الرئيس الكلام وأثني على أسلوب عمل اللجنة المتطور المتمثل في دعوة رؤساء ونواب رؤساء لجان المجلس كافة للمشاركة في بحث ومناقشة الميزانية عندما دراستها مع الحكومة الموقرة ، وهو ما ١٠ أتاح للجميع استيضاح ما لديهم من نقاط ، وهو ما يصب في توفير الوقت والجهد أيضاً . وإنني إذ أشاطر اللجنة الرأي حيال موضوع الاحتياطي العام للدولة الذي أرى ضرورة تنميته وتطويره باعتباره عامل استقرار وصمّام أمان حاضراً ومستقبلاً ؛ لأتساءل عن السبب في عدم الالتفات بشكل أكبر إلى هذا الموضوع الحيوي والمصيري ، ولقد ذكرت في الاجتماع سالف الذكر أنني كنت سأصفق للنواب ١٥ الكرام حينما تمكنوا من زيادة الإيرادات لو أنهم أوصوا بنقل جزء من ذلك إلى الاحتياطي . ولي مداخلات على الأبواب الأخرى سأطرحها بعد ذلك ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً ، تفضل الأخ الدكتور الشيخ خالد آل خليفة . ٢٠

العضو الدكتور الشيخ خالد آل خليفة :

- شكراً سيدي الرئيس ، أولاً : نشكر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لدعوة رؤساء ونواب رؤساء اللجان للمشاركة في أعمال اللجنة لمناقشة الميزانية ، مما وسّع ٢٥ أبواب المشاركة في تقرير اللجنة ، وجعلنا - في الحقيقة - نقف في صف هذا التقرير . ثانياً : أبلى مجلس النواب بلاءً حسناً بالتعامل مع هذه الميزانية مما وفر الكثير

من الجهد والوقت على هذا المجلس . ثالثاً : إن ما يميز هذه الميزانية هو القسم المختص بالمشروعات الذي يعد تاريخياً لأنه ركز على تطوير البنية التحتية للمملكة ؛ لتتماشى مع الطفرة التي تشهدها المنطقة . وأخيراً سيدي الرئيس ، إن ما يؤخذ على هذه الميزانية هو التأخير الذي نتج عن مشكلة في باب الإيرادات - خاصة تقدير ميزانية الإيرادات الافتراضية كما ذكرنا - والآن مرت علينا حوالي (٦-٧) أشهر ، مما يعني ٥ أن هذه الإيرادات الافتراضية أصبحت الآن واقعاً وليس تقديراً ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالمجيد الحواج .

١٠

العضو عبدالمجيد الحواج :

شكراً سيدي الرئيس ، اسمح لي بأن أثير موضوعاً سبق أن تكلمنا عنه في أحد أدوار الانعقادات السابقة يتعلق بنشر التصريحات في وسائل الإعلام ، فالمادتان (١٢) و(٦٣) من اللائحة الداخلية بينتا آلية التحدث والتصريح ، علماً بأنه لا يجوز لأي عضو التصريح بأي أمر باسم المجلس ، ولا يخفى على الجميع أن المجلس هو سيد قراره ، ففي جريدة (الوسط) بتاريخ ٨ من الشهر الجاري أدلى أحد الأعضاء الكرام بتصريح مفاده أن مجلس الشورى سوف يمرر ميزانية الدولة أو قسمًا منها بالاتفاق الحاصل بين الحكومة ومجلس النواب ، وبسبب هذا التصريح لاقى مجلسنا الموقر انتقادات من الشارع المهتم بالأمور التشريعية ، فأرجو ألا يتكرر ذلك مرة أخرى ، ولقد سبق أن طرقت - سيدي الرئيس - هذا الموضوع في هذا المجلس . وبالنسبة ٢٠ لموضوع الميزانية فقد سبقني الأخ عبدالرحمن جمشير في توضيح عدم التزام الحكومة ومجلس النواب باللائحة الداخلية ، فنص المادة (١٣٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ونص المادة (١٦٧) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب يوضحان ذلك ، ولكن كما ذكر الأخ عبدالرحمن جمشير فإنه يجب الاستعداد لدراسة الميزانية بطريقة أخرى . إن توصيات الإخوة في مجلس النواب وتوصيات اللجنة هي توصيات قيمة ٢٥ ويجب أن نستفيد منها بطريقة صحيحة ، ويجب أن تستعد الحكومة للميزانية القادمة

بالعمل على تسليمها في وقتها المحدد ، ويفترض على مجلس النواب أيضاً أن يسلم الميزانية في وقتها المحدد ؛ لأن المجلس لم يأخذ الوقت الكافي لدراستها ليبين الأعضاء آراءهم واقتراحاتهم ، وإنما في نفس الوقت لم تكن نود تأخير مناقشتها وإقرارها .
لدي سؤال أوجهه إلى الإخوة الذين قاموا بدراسة هذه الميزانية - وهم يعرفون - : ما هي الأخطاء التي حصلت في هذه الميزانية؟! وكيف تصرفت الوزارات خلال الأشهر ٥ السبعة الماضية ، حيث لم يتم اعتماد ميزانيتها؟! فاعتماد الميزانية وتنفيذها يأخذ وقتاً طويلاً ، فأرجو أن يلتزم باللائحة الداخلية كل من الحكومة الموقرة ومجلس النواب الموقر ومجلسنا الموقر ، وشكراً .

١٠ **الرئيس :**
شكراً ، وأكد لك أن الوزارات تعمل حسب ميزانية العام الماضي . هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٥ **الرئيس :**
إذن ننتقل إلى مناقشة الأبواب الفرعية ونبدأ بباب النفط والغاز الطبيعي .
تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٠ **العضو محمد الشروقي :**
باب النفط والغاز الطبيعي : لاحظت اللجنة الأسس التي اتبعت لتقدير الإيرادات ووجدتها تتفق مع ما تم شرحه من قبل الحكومة والتي تم استعراضها في صدر هذا التقرير ، كما أن اللجنة أيضاً لاحظت أن الحكومة قد عدلت في كمية النفط الوارد لها من حقل بوسعفة وخفضتها من (٢٠٠٠,٠٠٠) برميل يومياً إلى (١٥٠٠,٠٠٠) برميل يومياً بعد توقف المنحة السابقة من حكومة المملكة العربية السعودية ، إلا أن الحكومة لم تستخدم الأسعار الفعلية لبيع النفط الخام من حقل بوسعفة والتي يتراوح سعرها بين (٤٠ - ٤٥) دولاراً حسب المعلومات المتوافرة

لتقدير قيمة المبيعات من النفط الخام . لقد اقترحت اللجنة على الحكومة أن تقوم بتعديل أرقام التقديرات للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٥م على الأقل لتعكس واقع الأمر ، إلا أنها ارتأت أنه من الأفضل الإبقاء على التقديرات كما هي ، وذلك من منطلق أن العرف كان ولا يزال يستخدم سعراً واحداً للنفط عند إعداد الميزانية بغض النظر عن الأسعار الفعلية ، خاصة إذا كانت هذه الأسعار تزيد عن التقديرات . إن اللجنة لا تتفق مع الحكومة في ذلك وكانت تتمنى عليها أن توافق على تعديل أسعار النصف الأول من عام ٢٠٠٥م وإبقاء أسعار النصف الثاني عند حدود التقديرات المتفق عليها مع مجلس النواب والتي كانت عند حدود (٣٠) دولاراً للبرميل . إن اللجنة تقدر قيمة الفرق بين السعر الفعلي والسعر المقدر بأنه سيكون بين (١٠٣) ملايين وبين (١٥٥) مليون دينار بحريني على أقل تقدير . ويوضح الجدول المرفق بجدول الأعمال تقديرات إيرادات النفط والغاز للسنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م . توصية اللجنة : إن اللجنة وبعد دراستها لباب إيرادات النفط والغاز تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتمادها كما جاءت معدلة بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

١٥

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٠

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة على هذا الباب ؟

(أغلبية موافقة)

٢٥

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . ومنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد الشروقي :

باب الضرائب والرسوم : لاحظت اللجنة أن الحكومة ومجلس النواب قد اتفقا على تعديل الإيرادات المقدرة من الضرائب والرسوم لتناسب والمبالغ المحصلة فعلاً عام ٢٠٠٤م وزيادتها بنسبة (٢ %) و(٤ %) تقريباً على التوالي . إن اللجنة ترى أن التعديلات المقترحة مناسبة وأن إظهار تقديرات السنوات القادمة بنسب قريبة من المحصل فعلاً في السنة السابقة ربما يكون مناسباً لتقدير مثل هذه الإيرادات . لقد لاحظت اللجنة أن التقديرات أعلاه لم تأخذ بعين الاعتبار التخفيض الذي قد يترتب على إيرادات وزارة الصناعة والتجارة نتيجة لرغبة الحكومة تخفيض رسوم السجل التجاري إلى مبالغ رمزية ، إن التخفيض المقترح قد يخفض إيرادات الوزارة بمبلغ يتراوح بين (٦) ملايين و(١٢) مليون دينار تقريباً . كما لاحظت اللجنة أن تقديرات الرسوم من وزارة العمل أظهرت نسبتها الحالية دون النظر في مدى إمكانية تأثير إصلاحات سوق العمل عليها . **توصية اللجنة :** إن اللجنة وبعد دراستها لباب إيرادات الضرائب والرسوم تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتماده كما جاء معدلاً بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

الرئيس : ١٥

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟ تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

شكراً سيدي الرئيس ، لدي سؤال موجه إلى سعادة وزير المالية : هل هذه الإيرادات تعكس الصورة الحقيقية للإيرادات الفعلية للحكومة وأملأها وإيرادات الشركات التي تساهم فيها الحكومة ؟ وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية : ٢٥

شكراً معالي الرئيس ، أصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يسعدني أن أشارككم اليوم النقاش حول ميزانية الإيرادات ،

- وأود أن أجب عن بعض التساؤلات والملاحظات التي أثيرت في باب الإيرادات . بالنسبة للسؤال الأخير فيني أقول : نعم ، ما تم الاتفاق عليه مع مجلس النواب هو أن الإيرادات غير النفطية الحقيقية المسجلة في عام ٢٠٠٤م هي التي تم اعتمادها وبذلك تم رفع تقديراتها لتتناسب مع الإيرادات غير النفطية الحقيقية في عام ٢٠٠٤م ، وهذا ما تم بالفعل ، وهذه الإيرادات التي نستلمها هي تقديرات في الميزانية الحقيقية أو الفعلية ٥ وهي ما ترد في الحساب الختامي للدولة . وبالنسبة للتأخير فقد حصل فعلاً بعض التأخير في مناقشة الميزانية في مجلس النواب ، لأنه من المهم أن يأخذ مجلس النواب الوقت الكافي لدراستها ، ونحن وفرنا له كل ما يريده من معلومات . وفيما يتعلق بموضوع تضمين دخل الفترة السابقة فقد كانت هناك ملاحظة على تضمين تلك الفترة - وهي (٦) شهور من هذا العام - إذ تعتبر إيرادات النفط إيرادات تقديرية ١٠ والسعر (٣٠) دولاراً هو تقدير للسعر ، فإما أن يرتفع السعر أو أن ينخفض نتيجة لانعكاس وضع السوق ، ولا بد أن نقف عند سعر معين نعتمده كتقدير للميزانية ، وتم اعتماد مبلغ (٣٠) دولاراً كتقدير لإيرادات النفط ، فالرقم الحقيقي والفعلي هو الذي سيظهر في الحساب الختامي ، فلو تركنا الميزانية تتغير يوماً بعد يوم نتيجة لمشاريع مختلفة ونتيجة لتوقعات إيرادات مختلفة ؛ فسنجد أن الميزانية في وضع متحرك ، أي أنه سيكون هناك كل يوم سعر جديد ، وبالتالي فإنه كل يوم لا بد أن تتغير الميزانية ومن ثم سنؤخر الميزانية ، ولكن هناك تقدير مبلغ (٣٠) دولاراً تم اعتماده وسنرى النتيجة النهائية في الحساب الختامي ، وشكراً .

٢٠ **الرئيس :**

شكراً ، تفضل الأخ عبدالجليل الطريف .

العضو عبدالجليل الطريف :

شكراً سيدي الرئيس ، نحن الآن نتحدث عن باب الضرائب والرسوم ، وأود

٢٥

أن أتوجه بسؤال : البحرين عرفت جباية الرسوم واستحصالتها منذ فترة طويلة ، فهل

تم تطوير آليات عملية الاستحصال وجباية هذه الضرائب والرسوم ، لتسهيل عملية الرقابة وسد أي ثغرات يمكن أن تنشأ جراء ذلك ؟ وشكراً .

الرئيس :

- ٥ شكراً ، أود أن أرحب بالإخوة أعضاء الوفد الخليجي المشترك في الاجتماع الثالث عشر للجنة التدريبية المشتركة مجالس الشورى والوطني والأمة والنواب لدول مجلس التعاون الخليجي ، والذين يحضرون جزءاً من جلستنا الاستثنائية هذا اليوم ، وأتمنى لهم طيب الإقامة . تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

١٠ العضو عبدالرحمن جمشير :

- شكراً سيدي الرئيس ، نحن فعلاً نناقش الميزانية ولكننا مكتوفو الأيدي ! وكما ذكر سعادة الأخ وزير المالية فإنه سيظهر الحقيقة في الحساب الختامي ، إلا أننا للأسف حتى الآن لم نناقش الحساب الختامي للسنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ م ، وقد استفسرت عن ذلك وأخبرت أن الحساب الختامي لسنة ٢٠٠٣ م قدم في أواخر شهر ديسمبر من العام نفسه ، وأثناء تقديم الميزانية أصبح هناك تداخل بين مناقشات الحساب الختامي لسنة ١٥ ٢٠٠٣ م والميزانية العامة للدولة للسنتين الماليين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م ، وقد أجلت مناقشة الحساب الختامي ولم يناقشه مجلس النواب ولم يرد إلينا . وكذلك الحساب الختامي لسنة ٢٠٠٤ م قدم في شهر مايو من العام نفسه كما عرفت من مجلس النواب ، وهذا حتى الآن لم تتم مناقشته طبعاً ، ولذلك لا توجد لدينا أي أرقام حقيقية نستطيع أن نقارن بينها ونتأكد من أنها بالفعل تقديرات قريبة من الأرقام الحقيقية . ٢٠ الميزانية طبعاً هي كلها تقديرات سواء الميزانية العامة للدولة أو الإيرادات ، والتقديرات تزداد أو تنخفض ، ولكن العبرة هنا في تحقيق الدخل الفعلي من هذه التقديرات ، وكذلك العبرة فيما تنجزه الحكومة من مشاريع تعكس الصورة الحقيقية حسبما قدرت لها من ميزانية وما قامت به من مشاريع ، وهذا سوف يضع عبئاً على الحكومة حيث إنها ستكون في موضع مساءلة من قبل مجلس النواب عما قامت بتنفيذه من مشاريع ٢٥ - مثلاً - في سنة ٢٠٠٥ م ، وهي إلى حد الآن لم تتسلم الميزانية ولم تطرح المناقصات

للمتعهدين ، فالوقت متأخر جداً لتنفيذ المشاريع ، ولكني أعتقد أن الحكومة لا تستطيع أن تلزم المتعهدين بتنفيذ المشاريع الجديدة إلا بعد إقرار الميزانية والموافقة عليها من قبل المجلس الوطني ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً معالي الرئيس ، هناك نقطة وردت بخصوص تخفيض رسوم السجل

- التجاري ، فهذه نقطة لم تحسم بعد ، وبالتالي يصعب أن نعكسها في الميزانية .
- وبالنسبة لآليات الاستحصال فإنه حصلت تطورات على مدى السنوات في طريقة استحصال الرسوم وذلك بإدخال تكنولوجيا مختلفة لتطوير الخدمات المقدمة عن طريق دفع الرسوم من خلال البنوك ، وكثير من الأمور التي تمت على مدى السنوات يمكن أن تعكس التطور الذي حصل في عملية تحصيل الإيرادات . وبالنسبة للحساب الختامي فالمادة (١١٣) من الدستور تنص على أن تقدمه الحكومة خلال الأشهر الخمسة التالية
- لانتهاء السنة المالية ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ جميل المتروك .

العضو جميل المتروك :

شكراً سيدي الرئيس ، لدي تساؤل موجه إلى الأخ مقرر اللجنة : فإيرادات

حقل البحرين غير موجودة ضمن الإيرادات المذكورة في التقرير ...

٢٥

الرئيس (موضحاً) :

لقد صوتنا على باب الإيرادات النفطية ...

العضو جميل المتروك (مقاطعاً) :

إذا كان الأخ مقرر اللجنة لا يريد الإجابة فالأمر إليه .

الرئيس :

٥ تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد الشروقي :

شكراً سيدي الرئيس ، ما يريده الأخ جميل المتروك مذكور في الصفحة (١٥٨) من جدول الأعمال ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة على باب الضرائب والرسوم ؟

(أغلبية موافقة)

٢٠

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . ومنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد الشروقي :

باب مبيعات المنتجات والخدمات السلعية الحكومية : لاحظت اللجنة أن

٢٥ الحكومة ومجلس النواب قد اتفقا على تعديل الإيرادات المقدرة من الضرائب والرسوم

لتناسب والمبالغ المحصلة فعلاً عام ٢٠٠٤م وزيادتها بنسبة (٢%) و(٥%) تقريباً على

التوالي . إن اللجنة ترى أن التعديلات المقترحة مناسبة وأن إظهار تقديرات السنوات

القادمة بنسب قريبة من المحصل فعلاً في السنة السابقة ربما يكون مناسباً لتقدير مثل هذه الإيرادات . **توصية اللجنة** : إن اللجنة وبعد دراستها لباب إيرادات مبيعات المنتجات الخدمية والسلعية الحكومية تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتماده كما جاء معدلاً بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

٥

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟ تفضل الأخ عبد الجليل الطريف .

العضو عبد الجليل الطريف :

١٠ شكراً سيدي الرئيس ، لا أدري : أصحح أم خطأ ما ورد في هذا الباب ؟ فالفقرة تقول : " لاحظت اللجنة أن الحكومة ومجلس النواب قد اتفقوا على تعديل الإيرادات المقدرة من الضرائب والرسوم ... " ، كأن هذه الفقرة تتحدث عن الباب السابق بينما يفترض أن تنصب هذه الفقرة على باب مبيعات المنتجات والخدمات السلعية الحكومية . وشكراً .

١٥

الرئيس :

شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٠

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة على هذا الباب ؟

(أغلبية موافقة)

٢٥

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . و تنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد الشروقي :

باب الاستثمارات والأموال الحكومية : استمعت اللجنة إلى شرح من ممثلي

٣٠ الحكومة عن الكيفية التي بموجبها يتم تقدير عوائد الاستثمارات والأموال الحكومية ،

- حيث أوضحوا أن تقديراتهم للعوائد تتم على أساس توقعاتهم للنتائج المالية للشركات التي تملك الدولة أسهماً فيها وبناء على الخبرة السابقة ، أما الأملاك الحكومية فيتم تقدير العوائد منها على ضوء العقود الحالية والتوقعات للعقود الجديدة . أسوة بالتقديرات السابقة للبندين (٢) و(٣) أعلاه فقد تم الاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب على اعتبار العوائد المحققة فعلاً خلال عام ٢٠٠٤م كمقياس للعوائد المستقبلية . كما لاحظت اللجنة أن الحكومة ومجلس النواب قد اتفقا على إظهار ما نسبته (٢٥%) من أرباح شركة (ALMA) التابعة لشركة ألبا ضمن عوائد الاستثمار لأول مرة ، إننا نرى أن إظهار أرباح شركة ألبا هو بحد ذاته قرار صحيح ويعكس توجه الدولة إلى إدراج كافة الإيرادات ضمن الميزانية العامة ، إلا أن اللجنة ترى أن أية أرباح تترتب عن استثمارات الحكومة يجب أن تظهر بالكامل ضمن الميزانية العامة ١٠ وليس جزءاً منها . لقد أبلغنا ممثلي الحكومة أن الجزء الباقي من الأرباح سوف يحول إلى حساب الاحتياطي العام للدولة أسوة بما تم في السنة السابقة ، (لقد اطلعنا على مستندات تؤكد أن شركة ألبا حوّلت إلى حساب الحكومة لدى مؤسسة نقد البحرين ما مجموعه (٧٢) مليون دولار خلال عام ٢٠٠٤م لم تظهر ضمن إيرادات الدولة إنما رُحلت ، حسب رأي الوزارة إلى الاحتياطي العام للدولة) ، إننا لا نتفق مع هذا الإجراء ونتطلع إلى تعديله في العام الحالي بتحويل كافة الإيرادات من شركة ألبا وأيئة إيرادات أخرى من عوائد الاستثمارات الحكومية إلى الميزانية العمومية ، إن هذا سيعزز من التزام الحكومة بمبادئ الشفافية في عرض بياناتها المالية . **توصية اللجنة :** إن اللجنة وبعد دراستها لباب الاستثمارات وعوائد الأسهم تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس ١٥ الموقر باعتماده كما جاء معدلاً بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب . ٢٠

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟

٢٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة على هذا الباب ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . و تنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد الشروقي :

- باب الإعانات الخارجية : أوضح مندوبو الحكومة أن الإعانات الخارجية في
- السابق كانت تتمثل في مساهمة كل من دولة الكويت وأبوظبي حيث تقدم كل منهما مبلغاً يعادل (٥٠) مليون دولار تقريباً بالإضافة إلى إعانة من سلطنة عمان بمبلغ مليون دينار . إلا أن حكومة أبوظبي قد قررت بدءاً من العام الحالي أن تموّل مشروعات محددة بشكل مباشر من خلال أحد صناديقها التنموية ، وعليه فقد تم إظهار قيمة المساعدات بما تم تحصيله في السنة السابقة وبما يتفق مع ما قرره حكومة أبوظبي . لقد أوضحنا لممثلي الحكومة أنه قد نما إلى علمنا أن حكومة الكويت قد قررت زيادة منحها للبحرين لتبلغ (٧٥) مليون دولار سنوياً وأن قراراً قد صدر من الحكومة الكويتية بذلك ، إلا أن سعادة وزير المالية أشار إلى أن حكومة البحرين لم تتسلم حتى تاريخه ما يؤكد هذه الأخبار وبالتالي يرى ضرورة الإبقاء على المبالغ الحالية المتفق عليها و أيدته اللجنة في ذلك . توصية اللجنة : إن اللجنة وبعد دراستها لباب الإعانات الحكومية تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتماده كما جاء معدلاً بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

الرئيس :

- هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟ تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

- شكراً معالي الرئيس ، النقطة الأولى : تتعلق بإيرادات شركة (ألبا) ، فقد كان الاتفاق مع مجلس النواب على إيراد نسبة (٢٥ %) من دخل شركة (ALMA) التي هي شركة التسويق . إذن هذه هي الميزانية العامة باعتبار أن باقي

المبلغ يذهب إلى الاحتياطي ، وكان هذا أمراً واضحاً جداً بالنسبة للإخوة في مجلس النواب وقد ذكرناه لهم أيضاً في جلسة مجلس النواب ، وبيننا كم تحقق شركة (ALMA) من دخل ؟ **النقطة الثانية** : تتعلق بما ذكره الأخ مقرر اللجنة عن مبلغ الإعانة الذي تقدمه دولة الكويت ، فما ذكرته هو تضمين الإيرادات بعد تحصيلها ، فمبلغ (٥٠) مليون دولار موجود في الميزانية وهو المبلغ الذي نحصله سنوياً ، وإذا استلمنا مبلغاً إضافياً فسوف نعكسه في الميزانية . النقطة الرئيسة في هذا الجانب هي أن الميزانية توضع بناءً على تقديرات ، وكمبدأ عام تكون التقديرات متحفظة دائماً ، والحساب الختامي هو الذي يعكس الأرقام الحقيقية ، فكل ما في الموضوع هو أن هناك فرقاً بين طريقة إعدادنا للميزانية التي نعتمد فيها التحفظ وبين الحساب الختامي الذي يُظهر الأرقام الحقيقية . وذكرت في أكثر من جلسة أن التقديرات في العامين ٢٠٠٣ - ١٠ ٢٠٠٤م بالنسبة لحقل البحرين كانت (٢٢,٥) مليون دينار ، ومجلسكم قد وافق على هذه الميزانية ، والمبلغ الحقيقي في عام ٢٠٠٣م كان (٧٢) مليون دينار وأكثر وكان (١٤٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٤م . إذن النقطة الرئيسة هي أن الإيرادات تتضمن كل ما يأتي إلى الحكومة من إيراد ندرجه ضمن الميزانية ، لكن التقديرات تكون متحفظة دائماً إلى أن نتسلم إيرادات حقيقية نراها واضحة في الحساب الختامي ، ١٥ وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

٢٠ (لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة على باب الإعانات الخارجية ؟

٢٥ (أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . ومنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد الشروقي :

- باب مبيعات الأصول الرأسمالية : ترى اللجنة أن تقدير الإيرادات من مبيعات الأصول الرأسمالية ليكون قريباً من المبالغ المحصلة فعلاً خلال العام المنصرم ومعدلة لتعكس التقديرات التي ترى الحكومة إمكانية تحقيقها بناءً على الخبرة السابقة ، هي تقديرات معقولة وتناسب مع الواقع . **توصية اللجنة :** إن اللجنة وبعد دراستها لباب مبيعات الأصول الرأسمالية تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتماده كما جاء معدلاً بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

الرئيس :

- ١٠ هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة على هذا الباب ؟

١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . ومنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٠

العضو محمد الشروقي :

- باب مبيعات الغرامات والجزاءات والإيرادات الأخرى : تدارست اللجنة بالتفصيل مكونات هذا الباب ووجدت أن الأسس التي اتبعت لتقدير هذه الإيرادات والقائمة على أساس المتحصلات الفعلية في السنة السابقة وتوقعات التحصيل في العامين القادمين إنما هي تقديرات معقولة وقريبة من الواقع . **توصية اللجنة :** إن اللجنة وبعد دراستها لباب الغرامات والجزاءات والإيرادات الأخرى تؤكد موافقتها عليه وتوصي المجلس الموقر باعتماده كما جاء معدلاً بالاتفاق بين الحكومة ومجلس النواب .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟

(لا توجد ملاحظات)

٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة على هذا الباب ؟

(أغلبية موافقة)

١٠

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة باب الإيرادات . تفضل الأخ جميل المتروك .

العضو جميل المتروك :

١٥

شكراً سيدي الرئيس ، أود أن يوضح الأخ مقرر اللجنة المبلغ العائد من دخل النفط العام لـ (٣٧,٠٠٠) برميل ، فحسبما هو مبين فإن مبلغ (٥,٤٧) دولارات هو صافي الأرباح من التكرير بالإضافة إلى التكلفة الفعلية للإنتاج المحلي ، أي لو أننا طرحنا الإنتاج المحلي من أرباح التكرير فستكون النتيجة أن مصنع التكرير سيخسر في هذه الحالة ، فهل هذا الأمر صحيح؟! حيث إن القيمة المضافة هي من قيمة التكرير والبالغة (٥,٤٧) دولارات وهذا المبلغ أتى من (٢٦٠,٠٠٠) برميل بما في ذلك الإنتاج المحلي . وبالنسبة للنفط الخام في باب الإيرادات فقد أضيف (١٥٠,٠٠٠) برميل فأين (٣٧,٠٠٠) برميل؟! فإذا كانت هذه هي التكلفة بالنسبة للتكرير مضافاً إليها قيمة الإنتاج المحلي فهنا خطأ ، فيما أن تكون هناك خسائر فادحة في التكرير أو أن الأمر لم يؤخذ بعين الاعتبار ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو محمد الشروقي :

شكراً سيدي الرئيس ، من الممكن أن يوضح لنا سعادة وزير المالية هذا الأمر ،

٣٠

وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً سيدي الرئيس ، مرت صناعة التكرير بسنوات صعبة حيث واجهت

- عدة مشاكل ، وصناعة التكرير اليوم في ربح ، والأرقام الموضحة في هذا التقدير لحقل البحرين ومصنع التكرير كانت واضحة حيث وصلت إلى (١٩٦) مليون دينار ، وقد أعدت الإيرادات وتقديراتها في الربع الأول من العام الماضي ، وما حصل هو أنه قد تم تقدير الإيرادات لحقل البحرين بمبلغ (٣٠) دولاراً حيث بلغ تقدير الإيرادات (١٥٢) مليون دينار تقريباً والباقي هو أرباح المصفاة ، بالإضافة إلى أن مبلغ أرباح المصفاة يتم تحويله إلى مشروع تحديث المصفاة ، وبالتالي فإن الإيرادات البالغة (١٩٦) مليون دينار هي الإيرادات التي تنتج عن حقل البحرين بالإضافة إلى أرباح التكرير مخصوصاً منها المبالغ التي توجه نحو مشروع تحديث المصفاة ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً ، تفضل الأخ عبدالجليل الطريف .

العضو عبدالجليل الطريف :

شكراً سيدي الرئيس ، نود أن نطمئن بأن الملاحظة المهمة التي أوردتها اللجنة

يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في الميزانيات القادمة ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ جميل المتروك .

العضو جميل المتروك :

- شكراً سيدي الرئيس ، وأشكر سعادة الوزير ، ولكن ما أوضحه سعادته من أن

مبلغ (١٥٢) مليون دينار هو قيمة الإنتاج ؛ أمر غير صحيح ، فهل الباقي من المبلغ

الكلبي من الإيراد - وهو (٤٠) مليون دينار تقريباً حسب توضيح سعادة الوزير - أتى من أرباح مصفاة التكرير ، أي ما يعني (٤٠) سنتاً للبرميل الواحد ؟ هل يعقل أن يكون ربح مصفاة التكرير (٤٠) سنتاً للبرميل؟! وشكراً .

الرئيس :

٥

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً سيدي الرئيس ، لقد ذكرت أن هذا المبلغ هو ما نستلمه بعد خصم

- ١٠ المبالغ التي ستخصص لتمويل تطوير المصفاة ، وهناك حساب موضح بهذا الخصوص ، والأرقام واضحة وموجودة في التقارير وتوضح كيفية الوصول إلى هذه الأرقام ، ولو أراد العضو المزيد من التوضيح فإنه يمكننا أن نعطيه جدولاً يوضح كيفية الوصول إلى هذا الرقم ، وقد تمت مناقشة هذا الأمر في مجلس النواب ، وكنت أتمنى لو أثير هذا الموضوع في اللجنة . فيما يتعلق بشركة (ألبا) فإنه لا توجد مشكلة بخصوصها ، وتضمن أرباح هذه الشركة من مصنع الإنتاج فقط في الميزانية ، وتوجد شركة ١٥ (ALMA) وهي شركة التسويق ، فهي الشركة التي تسوق الألمنيوم ، ولقد طلب مجلس النواب تضمين (٢٥%) من إيراداتها ، وقد كانت إيراداتها في السابق تذهب إلى تعزيز الاحتياطي ، وقد وضحنا الأرقام مقرونة بالأعوام وتمت مناقشتها في مجلس النواب ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

- ٢٥ شكراً سيدي الرئيس ، لدي تساؤل بخصوص أرباح مصفاة التكرير ، فعلى أي أساس تقدر الحكومة الربح ؟ هل على أساس ما تحققه المصافي العالمية من معدل ربح لكل برميل أم أن لديها تقديراتها الخاصة بذلك ؟ وشكراً .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

- ٥ شكرًا سيدي الرئيس ، شركة (بابكو) لديها مجلس إدارة ولديها حسابات ولديها مدقق حسابات ، وهناك كلفة من الإنتاج لهذه الشركة ، وحقل البحرين تملكه حكومة مملكة البحرين ، ومصنع التكرير لديه كلفة لإدارة عملياته بالإضافة إلى مشروع التحديث ، والكلفة تحسب بناءً على ما تحتاجه ميزانية شركة (بابكو) ، فهو ليس رقمًا تتفق فيه الحكومة مع شركة (بابكو) أو مع مجلس النواب ، وإنما هناك كلفة لإدارة الشركة ، ومجلس الإدارة يتوقع الأرباح مما سنحصل عليه من ربح في نهاية السنة المالية ، وشكرًا .
- ١٠

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ فؤاد الحاجي .

١٥

العضو فؤاد الحاجي :

شكرًا سيدي الرئيس ، أردت أن أسأل سعادة وزير المالية بخصوص ما تفضل بذكره عن الاحتياطي العام للدولة وتعزيز الاحتياطي العام : هل يتأثر الاحتياطي العام ؟ وما مدى تأثيره بالعجز في ميزانية العامين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م والذي بلغ (٥٠٠) مليون دينار تقريبًا ؟ وشكرًا .

٢٠

الرئيس :

شكرًا ، نحن الآن نتكلم عن باب الإيرادات ، وعندما نصل إلى باب المشاريع يمكنك طرح هذا السؤال . هل هناك ملاحظات أخرى ؟

٢٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

- ٣٠ هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بخصوص باب الإيرادات من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر باب الإيرادات من حيث المبدأ . و تنتقل إلى مناقشة باب المصروفات المتكررة والمشاريع وأطلب من الأخ الدكتور هاشم الباش مقرر اللجنة لهذا الباب التوجه إلى المنصة فليتنفضل .

٥

العضو الدكتور هاشم الباش :

شكراً سيدي الرئيس ، بداية أطلب تثبيت تقرير اللجنة بشأن باب المصروفات المتكررة والمشاريع في المضبطة ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً سيدي الرئيس ، هل يوافق المجلس على تثبيت تقرير اللجنة بشأن باب المصروفات المتكررة والمشاريع في المضبطة ؟

١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يثبت تقرير اللجنة بشأن باب المصروفات المتكررة والمشاريع في المضبطة .

٢٠

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م : ٢ - باب المصروفات المتكررة والمشاريع :

رابعاً : المصروفات المتكررة والمشاريع :

٢٥

انطلاقاً من أهمية انعكاس بعض المبادئ الأساسية لدراسة باب المصروفات والمشاريع في الميزانية العامة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م والمتمثلة في مدى انعكاس خطة عمل الحكومة في الميزانية وضبط المصروفات المتكررة وترشيدها وتقليل العجز فيها ، فقد اطلعت اللجنة على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب بشأن المشروع بقانون لسنة ٢٠٠٤ م باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م المرافق للمرسوم الملكي رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤ م (باب المصروفات و باب المشاريع) . كما ناقشت اللجنة بصورة مستفيضة أبواب

٣٠

المصاريف المتكررة (سبعة أبواب) والمشاريع (باب رقم ٨) للميزانية العامة للدولة للسنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ، إضافة إلى الاستماع إلى شرح وافٍ من المسؤولين بوزارة المالية بصفتهم ممثلي الحكومة .

ويسر اللجنة أن تقدم ملاحظاتها على كل باب من أبواب ميزانية المصروفات وتوصياتها بشأنه ، دون تغيير في الأرقام الواردة من مجلس النواب والتي تم الاتفاق عليها مع وزارة المالية .
٥ يلاحظ أن المصروفات الإجمالية (مصروفات متكررة ومشاريع) الواردة في التقديرات الأولية لميزانية عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ، قد عرفت زيادة في المبالغ كأرقام مطلقة ونسبية ، حتى مع تخفيضات مجلس النواب للمصروفات المتكررة بنسب تتراوح بين (٥ و ١٠ %) حسب الوزارات . لقد ارتفعت المصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٥ م إلى (١٣٩١٦٤١) ألف أي بزيادة قدرها (٢٥ %) وكذلك المصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٦ م إلى (١٤٤٢٥٣٣) ألف أي بزيادة قدرها (٣٠ %) مقارنة بالمصروفات الإجمالية الفعلية لعام ٢٠٠٤ م .
أما المصروفات الإجمالية التي تم الاتفاق عليها مع مجلس النواب والحكومة فقد جاءت الزيادة فيها كالتالي :

- ١٥ ١. إن المصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٥ م ، بلغت (١٤٦٢٨٣٣) ألف أي بزيادة (٣٢,٤ %) مقارنة بالنتائج الفعلية للمصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٤ م .
 ٢. إن المصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٦ م ، وصلت (١٥٧٧٥٧٧) ألف أي بزيادة (٤٢,٨ %) مقارنة بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٢٠٠٤ م .
- تبين الأرقام الواردة في الجدول التالي ، أن المصروفات المرصودة في الميزانية التي قدمتها الحكومة ، قد ازدادت بنسبة (٢١ %) في عام ٢٠٠٥ م (١,٠٤٦,٦٤١ ألف) مقارنة بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٢٠٠٤ م وبنسبة (٢٧ %) أي بلغت هذه المصروفات بالأرقام المطلقة (١,٠٩٧,٥٣٣ ألف) .

٢٥ إن هذه المبالغ المرصودة في الميزانية من قبل الحكومة ، تشكل (٧٥ % و ٧٦ %) من مجموع الأموال التي خصصت للمصروفات لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م على التوالي .

خامساً : المصروفات المتكررة :

- إن الأرقام التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة ومجلس النواب بخصوص المصروفات المتكررة ، قد جاءت قريبة نسبياً مع ما ورد في الميزانية المرصودة حيث تبلغ المصروفات المتكررة المقررة بالاتفاق مع مجلس النواب (١,٠٤٤,٧٢٤) ألفاً أي بفرق قدره (١٩١٧ ألفاً) لعام ٢٠٠٥م و(١,٠٩٧,٥٣٣) ألفاً أي بفرق قدره (٧٢٦٥ ألفاً) لعام ٢٠٠٦م .
- إن التحليل السابق ، يوضح أن المصروفات المتكررة لازالت تأخذ نسبة كبيرة من المصروفات الإجمالية ، وإن الإيرادات النفطية ، لا يمكنها أن تغطي إلا نسبة تتراوح بين (٨٠-٨٥%) في المتوسط وهذا ما يدعو إلى العمل إلى ضبط المصروفات المتكررة من أجل تقليل العجز وزيادة الأموال للاستثمار ، وزيادة الإيرادات غير النفطية والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية اللازمة لتطبيق برنامج ميزانية البرامج والأداء ضمن برنامج زمني لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية .

١ . باب نفقات القوى العاملة :

- إن استعراض البيانات المتوافرة والمناقشات التي تمت بين اللجنة والحكومة ، يبين أن نفقات القوى العاملة لازالت تتخطى (٥٠%) من المصروفات المتكررة سواء ما رصد في الميزانية لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م أو ما تم الاتفاق عليه مع مجلس النواب . وقد لاحظت اللجنة على ضوء التوزيعات المقترحة من قبل الحكومة لنفقات القوى العاملة ما يلي :
- بلغت الأموال المرصودة في الميزانية لنفقات القوى العاملة (الرواتب الأساسية للعاملين والعلاوات المستحقة إضافة إلى امتيازات وفوائد الموظفين وحصص الحكومة في نظام التقاعد وجميع النفقات اللازمة لتنفيذ التدريب والتطوير) مبلغ (٥٨٥٨٨٤٠٠٠) دينار لعام ٢٠٠٥م و(٦٠٨١١٨٠٠٠) دينار لعام ٢٠٠٦م . وهذه الأرقام تقل عما تم الاتفاق عليه بين النواب والحكومة بنسبة (٥% و ٤%) للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م على التوالي حيث أصبح إجمالي مصروفات القوى العاملة (٥٦٢١٢٠٥٤٦) ديناراً لعام ٢٠٠٥م و(٥٨٣٨٦٨٧٩٠) ديناراً لعام ٢٠٠٦م . وقد بررت هذه الزيادة في تعديل الأجر والرواتب والعلاوات الدورية والتوظيف الجديد والبونس .
- التكاليف الإضافية المطلوبة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م

ألف دينار

التكاليف المتوقعة		البيان	التسلسل
٢٠٠٦	٢٠٠٥		
مقترحات مجلس النواب الموقر وديوان الخدمة المدنية			أولاً
-	١٣,٠٠٠	تطبيق نظام مكافأة الأداء السنوي	١
٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	تطبيق كادر الأئمة والمؤذنين	٢
١٨,٠٠٠	٩,٠٠٠	تعديلات الرواتب	٣
٤,٢٠٠	٤,٢٠٠	مضاعفة الميزانية المخصصة لمساعدة الأسر المحتاجة	٤
١,١٠٠	١,١٠٠	تخصيص مكافأة لذوي الاحتياجات الخاصة	٥
-	٨,٦٠٠	تغطية الفرق في التكاليف التأسيسية لإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي	٦
كفالة الأيتام ١,٩ مليون دينار مساعدة الأسر المحتاجة ٨,٤ مليون دينار مكافأة لذوي الاحتياجات الخاصة ١,١ مليون دينار تغطية الفرق في التكاليف التأسيسية لإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي ٨,٦ مليون دينار			
٢٧,٣٠٠	٣٩,٩٠٠	المجموع	

- إن الأرقام النسبية قد لا تعطي صورة واضحة عما يطرأ من زيادة في المصروفات المخصصة للقوى العاملة والتي تثير القلق حيث إن الزيادة في المبلغ المقر من مجلس النواب والحكومة تزيد عن النتائج الفعلية لهذه المصاريف في عام ٢٠٠٤ م. بمبلغ (٢٤,٣) مليون لعام ٢٠٠٥ م و (٤٦) مليوناً لعام ٢٠٠٦ م. كما تكشف هذه المصروفات أن المطالبة المستمرة في تعديل أوضاع القوى العاملة سوف ترهق الميزانية خاصة وأن الرواتب والأجور للبحريين (العمل الدائم) تبلغ نسبة (٦٦%) في المتوسط للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م وتصل هذه النسبة مع العمل الإضافي والعلاوات المختلفة إلى (٨٠%) من مجموع المصروفات المخصصة للقوى العاملة.

١٠

- أما وظائف غير البحرينيين ، فلم تزد المبالغ المرصودة لها على مبلغ وقدره (٢,٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ م. وبمبلغ قدره (٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ م مقارنة بالنتائج الفعلية لعام ٢٠٠٤ م .

كما تطرقت اللجنة للمبالغ المرصودة للتدريب والتطوير لأهميتها في رفع الكفاءة وتحسين الأداء الذي يمكن أن يساعد في تحسين الإنتاجية وتقليل التكلفة فقد ارتفعت المبالغ المرصودة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ، لتصل إلى خمسة عشر مليوناً لكل عام ، بعد إن كانت أحد عشر مليوناً مصروفة فعلاً في عام ٢٠٠٤ م ، أي أن الزيادة النسبية تعادل (٣٦%) . إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن ما يخصص للتدريب داخل البحرين لا يعادل إلا (٢٠%) من المبالغ المصروفة على التدريب في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م أي ثلاثة ملايين دينار لكل عام ، وبكلمات أخرى لا بد من دراسة بنود هذه المصاريف والاستفادة القصوى منها عن طريق خطط تحديد الاحتياجات التدريبية المرتبطة بأهداف الوزارات والوحدات الإدارية وخططها في التطوير الإداري والتقني ، لأن تحديد (٣٠) ساعة تدريب لكل موظف قد لا تحقق أهدافها إذا لم تكن مرتبطة بالاحتياج الفعلي للمؤسسة والموظف في رفع الأداء كمّاً ونوعاً .

وقد جر الحديث في التدريب إلى مناقشة قضية العاملين غير البحرينيين في الحكومة والتي تبلغ مصاريفهم المرصودة (٤١,٦) مليون في عام ٢٠٠٥ م و (٤٢,٣) مليون في عام ٢٠٠٦ م بعد أن كانت المصاريف الفعلية في عام ٢٠٠٤ م (٣٩,٣) مليوناً وأهمية التدريب في إحلال البحرينيين في وظائفهم مع عدم الإخلال بالكفاءة وحاجة العمل فنياً وعملياً وكذلك ظروف العمل وخاصة وأن معظم العاملين غير البحرينيين يتمركزون في وزارات هي : الصحة والكهرباء والماء والأشغال والتربية والتعليم .

توزيع المصاريف المتكررة على القطاعات الإدارية :

تتوزع المصاريف حول القطاعات وتتمركز في الوزارات التالية :

● قطاع الإدارة العامة :

تبلغ حصة قطاع الإدارة العامة في المصروفات المتكررة (٣٤%) في عام ٢٠٠٥ م و(٣٣%) في عام ٢٠٠٦ م . أما الوزارات التي تمتص النسبة الكبرى في المتوسط للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م فهي :

- أ. وزارة الدفاع (٤٩%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع .
ب. وزارة الداخلية (٣٠,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع .

● قطاع الخدمات الاجتماعية :

- تبلغ حصة قطاع الخدمات الاجتماعية في المصروفات المتكررة (٢٥%) في عام ٢٠٠٥ م
و(٢٥%) في عام ٢٠٠٦ م . أما الوزارات التي تحتل النسب الكبرى في المتوسط للعامين
٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م فهي :

- أ . وزارة التربية والتعليم (٥٣,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع .
ب . وزارة الصحة (٣٤,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع .

● قطاع البنية التحتية :

- تبلغ نسبة قطاع البنية التحتية في المصروفات المتكررة (١٣%) في عام ٢٠٠٥ م و(١٤%)
في عام ٢٠٠٦ م . أما الوزارات التي تشكل نسبتها أهمية في المتوسط للعامين
٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م فهي :

- أ . وزارة الأشغال والإسكان (١٢%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع .
أ . وزارة الكهرباء والماء (٦١,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع .
ج. شؤون الجمارك والموانئ (١١,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع .

● قطاع الخدمات الاقتصادية :

- تبلغ حصة قطاع الخدمات الاقتصادية في المصروفات المتكررة (١%) في عام ٢٠٠٥ م
و(١%) في عام ٢٠٠٦ م . أما الوزارات التي تحتل نسبتها أهمية في القطاع في المتوسط
للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م فهي :

- أ . وزارة المالية (٣٩%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع .
ب. وزارة الصناعة والتجارة (٤٣%) من المصروفات المتكررة في القطاع .

رأي اللجنة :

- تمثل حصة المصروفات المتكررة نسبة كبيرة في إجمالي المصروفات حيث تبلغ نسبتها في المتوسط
(٧٥,٥%) في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ، وأن هذه المبالغ تحتاج لمقابلتها بإيرادات ثابتة
ومستمرة مما يدعو إلى التفكير الجاد في ضبطها والإسراع في تطبيق ميزانية البرامج والأداء
ضمن فترة زمنية ، والعمل على أن تكون هذه النفقات ذات تأثير إيجابي على معدل النمو

المستهدف والبالغ بين (٥ - ٦ %) (بيان البرنامج الحكومي) . كما تدعو اللجنة إلى الاهتمام بالتدريب الفني والإداري لسد الفجوة في تحسين الأداء كمًا ونوعًا ، إضافة إلى ترشيد وخفض النفقات وتحقيق التوازن الهيكلي حيث إن هذه النفقات هي التي تشكل نسبة هامة في العجز وما تمتصه من إيرادات .

٥ **توصية اللجنة :**

إن اللجنة بعد دراستها لباب نفقات القوى العاملة للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م توصي المجلس الموقر باعتمادها بعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

٢ . باب نفقات الخدمات :

يتكون هذا الباب من (٧) أقسام و(٤٥) بندًا من البنود الفرعية ولقد بلغت تقديرات نفقات الخدمات عام ٢٠٠٥ م مبلغ (٩٣,٥) مليون دينار وعام ٢٠٠٦ م مبلغ (٩٥,٥) ١٠ مليون أي ما يعادل (٨%) من إجمالي النفقات المتكررة . وقد أوضح ممثلو الحكومة أوجه الزيادة التي طرأت على نفقات الخدمات لكل وزارة وجهة حكومية .

١٥ **رأي اللجنة :**

ترى اللجنة أن وضع آلية واضحة لترشيد هذه النفقات أمر ضروري وقد يخدم هذا التوجه تطبيق نظام ميزانية البرامج والأداء كخطوة متطورة في مجال الإعداد والتنفيذ والرقابة على الميزانية والانتقال من النظام المالي بنظام ميزانية البنود إلى هذا النظام الجديد .

توصية اللجنة:

٢٠ توصي اللجنة باعتماد نفقات الخدمات بعد دراستها لهذه النفقات للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م وبعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

٣ . باب نفقات السلع المستهلكة :

يتكون باب نفقات السلع المستهلكة من (٧) أقسام و(٣١) بندًا من البنود الفرعية . ولقد بلغت تقديرات نفقات السلع المستهلكة عام ٢٠٠٥ م مبلغ (٩٣,٥) مليون دينار وعام ٢٠٠٦ م مبلغ (٩٥,٥) مليون دينار أي ما يعادل (٧,٥%) في المتوسط من إجمالي النفقات المتكررة للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .

ولقد شرح السادة ممثلو الحكومة أوجه الزيادة التي طرأت على مصروفات هذا الباب .
رأي اللجنة :

ترى اللجنة أن المبلغ المعتمد لهذا الباب يتناسب وطبيعة العمل إلا أن اللجنة تؤكد أهمية الإسراع في تطبيق نظام ميزانية الأداء عند إعداد تقديرات الميزانيات القادمة .

٥

توصية اللجنة :

توصي اللجنة باعتماد هذا الباب من النفقات بعد دراسته وبعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

١٠

٤. باب نفقات السلع الرأسمالية:

يتكون هذا الباب من (٧) أقسام و(٤١) بنداً فرعياً . وقد بلغت السلع الرأسمالية لتقديرات عام ٢٠٠٥ م مبلغ (١٥,٨) مليون دينار ومبلغ (١٤,٧) مليون دينار لعام ٢٠٠٦ م أي إن نفقات هذا الباب في المتوسط (١%) من مجموع نفقات العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .
وقد شرح ممثلو الحكومة أسباب الزيادة التي طرأت على هذه النفقات لكل وزارة و جهة حكومية .

١٥

رأي اللجنة :

ترى اللجنة أهمية التوسع في نظام الاستئجار بالنسبة للسلع الرأسمالية أسوة بما اتبعته في مشتريات السياسات وخاصة التوسع في استئجار أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الأخرى التي يتطلب شراؤها مبالغ نقدية كبيرة .

٢٠

توصية اللجنة : ترى اللجنة الموافقة على هذا الباب من النفقات واعتمادها بعد التعديلات التي تم الاتفاق عليها مع مجلس النواب والحكومة .

٥. باب نفقات الصيانة :

بلغت تقديرات نفقات الصيانة عام ٢٠٠٥ م مبلغ (٣٠,٤) مليون ومبلغ (٣٢) مليوناً لعام ٢٠٠٦ م وتمثل هذه النفقات نسبة (٢%) في المتوسط بالنسبة لمجموع هذه النفقات للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م وقد استمعت اللجنة لشرح وأسباب الزيادة في النفقات التي طرأت لكل وزارة و جهة حكومية .

٢٥

رأي اللجنة :

ترى اللجنة أهمية هذا الباب من نفقات من أجل استخدام الموجودات الحكومية بصورة أكفأ وأطول عمراً .

توصية اللجنة :

توصي اللجنة باعتماد نفقات هذا الباب بعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

٦ . باب النفقات التحويلية :

لقد بلغت تقديرات النفقات التحويلية لعام ٢٠٠٥ م مبلغ (١٧٢,٦) مليون دينار ومبلغ (١٧١,١) مليون دينار لعام ٢٠٠٦ م أي ما تعادل في المتوسط (١٥,٥%) من مجموع النفقات التحويلية للعامين المدروسين .

وقد أوضح ممثلو الحكومة أسباب الزيادة التي طرأت لكل أقسام هذه النفقات ولكل وزارة .

١٠ رأي اللجنة :

ترى اللجنة التفكير الجاد في إيجاد استراتيجيات لتقليص الجهات المنتفعة من الدعم الحكومي وبناء ميزانيتها الذاتية سواء لهيئة الإذاعة والتلفزيون وجامعة البحرين أم غيرها .

كما لاحظت اللجنة أن الأموال المخصصة لدعم المجلس الأعلى للتدريب المهني غير كافية لتنفيذ ما جاء في برنامج عمل الحكومة لحل قضية البطالة عن طريق التدريب .

١٥

توصية اللجنة :

توصي اللجنة باعتماد ما جاء في هذا الباب من مصروفات بعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

٧ . باب الإعانات وتسديد فوائد القروض :

وصلت تقديرات نفقات الإعانات وتسديد فوائد القروض في عام ٢٠٠٥ م إلى (٨٧,٦) مليون و إلى (٩٨,٦) مليون في عام ٢٠٠٦ م أي ما يعادل في المتوسط نسبة (٨,٥%) لمجموع هذه النفقات للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .

وقد استمع أعضاء اللجنة إلى شرح ممثلي الحكومة للزيادة التي طرأت على هذه النفقات .

رأي اللجنة :

ترى اللجنة أهمية ضبط النفقات بصورة عامة في الميزانية حتى لا تصبح طريقة الاقتراض ذات آثار سلبية على المالية العامة والاقتصاد الوطني .

٢٥

توصية اللجنة :

توصي اللجنة باعتماد نفقات باب الإعانات وتسديد فوائد القروض واعتمادها بعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

٨. باب مصروفات المشاريع :

انطلقت اللجنة لمناقشة هذا الباب من محورين هما : ٥

١ - معرفة التفاصيل المتعلقة بالمشاريع .

٢ - الأولويات لهذه المشاريع وأهميتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد رأت اللجنة أن البيانات المرفقة توضح كثيراً من التساؤلات ، وأن تقديرات المبالغ

المرصودة للمشاريع قد بلغت (٩٠٥,٤١٨,٠٠٠) دينار يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م

مبلغ (٤١٨١٠٩٠٠٠) دينار ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٤٨٧٣٠٩٠٠٠) دينار وفقاً ١٠

للمجموع التالي الذي يوضح التدفقات النقدية لميزانية المشاريع .

بآلاف الدينانير

اعتماد		اسم المشروع
٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٦٠٠٢٠	٥٧٧٢٠	مشاريع مستمرة
٨٠٣٥٩	١٠٠٧٠١	مشاريع قيد التنفيذ
٣٤٦٩٣٠	٢٥٩٦٨٨	مشاريع جديدة/ تبدأ
٤٨٧٣٠٩	٤١٨١٠٩	المجموع

وقد استمعت اللجنة إلى شرح شامل من قبل ممثلي الحكومة لأهمية المشاريع وأولوياتها سواء

للمشاريع المستمرة أو قيد التنفيذ والجديدة التي لم تبدأ بعد . وتبين أن هناك زيادة كبيرة في ١٥

حجم الأموال المرصودة للمشاريع استفادة من ظروف أسواق النفط واعتبار الميزانية ٢٠٠٥

و ٢٠٠٦ ميزانية استثمارية لتسريع عملية تطوير البنية التحتية .

رأي اللجنة :

إن اللجنة تدعم سياسة الدولة في توفير مبالغ لتمويل هذه المشاريع الضرورية لتجديد وتطوير

البنية التحتية وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز موقع البحرين الاقتصادي ٢٠

ويدعم الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين .

إلا أن اللجنة قد أبدت ملاحظة حول عدم إمكانية تنفيذ المشاريع في وقتها المحدد وخاصة بعد مناقشة المشاريع المدرجة في الميزانية لكل وزارة وجهة حكومية .

توصية اللجنة :

إن اللجنة بعد دراستها لباب مصاريف المشاريع للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م وملاحظات وتعديلات النواب والحكومة توصي بالتصديق على مصاريف هذا الباب .

(انتهى تقرير اللجنة بشأن باب المصروفات المتكررة والمشاريع)

الرئيس :

سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة . تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

- ١٠ شكراً سيدي الرئيس ، انطلاقاً من أهمية انعكاس بعض المبادئ الأساسية لدراسة باب المصروفات والمشاريع في الميزانية العامة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م والمتمثلة في مدى انعكاس خطة عمل الحكومة في الميزانية وضبط المصروفات المتكررة وترشيدها وتقليل العجز فيها ، فقد اطلعت اللجنة على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب بشأن المشروع بقانون لسنة ٢٠٠٤ م باعتماد الميزانية العامة للدولة
- ١٥ للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م المرافق للمرسوم الملكي رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٤ م (باب المصروفات وباب المشاريع) . كما ناقشت اللجنة بصورة مستفيضة أبواب المصاريف المتكررة (سبعة أبواب) والمشاريع (باب رقم ٨) للميزانية العامة للدولة للسنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ، إضافة إلى الاستماع إلى شرح وافٍ من المسؤولين بوزارة المالية بصفتهم ممثلي الحكومة . ويسر اللجنة أن تقدم ملاحظاتها على كل باب من أبواب ميزانية المصروفات وتوصياتها بشأنه . يلاحظ أن المصروفات الإجمالية (المصروفات المتكررة والمشاريع) الواردة في التقديرات الأولية لميزانية عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م قد عرفت زيادة في المبالغ كأرقام مطلقة ونسبية ، حتى مع تخفيضات مجلس النواب للمصروفات المتكررة بنسب تتراوح بين (٥ - ١٠ %) حسب الوزارات . لقد ارتفعت المصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٥ م إلى (١٣٩١٦٤١) ألف أي بزيادة قدرها (٢٥ %) وكذلك المصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٦ م إلى (١,٤٤٢,٥٣٣) ديناراً أي بزيادة قدرها (٣٠ %) مقارنة بالمصروفات الإجمالية الفعلية لعام ٢٠٠٤ م .

أما المصروفات الإجمالية التي تم الاتفاق عليها مع مجلس النواب والحكومة فقد جاءت الزيادة فيها كالتالي : ١- إن المصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٥م بلغت (١,٤٦٢,٨٣٣) ديناراً أي بزيادة (٣٢,٤%) مقارنة بالنتائج الفعلية للمصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٤م . ٢- إن المصروفات الإجمالية لعام ٢٠٠٦م وصلت (١,٥٧٧,٥٧٧) ديناراً أي بزيادة (٤٢,٨%) مقارنة بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٥ ٢٠٠٤م . تبين الأرقام الواردة في الجدول التالي أن المصروفات المرصودة في الميزانية التي قدمتها الحكومة قد ازدادت بنسبة (٢١%) في عام ٢٠٠٥م (١٠٤٦,٦٤١ ألف) مقارنة بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٢٠٠٤م وبنسبة (٢٧%) أي بلغت هذه المصروفات بالأرقام المطلقة (١,٠٩٧,٥٣٣) ألفاً . سأحدث الآن عن المصروفات المتكررة . إن هذه المبالغ المرصودة في الميزانية من قبل الحكومة بعد الاتفاق مع مجلس النواب قد نقصت بنسب معينة وحددت في جدول مرفق بجدول الأعمال وأصبحت الأرقام التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة ومجلس النواب بخصوص المصروفات المتكررة قريبة نسبياً مع ما ورد في الميزانية المرصودة ، حيث تبلغ المصروفات المتكررة المقررة بالاتفاق مع مجلس النواب (١,٠٤٤,٧٢٤) ألفاً أي بفرق قدره (١٩١٧) لعام ٢٠٠٥م ، و(١,٠٩٧,٥٣٣) ألفاً أي بفرق قدره (٧٢٦٥) لعام ٢٠٠٦م . إن التحليل السابق يوضح أن المصروفات المتكررة لازالت تأخذ نسبة كبيرة من المصروفات الإجمالية ، وأن الإيرادات النفطية لا يمكنها أن تغطي إلا نسبة تتراوح بين (٨٠-٨٥%) في المتوسط ، وهذا ما يدعو إلى العمل على ضبط المصروفات المتكررة من أجل تقليل العجز وزيادة الأموال للاستثمار ، وزيادة الإيرادات غير النفطية والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية اللازمة لتطبيق برنامج ميزانية البرامج والأداء ٢٠ ضمن برنامج زمني لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية . ١- باب نفقات القوى العاملة :....

الرئيس (موضحاً) :

حبذا لو تعرض الموضوع باختصار لأنه قد تم تثبيت التقرير في المضبطة .

٢٥

العضو الدكتور هاشم الباش :

- حسناً ، إن نفقات القوى العاملة لازالت تتخطى (٥٠%) من المصروفات المتكررة سواء ما رصد في الميزانية لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م أو ما تم الاتفاق عليه مع مجلس النواب . وقد لاحظت اللجنة على ضوء التوزيعات المقترحة من قبل الحكومة لنفقات القوى العاملة ما يلي : • بلغت الأموال المرصودة في الميزانية لنفقات القوى العاملة (الرواتب الأساسية للعاملين والعلاوات المستحقة إضافة إلى امتيازات وفوائد الموظفين وحصة الحكومة في نظام التقاعد وجميع النفقات اللازمة لتنفيذ التدريب والتطوير) مبلغ (٥٨٥,٨٨٤,٠٠٠) دينار لعام ٢٠٠٥م و(٦٠٨,١١٨,٠٠٠) دينار لعام ٢٠٠٦م . وهذه الأرقام تقل عما تم الاتفاق عليه بين النواب والحكومة بنسبة (٥%) و(٤%) للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م على التوالي ، حيث أصبح إجمالي مصروفات القوى العاملة (٥٦٢,١٢٠,٥٤٦) ديناراً لعام ٢٠٠٥م ١٠ و(٥٨٣,٨٦٨,٧٩٠) ديناراً لعام ٢٠٠٦م . وقد بررت هذه الزيادة في تعديل الأجور والرواتب والعلاوات الدورية والتوظيف الجديد والبونس . التكاليف الإضافية المطلوبة للسنتين الماليين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م : • إن الأرقام النسبية قد لا تعطي صورة واضحة عمّا يطرأ من زيادة في المصروفات المخصصة للقوى العاملة والتي تثير القلق ، حيث إن الزيادة في المبلغ المقر من مجلس النواب والحكومة تزيد عن النتائج الفعلية لهذه المصاريف ١٥ في عام ٢٠٠٤م بمبلغ (٢٤,٣) مليون لعام ٢٠٠٥م و(٤٦) مليوناً لعام ٢٠٠٦م . كما تكشف هذه المصروفات أن المطالبة المستمرة في تعديل أوضاع القوى العاملة سوف ترهق الميزانية ، وخاصة أن الرواتب والأجور للبحريين (العمل الدائم) تبلغ نسبة (٦٦%) في المتوسط للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م وتصل هذه النسبة مع العمل الإضافي والعلاوات المختلفة إلى (٨٠%) من مجموع المصروفات المخصصة للقوى ٢٠ العاملة . • أما وظائف غير البحرنيين فلم تزد المبالغ المرصودة لها على مبلغ وقدره (٢,٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٥م وبمبلغ قدره (٣) ملايين دينار في عام ٢٠٠٦م مقارنة بالنتائج الفعلية لعام ٢٠٠٤م . كما تطرقت اللجنة إلى المبالغ المرصودة للتدريب والتطوير لأهميتها في رفع الكفاءة وتحسين الأداء الذي يمكن أن يساعد في تحسين الإنتاجية وتقليلص التكلفة ، فقد ارتفعت المبالغ المرصودة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م ٢٥ لتصل إلى خمسة عشر مليوناً لكل عام ، بعد أن كانت أحد عشر مليوناً مصروفة فعلاً

- في عام ٢٠٠٤ م ، أي أن الزيادة النسبية تعادل (٣٦%) ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن ما يخصص للتدريب داخل البحرين لا يعادل إلا (٢٠%) من المبالغ المصروفة على التدريب في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م أي ثلاثة ملايين دينار لكل عام ، وبكلمات أخرى لابد من دراسة بنود هذه المصاريف والاستفادة القصوى منها عن طريق خطط تحديد الاحتياجات التدريبية المرتبطة بأهداف الوزارات والوحدات الإدارية وخططها
- ٥ في التطوير الإداري والتقني ؛ لأن تحديد (٣٠) ساعة تدريب لكل موظف قد لا تحقق الهدف إذا لم تكن البرامج التدريبية مرتبطة بالاحتياج الفعلي للمؤسسة والموظف في رفع الأداء كمًّا ونوعًا . وقد جر الحديث في التدريب إلى مناقشة قضية العاملين غير البحرينيين في الحكومة والتي تبلغ مصاريفهم المرصودة (٤١,٦) مليون في عام ٢٠٠٥ م و(٤٢,٣) مليون في عام ٢٠٠٦ م بعد أن كانت المصاريف الفعلية في عام ٢٠٠٤ م (٣٩,٣) مليون ، أهمية التدريب هي لإحلال البحرينيين في وظائفهم مع عدم الإخلال بالكفاءة وحاجة العمل فنيًا وعمليًا وكذلك ظروف العمل وخاصة أن معظم العاملين غير البحرينيين يتمركزون في وزارات هي : الصحة والكهرباء والماء والأشغال والإسكان والتربية والتعليم . توزيع المصاريف المتكررة على القطاعات الإدارية :
- ١٠ تتوزع المصاريف حول القطاعات وتتمركز في الوزارات التالية : ١- قطاع الإدارة العامة : تبلغ حصة قطاع الإدارة العامة في المصروفات المتكررة (٣٤%) في عام ٢٠٠٥ م و(٣٣%) في عام ٢٠٠٦ م . أما الوزارات التي تمتص النسبة الكبرى في المتوسط للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م فهي : أ. وزارة الدفاع (٤٩%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع . ب. وزارة الداخلية (٣٠,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع . ٢- قطاع الخدمات الاجتماعية : تبلغ حصة قطاع الخدمات الاجتماعية في المصروفات المتكررة (٢٥%) في عام ٢٠٠٥ م و(٢٥%) في عام ٢٠٠٦ م . أما الوزارات التي تحتل النسب الكبرى في المتوسط للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م فهي : أ. وزارة التربية والتعليم (٥٣,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع . ب . وزارة الصحة (٣٤,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع . ٣- قطاع البنية التحتية : تبلغ نسبة قطاع البنية التحتية في المصروفات المتكررة (١٣%) في عام ٢٠٠٥ م و(١٤%) في عام ٢٠٠٦ م . أما الوزارات التي
- ٢٥

تشكل نسبتها أهمية في المتوسط للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م فهي : أ. وزارة الأشغال والإسكان (١٢%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع . ب. وزارة الكهرباء والماء (٦١,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع . ج. شئون الجمارك والموائى (١١,٥%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع . ٤ - قطاع الخدمات الاقتصادية : تبلغ حصة قطاع الخدمات الاقتصادية في المصروفات المتكررة (١%) في عام ٢٠٠٥ م و(١%) في عام ٢٠٠٦ م . أما الوزارات التي تحتل نسبتها أهمية في القطاع في المتوسط للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م فهي : أ. وزارة المالية (٣٩%) من مجموع المصروفات المتكررة في القطاع . ب. وزارة الصناعة والتجارة (٤٣%) من المصروفات المتكررة في القطاع . رأي اللجنة : تمثل حصة المصروفات المتكررة نسبة كبيرة في إجمالي المصروفات حيث تبلغ نسبتها في المتوسط (٧٥,٥%) في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ، وهذه المبالغ تحتاج لمقابلتها بإيرادات ثابتة ومستمرة مما يدعو إلى التفكير الجاد في ضبطها والإسراع في تطبيق ميزانية البرامج والأداء ضمن فترة زمنية ، والعمل على أن تكون هذه النفقات ذات تأثير إيجابي على معدل النمو المستهدف والبالغ بين (٥ - ٦%) (بيان البرنامج الحكومي) . كما تدعو اللجنة إلى الاهتمام بالتدريب الفني والإداري لسد الفجوة في تحسين الأداء كمّاً ونوعاً ، إضافة إلى ترشيد وخفض النفقات وتحقيق التوازن الهيكلي ، حيث إن هذه النفقات هي التي تشكل نسبة هامة في العجز وما تمتصه من إيرادات . توصية اللجنة : إن اللجنة بعد دراستها لباب نفقات القوى العاملة للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م توصي المجلس الموقر باعتماده بعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

٢٠ **الرئيس :**

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟ تفضلي الأخت ألس سمعان .

العضو ألس سمعان :

شكراً سيدي الرئيس ، لقد خطت مملكة البحرين خطوات واسعة في سبيل تحقيق أكبر المكاسب للمرأة البحرينية على جميع المستويات : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وغير ذلك من خلال الاهتمام بها والعناية بمشكلاتها ورصد الميزانيات اللازمة لتنفيذ الكثير من الخطط التي من شأنها النهوض بالمرأة البحرينية ، غير

أن ذلك لا يوقف الطموح نحو بذل المزيد من الجهود وتوفير اعتمادات مالية أكبر لتحقيق ما تصبو إليه المرأة البحرينية . كما أننا نرغب في أن نرى هذه الاعتمادات والبرامج في الميزانية العامة للدولة بشكل واضح للعيان بحيث تتم قراءة الميزانية من هذه الواجهة بصورة واضحة كأن نقرأ - مثلاً - البرامج الموجهة لحل مشكلات المرأة وسبل تمكينها على جميع المستويات ، ومن المناسب أيضاً أن نطرح في مجلسنا الموقر ٥ اليوم - ونحن نناقش مشروع الميزانية العامة للدولة للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م - ضرورة تبني توصية الاتفاقية الموقعة بين منظمة اليونسيف والاتحاد البرلماني الدولي والتي نصت على مناشدة الحكومات عند إعدادها لميزانياتها بتحديد برامج وإيجاد ميزانيات تهتم بشئون الطفولة وهو ما يسمى (بميزانيات صديقة للطفولة) ، حيث يتم تخصيص الميزانيات اللازمة لتمويل أفضل البرامج التي تعود بالنفع على فئة الأطفال لتنشئة جيل ١٠ سليم من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية والعقلية وغيرها ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التفكير في هذه البرامج قبل إعداد الميزانية ورصد المبالغ لها ، وستكون مصادر الصرف هذه أكثر قبولاً حينما تصنف تحت مشاريع الطفولة وسيكون هذا الأمر ممكناً في الميزانية القادمة عندما تصمم على أساس البرامج ، ولابد هنا من الإشادة بالتوجه الحمود الذي تتبناه الحكومة وهو إعادة تصنيف وتبويب الميزانية العامة لبعض ١٥ الوزارات على أساس ميزانية البرامج والأداء . ونأمل أن يعمم هذا التصنيف لكل الجهات في الدولة ، حيث إنها ستكون أكثر فعالية ، ويمكن من خلالها قراءة الميزانية في ضوء البرامج الموجهة للمرأة والطفل والنوع الاجتماعي عموماً ، وشكراً .

الرئيس :

٢٠ شكراً ، تفضل الأخ عبدالحسن بوحسين .

العضو عبدالحسن بوحسين :

شكراً سيدي الرئيس ، لدي سؤال أوجهه إلى الأخ مقرر اللجنة ، حيث يوجد اعتماد في باب المصروفات المتكررة لإعانة الغلاء ، كما يوجد اعتماد كحساب تحت إشراف وزارة المالية ، ويشمل باب المصروفات اعتمادات أخرى كإعانات للغلاء ولميزانيات متنوعة . والسؤال هو : هل هذه الاعتمادات - إعانة الغلاء - والالتزامات ٢٥ المتنوعة والحساب تحت إشراف وزارة المالية ، والتي بلغت (٣٥٦) مليون دينار تقريباً

- تشمل دعم المبيعات المحلية التي تدفعها الدولة على مشتقات النفط ؟ أرجو من الأخ مقرر اللجنة توضيح هذا الأمر . والسؤال الآخر يتعلق بالمصروفات المتكررة لوزارة العمل . سيدي الرئيس ، كما نعلم فإن التدريب وتأهيل القوى العاملة يحتل أولوية في سياسة الحكومة الموقرة إلا أن ميزانية المصروفات المتكررة لوزارة العمل والتي تضم مركز التدريب المهني لم توضح البرامج المستجدة في تدريب القوى العاملة ، ومع الأهمية التي توليها الحكومة الموقرة لمعالجة البطالة فإن هذه الاعتمادات لا تعكس هذا التوجه ، وصحيح أن مشروع ماكثري سيمول ذاته إلا أن معالجة البطالة تستدعي وضع استراتيجية وطنية لتأهيل وتدريب القوى العاملة تكون الاعتمادات المالية المتوفرة في الوقت الحاضر أساساً لها ، وتكون ميزانيته مستقلة تحت إشراف الحكومة . إن الميزانية المعتمدة في المصروفات المتكررة لوزارة العمل لا تعكس السياسة الحكومية المتعلقة بالتدريب ومعالجة البطالة . فأرجو من سعادة وزير المالية أن يوضح هذه الاعتمادات وتوافقها مع استراتيجية الحكومة في التأهيل والتدريب ومعالجة البطالة . فيما يتعلق بوظائف غير البحرينيين ، كما هو معلوم فإن هذه الاعتمادات ارتفعت من (٣٧,٨٩٥,٠٠٠) دينار إلى (٤٢,٣٢٣,٠٠٠) دينار ، فهل هذا يعني أن هناك زيادة في توظيف غير البحرينيين في الجهاز الحكومي ؟ في حين أن المتوقع هو زيادة وتيرة البحرية ، فإذا كانت زيادة وتيرة البحرية هي الأساس فلماذا تتم زيادة الاعتمادات المخصصة لغير البحرينيين؟! أرجو من سعادة الوزير توضيح هذا الأمر . بالنسبة للاعتمادات المالية لمركز التدريب السياسي الذي سيلحق بمجلس الشورى ، فعند مراجعتي لباب المصروفات المتكررة لم ألاحظ اعتماداً مالياً لهذا المركز ، كما أنني لم ألاحظ اعتمادات مالية في باب المصروفات المتكررة لمركز تأهيل القضاة التابع لوزارة العدل ، فحسب علمي فإن هناك خطة تبنتها الحكومة الموقرة لإصلاح الجهاز القضائي وإنشاء هذا المركز ، فأين تكمن هذه الاعتمادات حتى تكون الاعتمادات متناسقة مع توجهات الحكومة الموقرة وبرامجها لإصلاح الجهاز القضائي ؟ أرجو الإجابة عن هذه الأسئلة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضلي الأخت الدكتورة فوزية الصالح .

العضو الدكتور فوزية الصالح :

شكراً سيدي الرئيس ، أريد أن أسأل : نحن الآن نناقش باب المصروفات المتكررة ، فهل سنناقش الباب كاملاً ، أم سنناقشه بنداً بنداً ؟ لأنه لدي سؤالان أحدهما متعلق ببند النفقات التحويلية والآخر متعلق بباب نفقات القوى العاملة ، وشكراً .

٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

شكراً سيدي الرئيس ، نحن نناقش باب نفقات القوى العاملة .

١٠

الرئيس :

شكراً ، تفضلي الأخت الدكتورة فوزية الصالح .

١٥

العضو الدكتور فوزية الصالح :

شكراً سيدي الرئيس ، لقد طالبت اللجنة الحكومة بالإسراع في تطبيق ميزانية البرامج والأداء ضمن فترة زمنية ، والسؤال هو : إن الميزانية المعتمدة في سنة ٢٠٠٤م كانت (٤٠٠,٠٠٠) دينار تقريباً والميزانية الفعلية كانت في حدود (٢٠٠) ألف دينار ، وقد زادت الحكومة هذا الاعتماد إلى (٦٠٠) ألف دينار على مدى (٤) سنوات رغم أن الميزانية الفعلية أقل من الميزانية المعتمدة ، فما هو مبرر الزيادة ؟ والسؤال الآخر يتعلق بنظام ميزانية البرامج والأداء ، هل تم تطبيق هذا النظام في دول أخرى ؟ وما مدى نجاح هذا البرنامج ؟ وهل يختلف هذا النظام بين الوزارات الخدمية وبين الوزارات غير الخدمية ؟ لأنه بحسب المعلومات المتوفرة فإن هناك مؤشرات ومعايير لتطبيق هذا النظام ، فهل يطبق النظام نفسه في النظام الصحي ؟ وهل يطبق على نظام المرور ؟ وكيف يمكن قياس المخرجات من أجل تقليص الميزانية ؟ وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

- ٥ شكراً سيدي الرئيس ، الحكومة التزمت في بيانها المالي والاقتصادي للدولة بخفض حجم الإنفاق في الميزانية ووعدت بتحقيق التوازن الهيكلي العام بحلول عام ٢٠١٠م ، والآن بعد تقديم هذه الميزانية نجد زيادة في باب المصروفات المتكررة والمشاريع بلغت (٣٢%) في العام ٢٠٠٥م و(٤٣%) في العام ٢٠٠٦م ، فهل الحكومة عند وعدها بتحقيق هذا التوازن في عام ٢٠١٠م ؟ وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

- ١٥ شكراً سيدي الرئيس ، بالنسبة لتساؤل الأخت ألس سمعان عن المشاريع الخاصة بالطفولة والمرأة فأود أن أوضح أنه في العادة تقدم الوزارات برامجها إلى وزارة المالية ، ومن ثم يتخذ القرار بشأن حجم الأموال ، ولكني أحيل هذا السؤال إلى الإخوة في وزارة المالية ، فهل وصلتهم مشاريع خاصة بالطفولة من وزارة الصحة أو وزارة التربية والتعليم أو وزارة العمل أو غيرها ؟ فهذا السؤال لا أستطيع الإجابة عنه لأن الأوراق لا توضح مشاريع كل وزارة ، وبالتالي لا أستطيع أن أتكلم عن أرقام لم تصلي ، وأعتقد أن وزارة المالية لديها معلومات أكثر عن المشاريع . وبالنسبة لاعتمادات الغلاء فأعتقد أن الأخ عبدالحسن بوحسين قفز إلى الباب السادس في حين أننا نتكلم عن نفقات القوى العاملة ، وأرى أن نؤجل الحديث عن ذلك إلى حين مناقشة الباب السادس ، والأمر نفسه ينسحب على موضوع المجلس الأعلى للتدريب ومركز التنمية السياسية ومركز تأهيل القضاة . وبالنسبة لتساؤل الأخت الدكتورة فوزية الصالح فأعتقد أن المصروفات الفعلية لنفقات القوى العاملة في العام ٢٠٠٤م

كانت أكثر مما كان مرصوداً لها ، وقد كنا موافقين على ذلك ، ولو رجعنا إلى الجدول المرفق بجدول الأعمال فسنجد أن هذا الأمر واضح ، حيث إن المصروفات الفعلية لنفقات القوى العاملة كانت أكثر مما كان مرصوداً لها ، ووزارة المالية أوضحت أسباب زيادة المبالغ ، حيث ذكرت ما يتعلق بتطبيق نظام مكافآت الأداء السنوي وتطبيق كادر الأئمة والمؤذنين وتعديلات الرواتب ومضاعفة الميزانية المخصصة ٥ لمساعدة الأسر المحتاجة وتخصيص مكافآت لذوي الاحتياجات الخاصة وتغطية الفرق في التكاليف التأسيسية لإنشاء صندوق الضمان الاجتماعي ، ولذلك أصبحت هناك زيادة في التكاليف ، وهذه الأمور التوضيحية نحن من طلبها وقد حصلنا عليها من وزارة المالية . وبالنسبة لزيادة نسبة وظائف غير البحرينيين فأعتقد أن السقف - حسب الأوراق الواردة من ديوان الخدمة المدنية - لم تزد كثيراً بالنسبة للعاملين غير ١٠ البحرينيين ولكن الأرقام ارتفعت ، ويعلم الأخ عبدالحسن بوحسين المشكلة الخاصة بالوظائف الفنية التي لم يدخلها البحرينيون إلى الآن ، فهي تكلفنا أجوراً ومخصصات سكن وتذاكر سفر وتعليم أطفال وإلى آخره . وفيما يتعلق بالتدريب فستحدث عنه لاحقاً ، وقد ذكرت أنه يجب أن نعطي أهمية للتدريب من أجل إحلال العمالة الوطنية ، ولكن هناك ما لا يمكن تغطيته كتخصصات التمريض ، حيث إن هناك أطباء ١٥ متخصصين في أمور معينة ، وكذلك الحال بالنسبة للقضاة ، وبالتالي لا بد أن تكون هناك فترة زمنية طويلة وبرنامج تدريبي وتعليمي طويل . هذه ملاحظاتي وإذا كان لدى الإخوة ممثلي الحكومة ملاحظات أخرى فإنني أترك المجال لهم ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً معالي الرئيس ، أعتقد أن الأخ مقرر اللجنة أجاب عن العديد من النقاط ٢٥ ولكن لدي بعض التوضيحات . بالنسبة لبرامج المرأة والطفل فأود أن أوضح أن

- الميزانية معدة بناءً على البرامج المقدمة من الوزارات ، والمشاريع التي تثار في مجلسي الشورى والنواب وفي المجتمع بشكل عام تنعكس كلها على المشروع الخاص بالميزانية والذي يقدم إليكم ، وأعتقد أن الميزانية عكست بشكل جيد كل هذه المشاريع ، وهذا يعود بي إلى النقطة التي أثرت حول الاعتماد المالي لمركز التنمية السياسية أو مركز تأهيل القضاة ، فلا بد أن يتحول الشيء من فكرة إلى مشروع حتى نستطيع أن نعكسه ٥ في الميزانية ، وبالتالي هناك من يستطيع أن يغطي بعض المشاريع ضمن ميزانيته وهناك من يطلب ميزانية ، وعندما تطلب ميزانية فإنها تنعكس في المشروع وتقدم إليكم حسب الإجراءات المعتادة . بالنسبة لميزانية البرامج والأداء فأود أن أوضح أن بداية العمل في هذا المشروع كانت في التعليم الصناعي في وزارة التربية والتعليم وفي مركز عالي الصحي في وزارة الصحة ، والهدف هو التدرج في تطبيق هذا المشروع حتى نرى ١٠ انعكاسه على الوزارات وعلى البحرين بشكل عام ، والهدف هو وضع ميزانية تعكس بشكل حقيقي متطلبات العمل في المشاريع المختلفة ، والميزانية التي تبني بشكل تراكمي لا يبذل فيها جهد كبير في بعض الأحيان ، وبالتالي تطور الأداء المتعلق بالميزانية في دول مختلفة ، فالوزارة يجب أن تبين أسباب احتياجها إلى المال في كل ميزانية دورية ، ونحن نرغب في التدرج في التطبيق لأن هذا الأمر هو نقلة في طريقة إعداد الميزانية ١٥ ولابد أن تكون الوزارات مستعدة لها ولأننا نريد أن نتأكد أن هذا المشروع - الذي نرى له تجارب ناجحة في العديد من دول العالم - يمكن أن ينفعنا في البحرين ، ولكن في الوقت نفسه نريد أن نعطي الوزارات فرصة لتطبيقه ، والفكرة هي التدرج في التطبيق ، ونحن سائرون في هذا الموضوع ونتوقع أنه سيحقق لنا وفراً في السنوات القادمة . وبالنسبة لموضوع التوازن في الميزانية فأود أن أوضح أن التوازن - بشكل عام - هو من بين أبواب الميزانية ويبين طريقة التوزيع ، وهذا هو الهدف الذي نسعى إليه ، وحجم الميزانية يعكس الطموح بالنسبة للمشاريع ، والهدف من هذه الميزانية هو الاستثمار في البحرين والاستفادة من عائدات النفط ، ولكن التوازن الذي نعنيه هو التوازن بين أبواب الميزانية بشكل رئيس . لقد أثير تساؤل حول وزارة العمل وأود أن أوضح أن الميزانية المخصصة للتدريب لدى وزارة العمل تبلغ (٣,٥) ٢٥

مليون دينار بالإضافة إلى الرسوم التي تستحصلها من الجهات المختلفة والتي تذهب في اتجاه تطوير برامج التدريب ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، نحن لازلنا في المناقشة العامة ولكن أود أن أذكركم بأننا نناقش القسم المتعلق بنفقات القوى العاملة ومن ثم سنناقش الأقسام الأخرى . تفضل الأخ عبدالجليل الطريف .

العضو عبدالجليل الطريف :

شكراً سيدي الرئيس ، أتمنى أن نسير كما سرنا في مناقشة باب الإيرادات حيث أجرينا مناقشة عامة ، فنحن نناقش من واقع التقرير المعروض أمامنا الآن ، والأخ مقرر اللجنة أوجز لنا الفرع (رابعاً) وهو المصروفات المتكررة والمشاريع ، وبالتالي يفترض أن تشمل المناقشة العامة هذا العنوان ...

العضو الدكتور هاشم الباش (مستأذناً) :

سيدي الرئيس ، أنا تكلمت لتسهيل فهم التنظيم ...

الرئيس (موضحاً) :

لقد ذكر الأخ مقرر اللجنة أنه سيتكلم أولاً عن المصروفات المتكررة ومن ثم سيتكلم عن المشاريع . وقد ذكرنا أن المناقشة العامة ستكون حول المصروفات المتكررة وبعد ذلك ستتم مناقشة المشاريع .

العضو عبدالجليل الطريف (مستأنفاً) :

سيدي الرئيس ، لدي ملاحظة بسيطة عن الإجراءات والأولويات المتعلقة باستراتيجية التنمية الاقتصادية والتي من بينها رفع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وأسأل : هل تم التحرك في هذا الاتجاه ؟ هذا إذا وضعنا في الاعتبار النسب الكبيرة للبطالة وبطء نمو دخل الأفراد والارتفاع المتصاعد للأسعار ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، هذا الموضوع تم الحديث عنه في باب الإيرادات . تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

- ٥ شكراً سيدي الرئيس ، الميزانية هي أداة للتطوير وزيادة الإنفاق سواء الاجتماعي أو الاقتصادي . كيف توجه المشاريع ؟ أعتقد لو نظرنا إلى المشاريع مستقبلاً فسنجد أن حجم المشاريع الكبيرة سيؤثر على معدلات النمو ، ولكن الآن لا أستطيع أن أتكلم لأنني أقوم بالصراف ، والصراف المتكرر بالنسبة للنفقات له جانب كبير من الناحية الاقتصادية ، فعندما يزداد الراتب فمعنى ذلك أنه سيكون هناك إنفاق أكبر وحركة اقتصادية أكبر ، ولكن هذا الأمر سيأخذ وقتاً طويلاً وكأننا سنلقي ١٠ محاضرة عن الاقتصاد الكلي ، وقد تكلمنا عن ذلك عند مناقشة باب الإيرادات ، وإذا أراد أي عضو أن يستمع إلى محاضرة عن الاقتصاد الكلي فنحن مستعدون لذلك ، ولكن الآن كيف أذكر لكم أرقاماً وأقول لكم إننا سنصل إلى نسبة (٥%) مثلاً إذا لم أضع المعادلة الرياضية التي بنيت عليها التوقعات والتنبؤات؟! أعتقد أن وقتنا سيضيع في حديث بعيد جداً عن الأرقام الصغيرة الموجودة لدينا ، نحن عندما تكلمنا عن نسبة (٥%) أو (٦%) فإن كلامنا جاء بناءً على معادلات رياضية ، وهذا لم يأت من فراغ ، وسنرى مقدار تأثير حجم الاستثمارات التي وضعت في المشاريع ، وأعتقد أن هناك قوائم كاملة عن حجم المشاريع ، ولو نظرنا إلى التدفقات النقدية في العامين القادمين فسنجد أنه لأول مرة تكون هناك مشاريع بهذا الحجم وخصوصاً فيما يتعلق بالبنية الأساسية سواء في مجال تجديدها أو تطويرها ، وشكراً .
- ٢٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور عبدالرحمن بوعلي .

٢٥

العضو الدكتور عبدالرحمن بوعلي :

شكراً سيدي الرئيس ، ملاحظاتي تتعلق بالتدريب والتطوير لما لهما من أهمية في تطور وبناء وتنمية الوطن والمواطن ، وعادة تضاعف الدول المتقدمة الميزانيات كل عام لهذا الغرض ، وأنا أشكر وزارة المالية وأقدر استجابتها واهتمامها بالتدريب والتطوير ورفع ميزانية التدريب من (١١) مليون دينار إلى (١٥) مليون دينار أي بما يعادل (٣٦%) ، وهذا شيء جيد وينعكس على رفع الكفاءة وتحسين الأداء والإنتاجية ، إلا أن الملاحظ هو أن نصيب التدريب الداخلي لم يزد عن (٢٠%) من إجمالي المبلغ المرصود أي بما يعادل (٣) ملايين دينار فقط ، وكنت أتمنى أن يتم رفع ميزانية التدريب الداخلي ، وأتمنى على وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية تشجيع التدريب الداخلي ليتوازن مع التدريب الخارجي على الأقل ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور حمد السليطي .

العضو الدكتور حمد السليطي :

شكراً سيدي الرئيس ، لدي ملاحظة بشأن التدريب وأهميته وهي الملاحظة ١٥ نفسها التي طرحها الأخ الدكتور عبدالرحمن بوعلي ، وقد سجلت هذه الملاحظة في الاجتماع المشترك بين لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وممثلي وزارة المالية والذي حضره سعادة وزير المالية ، وبالفعل اهتمت الحكومة بالتدريب وكانت هناك زيادة بنسبة (٣٦%) في هذه الميزانية ، وهذا توجه طيب ، ولكن - كما تفضل الأخ الدكتور عبدالرحمن بوعلي - (٢٠%) فقط خصصت للتدريب المحلي ، والبنية التحتية للتدريب ٢٠ المحلي في البحرين تحتاج إلى ميزانية أكبر . ما أسعدني هو تصريح سعادة وزير العمل بشأن مشروع جلالة الملك لمواجهة البطالة وفتح فرص تدريب واسعة ومتنوعة لتدريب العاطلين وإدماجهم في سوق العمل ، وتكلم سعادة وزير العمل عن تخصيص مبالغ إضافية ، وإذا كانت الذاكرة تحضرنني فهي في حدود (١٠) ملايين دينار سنوياً ، وهذا شيء مفرح وطيب ، وأرجو من سعادة وزير المالية أن يطمئننا على هذه الاعتمادات ٢٥ الإضافية ، وشكراً .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ السيد حبيب مكّي .

العضو السيد حبيب مكّي :

شكرًا سيدي الرئيس ، بالرغم من مشاركتي في الجلسات التي عقدتها لجنة

٥

الشئون المالية والاقتصادية والتي حضرها سعادة وزير المالية والمسئولون في وزارته الموقرة عند مناقشة الميزانية المعتمدة للعامين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م وطرحي ملاحظتي حول الميزانية في تلك الاجتماعات ؛ إلا أنه لفتت نظري أخيراً الزيادة المضاعفة كاعتمادات في بعض أبواب المصاريف المتكررة مقارنة بالمصروفات الفعلية لعام ٢٠٠٤م . أولاً :

- ١٠ الباب الثالث : نفقات السلع المستهلكة : من المعروف أن الدولة دائماً توجه الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى ترشيد الإنفاق على السلع المستهلكة إلا أنه يتبين من الجدول المتعلق بالمصاريف المتكررة أن المبالغ المعتمدة لهذا الباب في العامين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م هي ضعف ما صرف فعلياً في العام ٢٠٠٤م ، حيث كانت المصروفات الفعلية في العام ٢٠٠٤م حوالي (٤٧) مليون دينار والمعتمد لعام ٢٠٠٥م كان (٨٣) مليون دينار ، و(٩٤,٥) مليون دينار للعام ٢٠٠٦م . ثانياً : الباب السادس : النفقات التحويلية :
١٥ هناك سؤالان : (١) ما هي محتويات هذا الباب من بنود ؟ أي ماذا يشمل هذا الباب من نفقات ؟ (٢) ما هي الأسباب التي دعت الحكومة لموافقة مجلس النواب على رفع المبالغ المعتمدة في هذا الباب لتكون ضعف ما صرف فعلياً في العام ٢٠٠٤م ؟ فبالمقارنة نجد أن المصروفات الفعلية في العام ٢٠٠٤م هو (٩٢) مليون دينار ، بينما المعتمد للعامين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م هو (١٧٢,٥) مليون دينار ، و(١٧١) مليون دينار
٢٠ بالتوالي ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

٢٥

العضو فيصل فولاذ :

شكراً سيدي الرئيس ، أشكر الحكومة الموقرة على تقديمها هذه الميزانية ، كما أشكر الإخوان في لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، وكنت أتمنى حضور الأخ رئيس اللجنة هذه الجلسة ولكنه لم يحضر ، فباعثادي أن الأخ جمال فخرو هو أقدر شخص على تحليل وتناول هذا الموضوع ، ومع تقديري للجميع إلا أن وجوده كان ضرورياً جداً ...

الرئيس (موضحاً) :

أحببت أن أوضح أن الأخ جمال فخرو اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة لسبب ضروري خارج عن إرادته .

١٠

العضو فيصل فولاذ (مستأنفاً) :

على كل ، بالنسبة للمصروفات المتكررة فإن الإنفاق العام يعتبر أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في المملكة ، وأنا أتكلم عن نفقات القوى العاملة ، حيث يستحوذ الباب الأول - باب نفقات القوى العاملة - على حصة من الإنفاق المتكرر ، وتبلغ المصروفات المتكررة خلال العام الحالي (١٠٤٧) مليون دينار ، وتبلغ حصة القوى العاملة حوالي (٦٣%) وهي تشمل نفقات مثل رواتب وأجور القطاع العام ، إضافة إلى العلاوات و(البونس) ، وفي تقديري أن هذا الأمر متواضع جداً إذا نظرنا إلى الإيراد العام وارتفاع أسعار النفط . ولكن أعتقد أنه لا بد من النظر بعين الاعتبار إلى وضع ميزانية خاصة في هذا الباب للضمان ضد التعطل ، ويجب أن يكون هذا الأمر على رأس الأولويات ، خاصة أنه يعتبر الضمانة والحصانة من الفقر . وبخصوص المصروفات المتكررة في نفقات القوى العاملة كنت أتمنى على الإخوان في الحكومة الموقرة أن يقوموا بمشاركة مجلسي الشورى والنواب ومؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص تلك التي تهتم بالاقتصاد والشفافية والرقابة والأمور المالية والتدقيق في إعداد الموازنة ، ووزير المالية يتفق معي في أن هذا يعتبر من أهم شروط صندوق النقد الدولي . بالنسبة لنفقات القوى العاملة فلا بد من إقرار الموازنة سنوياً ؛ لأن هذا سيساعد الشوريين والنواب على تفعيل دورهم الرقابي على المال العام . وهناك ضرورة

٢٠

٢٥

- لتعديل الفقرة (ب) من المادة (١٠٩) من الدستور ، وخاصة أننا ناقش نفقات القوى العاملة ، وبالتالي يجب ألا تعطينا الحكومة الموقرة مدة شهرين قبل انتهاء السنة المالية لتقدم إلينا هذه الموازنة ، فعلى الأقل يجب أن تعطينا مدة ثلاثة شهور ، وأؤكد أهمية تضمين باب خاص للضمان ضد التعطل وأشيد بتوجهات سيدي جلالة الملك المفدى وكذلك الحكومة الموقرة وسعادة وزير العمل لتبني هذا الموضوع ولكن العام ٢٠٠٦ م ٥ بعيد جداً ، وأعتقد أن هذه الأمور هي استحقاقات مهمة ، وهذا المجلس يجب ألا ينتظر مدة أطول ويجب أن يتناولها خلال هذه المرحلة ، فالإيرادات قُدرت بحسب سعر برميل النفط ، وأنا أتخفظ على ذلك ، لأن السعر الدولي أعلى والإيرادات - والحمد لله - كانت جيدة ، ومن حق المواطن أن يعيش حياة كريمة ، ولا يجوز أن يوجد (٢٠٠,٠٠٠) أو (٢٥٠,٠٠٠) عاطل عن العمل في هذا البلد ولا يحصلون على ضمان ١٠ ضد التعطل ، وجلالة الملك ذكر هذا الموضوع ، ولا بد أن يكون لنا موقف شجاع في هذا المجلس لتأكيد هذا الموضوع ، وشكراً .

الرئيس :

- ١٥ شكراً ، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن الأخ جمال فخرو رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة لظرف خارج عن إرادته ، وهو خارج البلاد ، والبركة في الإخوان نائب رئيس اللجنة وأعضائها الذين بذلوا جهداً كبيراً في إعداد التقرير الذي ناقشه هذا اليوم . تفضل الأخ عبدالحسن بوحسين .

العضو عبدالحسن بوحسين :

- ٢٠ شكراً سيدي الرئيس ، لقد طرحتُ عدة أسئلة ولم أحصل على جوابٍ شافٍ عن بعضها . بالنسبة للتدريب فسؤالي لم يتمحور حول التعليم الأكاديمي وإنما كان حول التدريب المهني لحل مشكلة البطالة ، فملاحظتي هي أن ميزانية الباب الأول والمتعلقة بالتدريب والقوى العاملة لا تعكس توجه الحكومة الموقرة وبرامجها المعلنة ٢٥ لمعالجة البطالة ، وكما ذكر الأخ الدكتور حمد السليطي فإننا نرجو أن تطمئننا وزارة المالية إلى أن الاعتمادات المالية للتدريب - وليس للتعليم - تعكس هذا التوجه

الحكومي الحميد . يبدو لي أن هناك نوعاً من ازدواجية الحساب وربما نتج عنها نوع من عدم موازنة الإيرادات مع المصروفات بشكل جيد . وبالنسبة للمبالغ المخصصة للإعانات - وهي نقطة ربما نرجع إليها فيما بعد - فأود أن أوضح أن هذه المبالغ تم رصدها في الميزانية المتكررة ولكن تم خصم مبلغ (٤٠) مليون دينار من دخل النفط للهدف نفسه وهو دعم المشتقات النفطية ، فأرجو توضيح هذه النقطة لإزالة أي لبس في موضوع ازدواجية الحساب حتى تكون الموازنة متوازنة بالفعل ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ فؤاد الحاجي .

١٠

العضو فؤاد الحاجي :

شكراً سيدي الرئيس ، لدي سؤال موجه إلى الأخ مقرر اللجنة ، فكلنا كنا نتكلم في الفترة السابقة عن دراسة (ماكنزي) لإصلاح سوق العمل ، وكان قد طُلب من القطاع الخاص أن يساعد في تحسين أوضاع سوق العمل في البحرين من خلال إحلال العمالة البحرينية مكان العمالة الأجنبية ، وجاءت الدراسة بأطروحاتها ١٥ بعد إجراء استبيانات وبحوث شاملة شاركت فيها عدة أطراف ، وسؤالي هو : كم عدد الموظفين الأجانب من الشرائح العليا والمتوسطة في وزارات الدولة أي في القطاع العام ؟ وكم كانت تكلفة أجورهم من المصاريف المتكررة ؟ وهل هناك توجه - كما تطالب دراسة (ماكنزي) بإحلال العمالة الوطنية في القطاع الخاص مكان العمالة الأجنبية - لدى الحكومة من ناحية التدريب أو إعداد الكادر المؤهل خلال السنوات ٢٠ القادمة إلى إحلال موظفين بحرينيين مكان الخبرات الأجنبية التي يتفق الجميع على عدم القدرة على الاستغناء عنها ؟ هل هناك توجه إلى خفض نسبة العمالة الأجنبية ؟ والمعروف أن مصاريف الموظفين الأجانب تكون مضاعفة لاحتياجهم إلى سكن وتعليم أولادهم في مدارس خاصة ، وهذا يحمّل ميزانية الدولة أعباء باهظة ، فما هو توجه الدولة ؟ وهل هناك جداول توضح عدد الموظفين الأجانب في الوزارات ؟ ٢٥ وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

- ٥ شكراً سيدي الرئيس ، سوف أتكلم فقط عن التدريب والتطوير وعن سبب ارتفاع المبلغ المخصص للتدريب الخارجي ، فمن المعروف أن موظفي الدولة عندما يسافرون في مهمات تدريبية أو حتى تعليمية يحتاجون إلى مبالغ كبيرة ، فالرسوم عالية جداً في بعض الدول ، إضافة إلى تكاليف السفر والإقامة وإلى آخره ، وبالتالي تصل حصة التدريب الخارجي إلى حوالي (١٢) مليون دينار في حين تصل حصة التدريب الداخلي إلى (٣) ملايين دينار ، وصحيح أننا ذكرنا أنه يجب الاهتمام بشكل أكبر بهذا الموضوع والاهتمام بالتدريب الأساس كالتدريب الإداري الأساس والتدريب الفني الأساس ، ولكن هناك تدريب غير متوفر في البحرين وقد لا يكون متوافراً حتى في بريطانيا ونضطر في هذه الحالة إلى إرسال الموظفين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكلما ارتفعت المهارات أو القدرات التي نحتاج إليها كلما اضطررنا إلى إرسال الموظف إلى بلدان تكون الرسوم فيها مرتفعة جداً ، فحصة كبيرة تمتصها الرسوم وتكاليف التنقل وغيرها ، ولا يمكن أن تكون كل البرامج التدريبية متوفرة في البحرين ، ويجب أن ننتبه إلى هذا الموضوع ، فلا يمكن أن ندرب كل الموظفين في البحرين ، ولا بد من إرسال بعضهم إلى الخارج كالأطباء والمرضى والمهندسين في بعض التخصصات ، ودائماً تكون التكلفة عالية ، وقد لاحظت ذلك من خلال تجربتي السابقة . وبالنسبة للعاملين غير البحرينيين فقد ذكرت في التقرير تكلفتهم والمبلغ المرصود لهم في العام ٢٠٠٥م والعام ٢٠٠٦م ، وتمت مقارنة ذلك بالعام ٢٠٠٤م ، ولكن يجب الانتباه إلى قضايا معينة كالتمريض مثلاً ، ففي العالم كله توجد مشكلة تتعلق بوظائف التمريض ، هناك مشكلة المرضات ، وكثير من خريجات التمريض في البحرين لا يخدمون في الحكومة ، فبعد تخرجهن لا يعملن ، وهذه ليست مشكلة تواجهها البحرين فقط بل هي مشكلة تواجهها دول العالم . وبالنسبة لموضوع الفنيين فقد لا يكون هذا الموضوع موجوداً لدينا بشكل ملفت ، ونحن لدينا موضوع

- المهندسين وهو أكبر من موضوع الفنيين ، ولهذا يحاول معهد البحرين للتدريب التركيز على قضايا الفنيين بشكل أكبر . وبالنسبة لباب النفقات التحويلية فأرى أن نتكلم فيه لاحقاً . وبالنسبة لنفقات القوى العاملة فلو تلاحظون فإننا دائماً نقول : يجب القيام بالترشيد في هذه النفقات ، ونجد البعض يقول : زدوا هذه النفقات ، وهي تمتص حوالي (٨٠ - ٨٥%) من إيرادات النفط ، وإذا استمررنا في رفع هذه النفقات ٥ فأعتقد أننا لن نستطيع أن ندفع الأجور في يوم من الأيام ، فلا بد من الانتباه إلى هذه النقطة ، ولهذا يحاول ديوان الخدمة المدنية من خلال قوانينه أن يضبط الميزانية ولكننا نجدها ترتفع من خلال مطالبات جهات مختلفة ، ومن المهم أن ننتبه إلى باب نفقات القوى العاملة ، فهذه النفقات تشكل نسبة كبيرة من الأموال المرصودة للمصروفات المتكررة ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

١٥

العضو فيصل فولاذ :

- شكراً سيدي الرئيس ، لقد بينت موضوع الضمان ضد التعطل ، وأنا متمسك بهذا الموضوع مادامنا نتكلم عن باب نفقات القوى العاملة ، وقد أكدت هذه المسألة عدة مرات وأوضحت توجهات سيدي جلالة الملك المفدى ، ولا بد أن تبين لنا الحكومة الموقرة هذا الأمر ، فالعام ٢٠٠٦ م بعيد جداً ، وبعض المواطنين عاطلون عن العمل اليوم ، فهل ينتظرون إلى العام ٢٠٠٦ م؟! أريد أن تبين الحكومة الموقرة هذا الأمر ، فالضمان ضد التعطل لا بد أن يكون على رأس الأولويات في هذه المرحلة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

- شكرًا معالي الرئيس ، لدي إجابات عن بعض الأسئلة واسمح لي ببيانها ،
فبالنسبة للسؤال الأول الذي يتعلق بالسلعة المستهلكة فالزيادة الرئيسة التي تمت في هذا
الجانب هي زيادة سعر شراء الغاز الطبيعي من ربع دولار إلى دولار ، الهدف منها أن
٥ يُعكس السعر الحقيقي للغاز الطبيعي ، وهي عملية محاسبية داخل الحكومة ، ومسألة
مهمة بالنسبة لنا أن يكون السعر حقيقيًا . تكاليف شراء الكهرباء من محطات العزل في
العام ٢٠٠٦ م ، وتكاليف شراء الماء من مياه البحرين للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ،
١٠ وتكاليف الزيادة والاحتياجات الفعلية للمدارس ، وتكاليف شراء الأدوية والعقاقير
ومواد الجراحة ؛ كلها مرتفعة بسب ارتفاع أسعارها عالميًا . وبالنسبة للنفقات
التحويلية - وقد أثير تساؤل حول أسباب زيادتها - فإن المبالغ المخصصة لتلبية
الطلبات التي وردت إلينا لخدمة المواطنين من أصحاب السعادة النواب تقدر بحوالي
(٦٧) مليون دينار لمشاريع مختلفة ، وقد طرحت كلها لخدمة المواطنين ، وزيادة
١٥ مخصصات عدد من الجهات التحويلية مثل : جامعة البحرين ومجلس التنمية الاقتصادية
وهيئة الإذاعة والتلفزيون ، وصرف العلاوة الاجتماعية للمتقاعدين والبالغة (٤) ملايين
دينار . وبالنسبة لموضوع التدريب فإنه يوجد المبلغ الذي ذكره سعادة وزير العمل ،
ومشروع التدريب الوطني هو مشروع ضمن توجهات جلالة الملك لإعطاء الفرصة
لكل مواطن عاطل لتحسين قدرته على الحصول على وظيفة ، وبالتالي فهذه الحسابات
موجودة تحت تصرف وزارة المالية بمقدار (١٠) ملايين دينار كل عام . وبالنسبة
٢٠ لإعانة النقص - وقد ورد تساؤل عنها - فإنها ليست إعانة محددة برقم ، بل هي السعر
الذي يتم احتسابه ، وبالتالي فإن شركتي (بابكو) و(بنوكو) تضعان السعر الذي
يباع فيه المنتج على المواطنين ، فمهما تغير السعر في السوق العالمي فإن هناك سعرًا
محددًا لبيع المنتجات النفطية داخل السوق المحلية ، ولهذا السبب لم نر ارتفاعات
٢٥ عكست التغيرات التي حصلت على أسعار المنتجات النفطية في كل العالم ، وشكرًا .

الرئيس (متسائلاً):

شكراً ، وماذا عن التأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل ؟

وزير المالية (مجيباً) :

- ٥ بالنسبة لهذا السؤال فإنه حين يتطور المشروع وتكون له ميزانية محددة فحينها يمكن دراسة هذا الموضوع ، أما أن تقف الميزانية وتنتظر أن يأتيها هذا المشروع فإنه كل يوم تكون هناك مشاريع جديدة ، وقد ذكرت قبل قليل مشروع معهد التنمية السياسية ومشروع تدريب القضاة وغيرهما ، فإذا تبلور المشروع بشكل نهائي وحددت له الميزانية فيمكن أن يكون هناك مشروع إضافي لتمويله مع الجهة المختصة ، ولكننا لا نستطيع في وقت إعداد الميزانية وضع تقديرات لمشاريع يتم الحديث عنها بشكل عام ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، الأخ فيصل فولاذ يطلب الكلمة للمرة الثالثة في هذا الموضوع وهذا

- ١٥ غير جائز حسب اللائحة الداخلية ...

العضو فيصل فولاذ (مستأذناً) :

آخر مرة سيدي الرئيس ، رجاءً ، مجرد تعقيب أخير ...

الرئيس (موضحاً) :

اللائحة الداخلية لا تميز الكلام أكثر من مرتين في الموضوع الواحد . هل هناك

ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بشأن باب نفقات القوى العاملة ؟

(أغلبية موافقة)

٥ **الرئيس :**

إذن يقر هذا الباب . و تنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

باب نفقات الخدمات : يتكون هذا الباب من (٧) أقسام و(٤٥) بنداً من

- ١٠ البنود الفرعية ولقد بلغت تقديرات نفقات الخدمات عام ٢٠٠٥ م مبلغ (٩٣,٥) مليون دينار وعام ٢٠٠٦ م مبلغ (٩٥,٥) مليون أي ما يعادل (٨%) من إجمالي النفقات المتكررة . وقد أوضح ممثلو الحكومة أوجه الزيادة التي طرأت على نفقات الخدمات لكل وزارة وجهة حكومية . رأي اللجنة : ترى اللجنة أن وضع آلية واضحة لترشيد هذه النفقات أمر ضروري وقد يخدم هذا التوجه تطبيق نظام ميزانية البرامج والأداء كخطوة متطورة في مجال الإعداد والتنفيذ والرقابة على الميزانية والانتقال من النظام المالي بنظام ميزانية البنود إلى هذا النظام الجديد . توصي اللجنة باعتماد نفقات الخدمات بعد دراستها لهذه النفقات للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م وبعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

٢٠ **الرئيس :**

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٥ **الرئيس :**

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بشأن هذا الباب ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . هل يوافق المجلس على رفع الجلسة للاستراحة ؟

٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن ترفع الجلسة للاستراحة .

١٠

(رفعت الجلسة ثم استؤنفت)

الرئيس :

بسم الله نستأنف الجلسة ، و ننتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

١٥

العضو الدكتور هاشم الباش :

باب نفقات السلع المستهلكة : يتكون باب نفقات السلع المستهلكة من (٧)

أقسام و(٣١) بنداً من البنود الفرعية . ولقد بلغت تقديرات نفقات السلع المستهلكة

عام ٢٠٠٥ م مبلغ (٩٣,٥) مليون دينار وعام ٢٠٠٦ م مبلغ (٩٥,٥) مليون دينار أي

ما يعادل (٧,٥%) في المتوسط من إجمالي النفقات المتكررة للعامين ٢٠٠٥

و ٢٠٠٦ م . ولقد شرح السادة ممثلو الحكومة أوجه الزيادة التي طرأت على مصروفات

هذا الباب . رأي اللجنة : ترى اللجنة أن المبلغ المعتمد لهذا الباب يتناسب وطبيعة

العمل إلا أن اللجنة تؤكد أهمية الإسراع في تطبيق نظام ميزانية الأداء عند إعداد

تقديرات الميزانيات القادمة . توصي اللجنة باعتماد ما جاء في هذا الباب من نفقات

بعد دراسته وبعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

٢٥

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس:

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بشأن هذا الباب؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

إذن يقر هذا الباب . و ننتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش:

باب نفقات السلع الرأسمالية : يتكون هذا الباب من (٧) أقسام و(٤١) بنداً فرعياً . وقد بلغت السلع الرأسمالية لتقديرات عام ٢٠٠٥م مبلغ (١٥,٨) مليون دينار ومبلغ (١٤,٧) مليون دينار لعام ٢٠٠٦م أي أن نفقات هذا الباب في المتوسط (١٠%) من مجموع نفقات العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م . وقد شرح ممثلو الحكومة أسباب الزيادة التي طرأت على هذه النفقات لكل وزارة وجهة حكومية . رأي اللجنة : ترى اللجنة أهمية التوسع في نظام الاستئجار بالنسبة للسلع الرأسمالية أسوة بما اتبعته في مشتريات السياسات وخاصة التوسع في استئجار أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الأخرى التي يتطلب شراؤها مبالغ نقدية كبيرة . توصي اللجنة بالموافقة على ما جاء في هذا الباب من نفقات واعتمادها بعد إدخال التعديلات التي تم الاتفاق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

الرئيس:

هل هناك ملاحظات على هذا الباب؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بشأن هذا الباب ؟

(أغلبية موافقة)

٥

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . و تنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

- ١٠ باب نفقات الصيانة : بلغت تقديرات نفقات الصيانة عام ٢٠٠٥ م مبلغ (٣٠,٤) مليون دينار ومبلغ (٣٢) مليوناً لعام ٢٠٠٦ م وتمثل هذه النفقات نسبة (٢%) في المتوسط بالنسبة لمجموع هذه النفقات للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م وقد استمعت اللجنة لشرح وأسباب الزيادة في النفقات التي طرأت لكل وزارة وجهة حكومية . رأي اللجنة : ترى اللجنة أهمية هذا الباب من نفقات من أجل استخدام الموجودات الحكومية بصورة أكفأ وأطول عمراً . توصي اللجنة باعتماد نفقات هذا الباب بعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟

٢٠

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بشأن هذا الباب ؟

٢٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . و تنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

- باب النفقات التحويلية : لقد بلغت تقديرات النفقات التحويلية لعام ٢٠٠٥ م مبلغ (١٧٢,٦) مليون دينار ومبلغ (١٧١,١) مليون دينار لعام ٢٠٠٦ م أي ما يعادل ٥ في المتوسط (١٥,٥ %) من مجموع النفقات التحويلية للعامين المدروسين . وقد أوضح ممثلو الحكومة أسباب الزيادة التي طرأت لكل أقسام هذه النفقات ولكل وزارة . رأي اللجنة : ترى اللجنة التفكير الجاد في إيجاد استراتيجيات لتقليص الجهات المنتفعة من الدعم الحكومي وبناء ميزانيتها الذاتية سواء هيئة الإذاعة والتلفزيون وجامعة البحرين أم غيرها . كما لاحظت اللجنة أن الأموال المخصصة لدعم المجلس الأعلى للتدريب المهني ١٠ غير كافية لتنفيذ ما جاء في برنامج عمل الحكومة لحل قضية البطالة عن طريق التدريب . توصي اللجنة باعتماد ما جاء في هذا الباب من مصروفات بعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟ تفضلي الأخت الدكتورة فوزية الصالح .

العضو الدكتورة فوزية الصالح :

- شكراً سيدي الرئيس ، أثني على ملاحظة الأخ فيصل فولاذ ، وأشكر الأخ رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للجهد المبذول في دراسة وتحليل الميزانية وإعداد ٢٠ هذا التقرير في وقت قياسي سيذكره التاريخ ، والشكر موصول للحكومة الموقرة ولسعادة وزير المالية والأسرة العاملة في وزارته الموقرة . سيدي الرئيس ، تفاجأت برأي اللجنة بخصوص النفقات التحويلية ، حيث ذكرت اللجنة في رأيها : " ترى اللجنة التفكير الجاد في إيجاد استراتيجيات لتقليص الجهات المنتفعة من الدعم الحكومي وبناء ميزانيتها الذاتية سواء هيئة الإذاعة والتلفزيون وجامعة البحرين أم غيرها " ، وأستغرب ٢٥ من أمر اللجنة ، فكيف رأت أن تساوي بين هيئة الإذاعة والتلفزيون وبين جامعة

- البحرين؟! هذا أولاً . ثانياً : كيف رأت أن تطالب الحكومة بتقليص الدعم الحكومي للجامعة الوطنية الوحيدة؟! في الوقت الذي طالب مجلسكم الحكومة الموقرة في رده على برنامج عملها في دور الانعقاد الأول من هذا الفصل التشريعي - في البنود (٩-١٦) - بمواصلة الاهتمام بدعم جامعة البحرين وذلك بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لها لتحقيق أهدافها ، والعمل على اختيار العناصر ذات الكفاءة العالية لعضوية مجلس أمنائها ، وزيادة عدد الأكاديميين ذوي الدرجات العلمية العليا ، وهناك الكثير من المطالب التي طالب بها مجلسكم لدعم جامعة البحرين مثل ابتكار برامج أكاديمية علمية وتدريبية في حقول المعرفة وتقنية المعلومات ، وإطلاق حرية البحث العلمي ، والاهتمام بالمعاهد المهنية وغير ذلك ، فلذلك أستغرب ممن يُطالب الحكومة بهذا الحجم من تطوير التعليم ثم يأتي بعد سنتين ويطلبها - بدلاً من أن يجاسبها - بتقليص هذا الدعم؟! وفي الوقت نفسه نرى أن الدعم الذي قدمته الحكومة لا يتناسب ومرحلة إعداد الكوادر البشرية في عصر المعرفة ، فترى في عام ٢٠٠٤م أن الميزانية التقديرية حوالي (٢٨) مليون دينار والميزانية الفعلية هي (٢٨) مليون دينار ، أي أن جامعة البحرين صرفت ما اعتمد لها ، وقد وافق النواب - مشكورين - على زيادة المبلغ إلى (٣٢) مليون دينار ، ولكني لا أعتقد أنها زيادة! لأن هناك زيادة في نمو الطلاب ، فليست الزيادة مطّردة . صحيح أن النواب قَلصوا ميزانيات الوزارات من (١٠-٥%) ولم يمسوا ميزانية جامعة البحرين ؛ إلا أن هذا لا يعني أن مجلس النواب زاد الاعتماد المخصص لجامعة البحرين . سيدي الرئيس ، إن التعليم الجامعي مكلف ، والتعليم العملي والتطبيقي يتطلبان تدفقاً مالياً متواصلاً ، وإذا كنا نراهن على بناء المواطن وعلى جودة التعليم فلا بد أن تنفق الدولة في هذا المجال كبقية الدول الأخرى ، فأغلب الدول تنفق ما يقارب (٢٠%) من ميزانيتها على التعليم العالي والبحث العلمي . وجامعة البحرين تفتقر إلى كثير من القاعات المجهزة بالوسائل المتعددة خصوصاً في الكليات العلمية والهندسية ، وهناك عبء تدريسي حيث يدرس كثير من الأساتذة أكثر من (٨) مقررات ، ويلاحظ انعدام فرص البحث العلمي ، والتكلفة منصبية على الصيانة والرواتب ولا تصرف على العملية التعليمية . فأتمنى أن تعيد اللجنة النظر في زيادة الاعتماد المخصص لجامعة البحرين ، حيث تذهب أغلب الميزانية - كما

هو الحال في بقية المؤسسات - إلى نفقات القوى العاملة والمنشآت . صحيح أننا نطالب بمساهمة القطاع الخاص وبالاستثمار في التعليم الخاص ، ولكن هذا لا يعني أن نطالب الحكومة بتقليص دعم الجامعة الوطنية الوحيدة . ارتأت جامعة البحرين إنشاء كلية تطبيقية ، وهذه الكلية تتطلب ميزانية كبيرة ، فإن كنا نأمل في القضاء على البطالة وإصلاح سوق العمل عن طريق ربط مخرجات الجامعة بمتطلبات سوق العمل فلا بد أن نضعف الميزانية المقدرة الآن ، وستثبت الأيام مدى ضعف هذه الميزانية بعد أن يتم تطبيق مرئيات سوق العمل المقترحة من قبل مجلس التنمية الاقتصادية ، وشكرًا .

الرئيس :

١٠ شكرًا ، تفضل الأخ الدكتور عبدالرحمن بوعلي .

العضو الدكتور عبدالرحمن بوعلي :

شكرًا سيدي الرئيس ، أضمت صوتي إلى صوت الأخت الدكتورة فوزية الصالح وأثني على ما ذكرته ، وأطالب بزيادة دعم الحكومة الموقرة للجامعة . ومن الملاحظ أن كل الجامعات في الدول المتقدمة تحظى بدعم حكومي كبير ، ولا يمكن للجامعة أن تستمر في أداء رسالتها بدون الدعم الحكومي ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ عبدالجليل الطريف .

العضو عبدالجليل الطريف :

شكرًا سيدي الرئيس ، كما دافعت زميلتي الدكتورة فوزية الصالح عن جامعة البحرين فإن هيئة الإذاعة والتلفزيون تضم أعدادًا كبيرة من الموظفين وهم يعملون بجهود مكثفة وفي مختلف الظروف ويؤدون مهمات وواجبات وطنية كبيرة ، ولذلك أستغرب كيف أن اللجنة تدعو إلى تقليص ميزانية هذه الجهة؟! ولم تشرح لنا أيضًا كيفية بناء هذه الهيئة لميزانيتها ، أعتقد أنه كان على اللجنة أن تشرح ذلك وألا تدعو إلى تقليص ميزانية هيئة الإذاعة والتلفزيون وهي وفق هذه الهيكلية . نعم ، يمكن أن يتم ذلك لو كانت هناك هيكلية أخرى لهيئة الإذاعة والتلفزيون ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ فؤاد الحاجي .

العضو فؤاد الحاجي :

- ٥ شكرًا سيدي الرئيس ، أتفهم توصية اللجنة بالنسبة لوزارة الإعلام لأن هناك اتجاهًا عالميًا لتحرير هذا القطاع وخصخصته حتى يكون أكثر شفافية في طرحه وتناوله . وبالنسبة لجامعة البحرين فإنه منذ حلول العهد الزاهر لمولاي جلالة الملك أُلغيت الرسوم المفروضة على طلبة الجامعة رافة بأولياء الأمور . سيدي الرئيس ، هناك جامعات خاصة في المملكة ، ولكن المواطن العادي ذو دخل محدود ، فكم سيكون حجم العبء الملقى عليه حين يرفع الدعم عن الجامعة الوطنية الوحيدة؟! فإذا كانت اللجنة ستوصي بذلك فلا بد أن نتفهم وضع المواطن العادي الذي ليست له مقدرة على أن يرسل واحدًا من أبنائه إلى إحدى هذه الجامعات الخاصة . نحن مع الاتجاه الذي اتخذته سيد العهد الزاهر مولاي جلالة الملك في دعم هذه المؤسسة وإبقائه في سلم الأولويات بالنسبة لاعتمادات الميزانية ، ونشكر الأخت الدكتورة فوزية الصالح ل طرحها هذا الأمر ، وشكرًا .
- ١٥

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ عبدالحسن بوحسين .

العضو عبدالحسن بوحسين :

- ٢٠ شكرًا سيدي الرئيس ، لي تعليق على تقرير اللجنة في الصفحة (١٧٤) من جدول الأعمال ، حيث ذكرت اللجنة " أن الأموال المخصصة لدعم المجلس الأعلى للتدريب المهني غير كافية لتنفيذ ما جاء في برنامج عمل الحكومة لحل قضية البطالة عن طريق التدريب " ، وهذه ملاحظة جيدة وهي تؤكد ما سبق أن ذكرته في مداخلي الأولى ، ولكنني لم ألاحظ في تقرير اللجنة توصيات بدعم برامج التدريب المهني ، فاللجنة كانت ترى أهمية ضبط النفقات ، وكنت أتمنى أن يكون تقرير اللجنة متناسقًا في توصياته حتى لا يخرج فقط بـ statement أي بقراءة دون أن يبدي رأيًا أو توصية ، وشكرًا .
- ٢٥

الرئيس :

شكرًا ، تفضلي الأخت الدكتورة بهية الجشي .

العضو الدكتورة بهية الجشي :

- ٥ شكرًا سيدي الرئيس ، لفتت نظري في رأي اللجنة في باب النفقات التحويلية عبارة " أم غيرها " في نهاية الفقرة الأولى : " وبناء ميزانيتها الذاتية سواء لهيئة الإذاعة والتلفزيون وجامعة البحرين أم غيرها " ، فهل يعني هذا أن اللجنة تطالب بتقليص الجهات المنتفعة من الدعم الحكومي قاطبة؟! فحين تقول : " أم غيرها " فمعنى ذلك أن كل الجهات التي تخضع للدعم الحكومي ينبغي النظر في تقليص الميزانية المخصصة لها ، فعبارة " أم غيرها " تحتمل التأويل ، فحذا لو يشرح لنا الأخ المقرر المقصود منها . الأمر الآخر هو أنني أحببت أن أعقب على موضوع هيئة الإذاعة والتلفزيون وجامعة البحرين ، فإنه لا تجوز المقارنة بين الاثنين فجامعة البحرين هي الجامعة الوطنية الوحيدة ويجب أن تنال الدعم من الحكومة . أما هيئة الإذاعة والتلفزيون فهناك توجه في العالم - وهو مطروح كذلك في البحرين - نحو تخصيصتها ، وهناك وسائل كثيرة تستطيع الهيئة من خلالها أن تساهم في بناء ميزانيتها الذاتية سواء عن طريق الإعلانات أو عن طريق تكثيف الإنتاج أو غيرها من الوسائل ، ولذلك ينبغي ألا نضع جامعة البحرين وهيئة الإذاعة والتلفزيون في مستوى واحد ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ خالد المسقطي .

العضو خالد المسقطي :

- ٢٠ شكرًا سيدي الرئيس ، أحببت أن أذكر المجلس الموقر بأن هناك مخالفة صريحة للمادة (١٤٢) من اللائحة الداخلية التي تتعلق بتقييد أسماء من يريد الكلام في موضوع خاص بباب من أبواب الميزانية قبل بداية الجلسة وعند توزيع جدول الأعمال . على أية حال ...

الرئيس (متسائلاً) :

عن أي مادة تتكلم ؟

٥

العضو خالد المسقطي (مجيئاً) :

المادة (١٤٢) ، وإذا سمحت لي فسأقرأها : " على من يريد الكلام في موضوع خاص بباب من أبواب الميزانية أن يقيده اسمه بعد توزيع تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عنه وقبل المناقشة فيه ، وعلى طالب الكلام أن يحدد المسائل التي سيتناولها بحثه ، وتقتصر المناقشة في المجلس على الموضوعات التي يثيرها طالب الكلام ، وذلك كله ما لم يأذن المجلس بغير ذلك " ، والمجلس لم يأذن . على أي حال ...

١٠

الرئيس :

أنا أختلف معك في هذه النقطة ؛ لأنه بذلك ستمرر الميزانية من دون مناقشة !
أطلب من الأخ المستشار القانوني للمجلس أن يوضح هذه النقطة فليفضل .

١٥

المستشار القانوني للمجلس :

شكراً سيدي الرئيس ، الأصل هو أن من يريد أن يتكلم عليه أن يسجل اسمه قبل الجلسة ويبين الباب الذي يريد التحدث فيه ، ولكن هناك أيضاً استدراك وهو عبارة " وذلك كله ما لم يأذن المجلس بغير ذلك " ، إذن فإن عدم الاعتراض من قبل الأعضاء حينما تكون هناك مداخلة آنية حين المناقشة كأنما يدل على أنه استُحصل - ضمناً - إذن أعضاء المجلس الموقرين بالمداخلات التي يبديها الأعضاء . وأعتقد أن هذا الموضوع لا يمكن ضبطه بدقة فيما يتعلق بالتسجيل المسبق قبل الجلسة ، فمن الممكن - إذا كان هناك اعتراض من بعض الأعضاء أثناء المداخلة - أن يؤخذ رأي المجلس في حالة عدم التسجيل المسبق للمداخلة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، وهذا ما قصده ، فنحن بهذه الطريقة نعطي مزيداً من الشفافية والديمقراطية . تفضل الأخ خالد المسقطي .

العضو خالد المسقطي :

- ٥ شكراً سيدي الرئيس ، أرجو ألا يفهم من كلامي حين تطرقت إلى هذه المادة من اللائحة الداخلية أنني معترض على مداخلات الإخوة الأعضاء ، ولهذا السبب بدأت مداخلتي ، ولكن بناء على طلبكم - سيدي الرئيس - قرأت المادة . وبالنسبة لما ورد على لسان بعض الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقرين فأعتقد أن اللجنة لم توفق في الصياغة التي أتت بها ، ورأي اللجنة ليس هو توصيتها التي أوصت بها وهي واضحة في موافقتها على ما تم الاتفاق عليه بين مجلس النواب والحكومة . اللجنة كانت ترى التفكير الجاد في إيجاد استراتيجيات لتقليص الجهات المنتفعة من الدعم الحكومي وبناء ميزانيتها الذاتية ، وأعطينا مثلاً لذلك على هيئة الإذاعة والتلفزيون بأن تبني ميزانيتها الذاتية ليكون لها مدخول يكفي لمباشرة أعمالها ، وفي الوقت نفسه ذكرنا جامعة البحرين ، ولم نذكر أننا نريد أن نقلل من الدعم الحالي الموجود لهاتين المؤسستين أو غيرهما ، وتأكيدياً لذلك طالبت الفقرة الأخيرة بزيادة الأموال المخصصة لدعم المجلس الأعلى للتدريب نظراً للظروف الحالية التي تمر بها المملكة ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ راشد السبت .

٢٠

العضو راشد السبت :

شكراً سيدي الرئيس ، المادة التي تفضل بذكرها الأخ خالد المسقطي تقول : " على من يريد الكلام في موضوع خاص من أبواب الميزانية " ، فهل هذا الموضوع موضوع خاص أم هو موضوع مطروح ؟ وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكرًا ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي .

العضو محمد هادي الحلواجي :

- شكرًا سيدي الرئيس ، أعتقد أن الجدل الحاصل حول هذا الباب مرده إلى خلل في التطبيق ، فمن خلال كل الأبواب التي طرحت للنقاش نكتشف أن رأي اللجنة في وادٍ وتوصيتها في وادٍ آخر ! فهناك ملاحظات وتحفظات جوهرية تطرحها اللجنة ثم بعد ذلك نرى أنها وافقت على ما اتفق عليه مجلس النواب والحكومة ! وسبب هذه النقطة هو أن الاتفاق يجب أن يتم بين مجلسي الشورى والنواب ، ولكن ما حصل هو أن مجلس النواب وحده اتفق مع الحكومة ثم حولت إلينا الميزانية ، ويراد منا أن نمررها بهذه الصورة ! وهذا ما أوقع اللجنة في مأزق اضطرت به إلى أن تقول رأيًا ثم توصي بما يخالفه ، وشكرًا .

الرئيس :

- شكرًا ، وأنا أتفق معك تمامًا في هذا الأمر ، فيجب أن يكون الاتفاق بين وزارة المالية ومجلس النواب ومجلس الشورى . تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

- شكرًا سيدي الرئيس ، أولاً : أشكر الإخوة الأعضاء على مداخلتهم ، وكثير منهم حضر اجتماع اللجنة وشاركونا النقاش واستمعنا إلى آرائهم ، ولكن بعضهم لم يتكلم في هذا الموضوع في اجتماع اللجنة الذي حضره سعادة وزير المالية ووكيل الوزارة ومجموعة من العاملين في الوزارة . ثانياً : كيفية بناء الميزانية الذاتية : كثير من الجامعات في العالم لديها أوقاف ولديها كثير من المساهمات في المجتمعات ، وبالتالي تبنى ميزانيتها عن طريق الوقف ، والوقف ليس بالضرورة وقفاً دينياً فقد يكون وقفاً تعليمياً ، وأعتقد أنه يجب أن ننظر إليه مستقبلاً حتى ندعم الميزانيات الذاتية ونطورها ، بمعنى أنه عند الكلام عن بناء الميزانية الذاتية يجب ألا يفهم دائماً أننا سنقلص الميزانية المقدره ، وإذا حصل ذلك فما المانع ؟ أعتقد أن كل جامعات العالم تحصل على دعم خارجي ويعتبر وقفاً . عندما كتبنا في التقرير عن إيجاد الاستراتيجيات فمعنى ذلك أنه

يجب البناء المستقبلي ، وهذا ما يجب التفكير فيه أيضاً ، ومشكلتنا هي أننا دائماً ننظر إلى اليوم وليس إلى الغد ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالجليل الطريف .

العضو عبدالجليل الطريف :

شكراً سيدي الرئيس ، ما لفت انتباهي هو النقطة التي أشار إليها الأخ مقرر اللجنة ، فحضور أحد الأعضاء اجتماعات اللجنة دون إبداء ملاحظات لا يمنعه أبداً ولا يحجر عليه أن يبدي وجهة نظره ويبدي ملاحظته هنا عندما تتم مناقشة الميزانية بصورة موسعة ، فأرجو أن نتبه إلى ذلك ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ فؤاد الحاجي .

١٥

العضو فؤاد الحاجي :

شكراً سيدي الرئيس ، إلى الآن لم أعرف ماذا كان يرمي إليه مقرر اللجنة من أن اللجنة لم تقصد أن يشمل التقليل الجامعات وخاصة جامعة البحرين التي ذكرت بالاسم؟! رأي اللجنة واضح والتوصية واضحة أيضاً ، فالعبارة تقول : " لتقليل الجهات المنتفعة من الدعم الحكومي " . سيدي الرئيس ، جامعة البحرين هي الجامعة الوطنية الوحيدة ، والأخ مقرر اللجنة يتكلم عن جامعات عالمية عريقة بعضها لها أوقاف قد تكون أوقفت قبل (٤٠٠) أو (٥٠٠) سنة وبعضها الآخر تدعم من قبل الدول الرأسمالية ، إذن هل نحن نقلص الدعم إلى أن يبدأ المجتمع في البحرين بالتفكير في إيجاد أوقاف للجامعة؟! وما حالة الطلاب وأولياء أمورهم؟ رأي اللجنة غير واضح ، إما أن يكون رأي اللجنة صريحاً بتقليل الدعم أو أن يوضح لنا مقرر اللجنة الأمر أكثر ؛ لأن كثيراً من أعضاء المجلس غير راضين عن توصية اللجنة ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، اللجنة طالبت بإيجاد استراتيجيات ومن ضمنها الوقف ، وقد ذكر الأخ مقرر اللجنة أن الإخوة في اللجنة لم يطالبوا بتخفيض الدعم المقدم لجامعة البحرين ، هذا ما أردت إيضاحه ، علماً بأني أتفق معكم في زيادة الدعم المقدم لجامعة البحرين ؛ لأن شريحة كبيرة من المواطنين يتعلمون فيها . هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بشأن باب النفقات التحويلية ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . و تنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

باب الإعانات وتسديد فوائد القروض : وصلت تقديرات نفقات الإعانات

وتسديد فوائد القروض في عام ٢٠٠٥م إلى (٨٧,٦) مليون دينار وإلى (٩٨,٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٦م أي ما يعادل في المتوسط نسبة (٨,٥ %) لمجموع هذه النفقات للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م . وقد استمع أعضاء اللجنة إلى شرح ممثلي الحكومة للزيادة التي طرأت على هذه النفقات . رأي اللجنة : ترى اللجنة أهمية ضبط النفقات بصورة عامة في الميزانية حتى لا تصبح طريقة الاقتراض ذات آثار سلبية على المالية العامة والاقتصاد الوطني . توصي اللجنة باعتماد نفقات باب الإعانات وتسديد فوائد القروض واعتمادها بعد إدخال التعديلات المتفق عليها بين مجلس النواب والحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟ تفضل الأخ عبدالحسن بوحسين .

٥

العضو عبدالحسن بوحسين :

شكراً سيدي الرئيس ، لدي سؤال : هل باب الإعانات يشمل ما تدفعه الحكومة لدعم المشتقات النفطية التي تباع في السوق ؟ أرجو التوضيح ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً معالي الرئيس ، لدي نقطتان : أولاً : بالنسبة لموضوع الجامعة فقد

١٥

انتهينا منه ، فالحكومة تدعم الجامعة بمبلغ (٣٢) مليون دينار بالإضافة إلى ميزانية المشاريع وهي مبلغ يصل إلى أكثر من (٤) ملايين دينار في عام ٢٠٠٥م وأقل من هذا المبلغ في عام ٢٠٠٦م . ثانياً : بالنسبة لمنتجات النفط فقد ذكرتُ في إجابة سابقة حول مثل هذا الموضوع أن السعر الذي يتم البيع بموجبه للمواطنين محدد للخدمات النفطية ومنتجاتها ، ولأن السعر ثابت فإن الخسارة هي خسارة الفرصة البديلة ، فهذا النفط بدلاً من أن يباع بالسعر الذي يباع به اليوم للمواطنين كمنتجات نفطية مختلفة ٢٠ كان قد بيع في السوق الدولي ، وهذا ما نسميه حجم الدعم ، ولكنه لا يظهر كمبلغ محدد في الميزانية فهو الفرصة البديلة وهو لم يتأثر بالتقلبات التي حصلت في الأسواق الدولية ، وبالتالي انعكس ذلك على المواطنين في دول مختلفة . أرجو أن تكون إجابتي واضحة ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالحسن بوحسين .

العضو عبدالحسن بوحسين :

شكراً سيدي الرئيس ، وأشكر سعادة وزير المالية على الإجابة ، لكن هناك مبلغ (٤٤) مليون دينار اقتطع من باب الإيرادات النفطية لمواجهة هذا الدعم ، فإذا كان هناك مبلغ اقتطع فمعنى ذلك محاسبياً أننا قمنا بالتطرق إلى مبلغ يجب أن يدخل في باب المصروفات ، وأن يتم اعتماده في باب الإيرادات ومن ثم حجه أو اقتطاعه من باب المصروفات حتى تكون هناك موازنة ما بين الإيرادات والمصروفات ، أما ما قمنا به فهو تخفيض هذا الدعم في باب الإيرادات ومن ثم إدخاله في باب المصروفات ، فهل يجوز هذا الأمر محاسبياً ؟ وشكراً .

١٠. الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً معالي الرئيس ، الإيرادات نحصرها بموجب إيرادات حقل البحرين وإيرادات مصفاة التكرير ، ويؤخذ بعين الاعتبار بيع المنتجات المحلية النفطية في السوق المحلي بالأسعار المخفضة ، وبالتالي تظهر عند إيرادات شركة (بابكو) كإيرادات أقل مما يمكن أن نحصل عليه لو تم بيع هذه المنتجات النفطية بالسعر العالمي ، هذا ما يحصل محاسبياً ولا نجد لها معكوسة في باب الإيرادات أو في باب الإعانات ، وشكراً .

٢٠. الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ محمد هادي الحلواجي .

العضو محمد هادي الحلواجي :

شكراً سيدي الرئيس ، حاولت أن أفهم شيئاً يتعلق برأي اللجنة ويرتبط بالباب نفسه فرأيت قاعدة عامة وهي ضبط النفقات بصورة عامة في الميزانية ، فهذا الأمر غير واضح المعالم . اللجنة لم تقل ما إذا كان الإجراء سليماً أو غير سليم ؟! وهل هناك سلبات أم لا ؟! إنما ذكرت قاعدة عامة لم نستطع أن نستشف منها القرار ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٥

العضو الدكتور هاشم الباش :

شكراً سيدي الرئيس ، بالنسبة للقروض فقد طالبنا في كثير من الحالات بأن
تخفض النفقات حتى لا نفترض ، وإذا كان الاقتراض مهماً جداً كأن يكون من أجل
المشاريع الكبيرة فسوف نوافق عليه ، هذه هي القاعدة الاقتصادية ، وكان الخوف
أيضاً من نفقات القوى العاملة بأن نأخذ قروضاً لسداد نفقاتها ، ولكن لم نجد ذلك
لازماً . فنحن من البداية انطلقنا إلى ترشيد الإنفاق وتقليص النفقات الزائدة ، فلابد
من تقليص هذه الأمور الزائدة والمترهلة في بعض الأوقات عن طريق التطوير الإداري
والكفاءات الإدارية والفنية ، وهذا هو السبب في كون توصياتنا عامة ، وشكراً .

الرئيس :

١٥

شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٠

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بشأن باب الإعانات وتسديد فوائد
القروض ؟

(أغلبية موافقة)

٢٥

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . ومنتقل إلى الباب التالي ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو الدكتور هاشم الباش :

باب مصروفات المشاريع : انطلقت اللجنة لمناقشة هذا الباب من محورين

- هما : ١ - معرفة التفاصيل المتعلقة بالمشاريع . ٢ - الأولويات لهذه المشاريع وأهميتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد رأت اللجنة أن البيانات المرفقة توضح كثيراً من التساؤلات ، وأن تقديرات المبالغ المرصودة للمشاريع قد بلغت (٩٠٥,٤١٨,٠٠٠) دينار يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٤١٨,١٠٩,٠٠٠) دينار ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٤٨٧,٣٠٩,٠٠٠) دينار . وقد استمعت اللجنة إلى شرح شامل من قبل ممثلي الحكومة لأهمية المشاريع وأولوياتها سواء للمشاريع المستمرة أو التي ما زالت قيد التنفيذ أو الجديدة التي لم يبدأ العمل بها . وتبين أن هناك زيادة كبيرة في حجم الأموال المرصودة للمشاريع حيث استفيد من ظروف أسواق النفط ، واعتبرت ميزانية العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م ميزانية استثمارية لتسريع عملية تطوير البنية التحتية .
- ١٠ رأي اللجنة : إن اللجنة تدعم سياسة الدولة في توفير مبالغ لتمويل هذه المشاريع الضرورية لتجديد وتطوير البنية التحتية وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز موقع البحرين الاقتصادي ويدعم الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين . إلا أن اللجنة قد أبدت ملاحظة حول عدم إمكانية تنفيذ المشاريع في وقتها المحدد وخاصة بعد مناقشة المشاريع المدرجة في الميزانية لكل وزارة وجهة حكومية . توصية اللجنة : إن اللجنة بعد دراستها لباب مصاريف المشاريع للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م وملاحظات وتعديلات النواب والحكومة توصي بالتصديق على مصاريف هذا الباب .

الرئيس :

- ٢٠ هل هناك ملاحظات على هذا الباب ؟ تفضل الأخ الدكتور عبدالرحمن بوعلي .

العضو الدكتور عبدالرحمن بوعلي :

- شكراً سيدي الرئيس ، أوافق اللجنة في ملاحظتها حول عدم إمكان تنفيذ المشاريع ، وذكر الأخ مقرر اللجنة رصد مبلغ (٤١٨,١٠٩,٠٠٠) دينار لعام ٢٠٠٥ م للمشاريع أو بالأحرى لما تبقى من عام ٢٠٠٥ م وهي فترة (٥) أشهر فقط ،
- ٢٥

ومن واقع الخبرة السابقة أرى - فعلاً - أن هناك صعوبة في صرف مثل هذه المبالغ ، وأتمنى على الحكومة ووزارة المالية الإسراع في بدء الخطوات اللازمة لتنفيذ المشاريع فوراً حتى تتمكن الجهات التنفيذية من تنفيذ مثل هذه المشاريع الطموحة ، وشكراً .

الرئيس :

٥

شكراً ، تفضلي الأخت وداد الفاضل .

العضو وداد الفاضل :

شكراً سيدي الرئيس ، لقد دعا مجلسكم الموقر في رده على برنامج عمل

- ١٠ الحكومة إلى زيادة الاهتمام برعاية الطفولة وذلك من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج مدروسة للنهوض بها . وقد حرصت العديد من دول العالم على إعداد موازنات تستجيب لاحتياجات الطفولة فيها ، وذلك لتخصيص الموارد اللازمة لتمويل أفضل البرامج التي تعود بالنفع على الأطفال . إن الأرقام التي أمامنا لا تعكس بشكل واضح تمويل برامج ومشروعات تتواءم واحتياجات أطفال البحرين ، فما يخص لقطاع الطفولة مازال دون المستوى المطلوب ، وعلى سبيل المثال : المؤسسة العامة للشباب والرياضة - وهي إحدى المؤسسات الحكومية المعنية بالطفولة والتي تنضوي إدارة للطفولة تحت مظلتها - لم تشمل ميزانيتها على مشروع واحد موجه إلى قطاع الطفولة ، بالرغم من إشرافها على عدد من مراكز الأطفال مثل : مركز العلوم ومركز سلمان الثقافي ، بالإضافة إلى مراكز تقدم خدمات رياض أطفال إلى أطفال الأسر المحتاجة . سؤالي - سيدي الرئيس - هو : كيف يمكننا الجزم بأن هذه الموازنة قد استجابت فعلاً لاحتياجات الأطفال في البحرين ؟ وهو ما سبق أن أكدته هذا المجلس في رده على برنامج عمل الحكومة ، وشكراً .

الرئيس :

٢٥

شكراً ، تفضل الأخ عبدالجليل الطريف .

العضو عبدالجليل الطريف :

- شكراً سيدي الرئيس ، لقد خصصت الميزانية مبالغ أكبر للمشاريع والبنى الأساسية وهذا توجه تشكر عليه الحكومة ، إلا أن هذه الميزانية تبقى دون المستوى إذا ما قيست بالحاجة الفعلية للبلاد والمواطنين الذين يعانون مشكلة السكن ، وكذلك محدودية الطاقة الكهربائية والمائية ، فارتفاع هذه المبالغ له علاقة بالتضخم وارتفاع الأسعار بكل تأكيد . فمن المعلوم أننا نعيش طفرة في الإيرادات نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، ما جعل الميزانية العامة للدولة في أحسن أحوالها ، لذا كان من المفترض توجيه مزيد من الإمكانيات إلى هذين الجانبين ، وكذلك مشروعات البنى التحتية الأخرى ، وهذا لا نقرأه في هذه الميزانية ، فأين المشروعات الإسكانية الواعدة ؟ وأين محطات الطاقة الكهربائية والمائية ؟ وأين مشاريع الطرق والجسور اللازمة لمواجهة الأعداد المتزايدة من السيارات ؟ وأين مشروعات تحسين القرى التي تعيش وضعاً لا يتناسب أبداً مع ما وصلت إليه البلاد من تقدم ؟ سيدي الرئيس ، أنا من قرية تفتقر إلى جملة من الاحتياجات الأساسية التي وعدنا بتضمينها في هذه الميزانية ، إثر زيارات لعدد من أصحاب السعادة الوزراء بتكليف من جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه ، والآن لا أجد لها أثراً في هذه الميزانية ، ومن بينها ما هو مهم للغاية كاستملاك أراضٍ لإنشاء مدارس لأبنائنا وبناتنا الأعزاء ومشروعات أساسية أخرى . كان من المفترض أن تعكس هذه الميزانية كل ذلك بوضوح ، وأن تركز على مثل هذه المشاريع النوعية وأيضاً ذات القيمة المضافة التي تدعم الاقتصاد الوطني ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً ، تفضلي الأخت الدكتورة نعيمة الدوسري .

العضو الدكتورة نعيمة الدوسري :

- شكراً سيدي الرئيس ، للوصول إلى التعرف الدقيق على الأولويات من المشاريع المهمة للوطن والمواطن أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار في إعداد الموازنة القادمة بعض النقاط ، حيث إن الوقت متأخر الآن وأتمنى عدم تجاهلها عند إعداد الميزانية القادمة ، والنقاط هي كالتالي : أولاً : من المهم انضمام عدد من أعضاء المجلس

التشريعي رجالاً ونساءً إلى لجنة إعداد الموازنة بصفة استشارية كجزء من المجموعة .
ثانياً : مساهمة الشركات التي تملكها الحكومة بالكامل أو جزئياً برصد مبالغ لا تقل نسبتها عن (٥,٥%) للمشاريع الاجتماعية ، مثل شركتي (ألبا) و(بابكو) على أن يخصص (٢%) من المجموع الكلي من المبلغ للمشاريع الاجتماعية الخاصة بالمرأة والطفل حسب الأولوية التي يُتفق عليها بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة . ثالثاً : من المهم مساهمة القطاع الخاص وتحمله جزءاً من المسؤولية الاجتماعية مع الحكومة برصد مبالغ سنوية للقيام بمشاريع اجتماعية ترتبط بحاجات المواطنين وذوي الاحتياجات الخاصة . رابعاً : دراسة تأسيس بنك اجتماعي لدعم الفقراء مادياً بقروض أرباحها رمزية كما هو معمول به في بعض البلدان ، وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة بشأن باب مصروفات المشاريع ؟

(أغلبية موافقة)

٢٠

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب . تفضل الأخ أحمد بوعلاي .

العضو أحمد بوعلاي :

شكراً سيدي الرئيس ، كل من يقرأ أهداف وتوجهات الميزانية العامة للدولة ٢٥ للعامين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م يجد (٩) جمل مركزة وهادفة ، وكذلك التوجهات الاقتصادية وتتضمن (٨) فقرات مهمة في الصفحتين (١٣٤) و(١٤٤) من جدول

الأعمال ، وينتج عن ذلك ترجمة رقمية وحسابية عكست ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل في عام ٢٠٠٤م إلى (٢٨٧٩) ديناراً ، فماذا يعني ذلك ؟!

- وأين سيوضع هذا المبلغ في العامين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م ؟ هل زاد نصيب الفرد أم نقص ؟! وسؤال آخر هو : هل سيعوق ذلك الإعانات التي تقدم من الدول الشقيقة المانحة ؟ وهل من العدل أن يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي بهذا القدر من الارتفاع بحيث تقسم الإيرادات على عدد السكان ؟! أو كيف يحسب ؟ وكيف ستعالج الحكومة الموقرة عجوزات ومديونيات كبيرة وأرباح المديونيات والقروض حرصاً منها على تحقيق التزاماتها نحو الخدمات والنفقات المتكررة في التدريب والتأهيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاريع تطوير البنية التحتية ؟ وفي الختام فإني أقدر كل التقدير المستحق التعاون والتوافق الذي اتضح بين السلطة التنفيذية الموقرة والسلطة التشريعية المحترمة والذي سيعكس النتائج المثمرة من أجل الوطن والمواطنين ، وشكراً .

الرئيس :

- ١٥ شكراً ، تفضل الأخ فيصل فولاذ .

العضو فيصل فولاذ :

- شكراً سيدي الرئيس ، في نهاية مناقشة هذا الباب - المصروفات المتكررة - وبعد تأكيد عدد كبير من الإخوة في مجلس النواب ومجلس الشورى تضمين باب للتأمين ضد التعطل لأنه الضمانة والحصانة ضد الفقر لأبناء المملكة الأوفياء ، وخصوصاً بعد سماعنا الكلام الهام لسعادة وزير المالية وتأكيداً للسياسة الحكيمة لمجلس الوزراء الموقر برئاسة سيدي رئيس الوزراء الموقر - حفظه الله ورعاه - في هذا الموضوع وإعطاء الأولويات للحكومة الموقرة - كما أعلن سعادة وزير العمل - وذلك تنفيذاً للمشروع الوطني لسيدي جلالة الملك المفدى - حفظه الله ورعاه - للضمان ضد التعطل ، حيث سيكون باكورة عمل الحكومة الموقرة في برنامجها في بداية عام ٢٠٠٦م ؛ بعد كل ذلك فإننا نبارك هذا التوجه ، وسيكون هناك عدد من مؤسسات

المجتمع المدني ستقدم شكرها وباقات الزهور والورود إلى سعادة وزير المالية وإلى صاحبي السعادة رئيسي مجلسي الشورى والنواب يوم السبت القادم ، وذلك تعبيراً عن وقفة الكرامة لتحقيق مطالب العاطلين من أبناء المملكة الأوفياء عبر السلطة التشريعية بغرفتيها . وسيكون لنا في السلطة التشريعية متابعة جادة مع الحكومة الموقرة لتنفيذ الأوامر الملكية السامية للمشروع الوطني للعاطلين ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ السيد حبيب مكي .

العضو السيد حبيب مكي :

١٠

شكراً سيدي الرئيس ، كنت أتمنى أن أطرح هذه المداخلة البسيطة حول بعض الأرقام الموجودة في الميزانية عندما كنا نناقش باب المصروفات المتكررة عامة . عند قراءتي جدول المصروفات المتكررة وجدت أن توصيات اللجنة تتفق مع المبالغ المعتمدة والمتفقة بين مجلس النواب والحكومة الموقرة ، إلا أن باباً واحداً يختلف عما وجد في تقرير اللجنة وما وجد في الجدول وهو باب نفقات السلع المستهلكة ، في حين أن الجدول يقول : إن المبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٥م هو (٨٢,٩) مليون دينار ، وذكرت اللجنة أن المبلغ هو (٩٣,٥) مليون دينار ، وكذلك في عام ٢٠٠٥م اعتمد مبلغ (٨٤,٥) مليون دينار ، وذكرت اللجنة أنه (٩٥,٥) مليون دينار ، فهل يبين لنا الأخ مقرر اللجنة أسباب هذا الاختلاف ؟ أهو خطأ في الطباعة أم هو مقصود؟! وشكراً .

٢٠

الرئيس (متسائلاً) :

شكراً ، عن أي صفحة تتكلم ؟

العضو السيد حبيب مكي (مجيئاً) :

٢٥

الصفحة (١٧٢) من جدول الأعمال والحديث عن الباب الثالث المتعلق بنفقات السلع المستهلكة والجدول المرفق الذي يبين جملة المصروفات المتكررة في

الصفحة (١٦٥) ، فبالمقارنة بين تقديرات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب لنفقات السلع المستهلكة وبين ما وجد في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلسنا بخصوص نفقات السلع المستهلكة ؛ سيتضح الفرق ...

٥ **العضو الدكتور هاشم الباش (مقاطعاً) :**

هل تقصد تقديرات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب ؟ هي مبلغ (٨٢,٩) مليون دينار لعام ٢٠٠٥ م ، ومبلغ (٩٤,٥) مليون دينار لعام ٢٠٠٦ م ...

العضو السيد حبيب مكي (مقاطعاً) :

١٠ لكن المبلغ الذي ذكرتموه يختلف عن ذلك ...

العضو الدكتور هاشم الباش :

قد يكون هناك اختلاف في بعض الجداول المرفقة بجدول الأعمال ، ولكن المجموع في الجدول صحيح ...

١٥

العضو السيد حبيب مكي :

أعلم أن المجموع صحيح ولكن أعتقد أن هناك خطأ في تقرير اللجنة ...

العضو الدكتور هاشم الباش :

٢٠ ذكر في التقرير أن نفقات الخدمات أصبحت (٩٥,٥) مليون دينار ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ محمد الشروقي .

٢٥

العضو محمد الشروقي :

شكراً سيدي الرئيس ، تعليقاً على كلام الأخ السيد حبيب مكي أعتقد أن
الباب الثاني مكرر ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً ، وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة الأبواب الفرعية ، فهل يوافق المجلس
على باب المصروفات المتكررة والمشاريع من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر هذا الباب من حيث المبدأ . الأخ عبدالرحمن جمشير لماذا امتنعت عن
التصويت ؟

العضو عبدالرحمن جمشير :

- شكراً سيدي الرئيس ، أتخفظ على باب نفقات القوى العاملة لأنه يتضمن
مصروفات غير قانونية تقدر بحوالي نصف مليون دينار خصصت كمصروفات تدفع
لكبار موظفي مجلس النواب من الدرجة العاشرة وما فوق كأجر محفوظ ، وكذلك
مصروفات لتقديم خدمة التأمين الصحي في المستشفيات الخاصة للنواب والموظفين
وهذا الأمر مخالف لأنظمة الخدمة المدنية فهو لا يطبق على موظفي الدولة ولا على
موظفي مجلس الشورى ، وإذا كانت الحكومة موافقة على هذا النظام فعليها تطبيقه
على جميع موظفي الدولة من دون استثناء ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، الأخ فيصل فولاذ لماذا امتنعت عن التصويت ؟

٢٥

العضو فيصل فولاذ :

شكراً سيدي الرئيس ، أضرم صوتي إلى صوت الأخ عبدالرحمن جمشير ، فهذه تجاوزات لا نوافق عليها أبداً ، وتعتبر تمييزاً واضحاً ، وأتفق مع الأخ عبدالرحمن جمشير في كل ما ذكره ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، سنأخذ بعين الاعتبار التحفظ الذي ذكره الإخوة . تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً سيدي الرئيس ، أردت أن أوضح أن ميزانية مجلسي الشورى والنواب هي ميزانية تحويلية ، لذا فإن التفاصيل موجودة لدى المجلسين ، وشكراً .

الرئيس :

- شكراً ، السؤال كان بخصوص الأجر المحفوظ وكذلك التأمين الصحي ، فهل يعتبر ذلك نوعاً من التمييز ؟ حيث إن الخدمات الصحية متوفرة للجميع فيجب ألا يكون هناك تمييز لشريحة معينة . ومنتقل الآن إلى مناقشة الجزء الأخير من تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وهو بشأن مشروع قانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م . وأطلب من الأخ خالد المسقطي مقرر اللجنة لهذا الجزء التوجه إلى المنصة فليتفضل .

العضو خالد المسقطي :

شكراً سيدي الرئيس ، بداية أطلب تثبيت تقرير اللجنة بشأن باب مشروع القانون في المضبطة ، وشكراً .

الرئيس :

شكرًا ، هل يوافق المجلس على تثبيت تقرير اللجنة بشأن باب مشروع القانون
في المضبطة ؟

(أغلبية موافقة)

٥

الرئيس :

إذن يثبت تقرير اللجنة بشأن باب مشروع القانون في المضبطة .

(تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون اعتماد الميزانية

العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م : ٣- مشروع القانون) :

١٠

مشروع قانون

باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م

١٥

١ - الديباجة :

نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون :

" نحن محمد بن عيسى آل خليفة ،

ملك مملكة البحرين .

بعد الاطلاع على الدستور ،

٢٠ وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن الميزانية العامة للدولة ، وعلى الأحص

المواد (٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧ م بإصدار سندات التنمية ، والقوانين المعدلة له ،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : " .

٢٥

توصية اللجنة :

- الموافقة على تعديل مجلس النواب بحذف عبارة " وعلى الأحص المواد (٢٢) و(٢٣)

و(٢٤) و(٢٥) " الواردة بعد عبارة " بشأن الميزانية العامة للدولة " .

نص المادة بعد التعديل :

" نحن حمد بن عيسى آل خليفة ،
ملك مملكة البحرين .

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢م بشأن الميزانية العامة للدولة ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧م بإصدار سندات التنمية ، والقوانين المعدلة له ،
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : "

٢ - بالنسبة للمادة (١) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

" تقدر إيرادات الدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م بمبلغ
(٢,٥٢٥,٧١٠,٠٠٠) دينار (ملياران وخمسمائة وخمسة وعشرون مليون وسبعمائة وعشرة
آلاف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥م مبلغ (١,٢٥٥,١١٤,٠٠٠) دينار (مليار
ومائتان وخمسة وخمسون مليون ومائة وأربعة عشر ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية
٢٠٠٦م مبلغ (١,٢٧٠,٥٩٦,٠٠٠) دينار (مليار ومائتان وسبعون مليون وخمسمائة وستة
وتسعون ألف دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٢) المرفقين لهذا القانون " .
توصية اللجنة :

- الموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار إيرادات الدولة في
ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م .

٢٠ نص المادة بعد التعديل :

" تقدر إيرادات الدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م بمبلغ
(٢,٥٢٨,٩٦٠,٠٠٠) دينار (مليارين وخمسمائة وثمانية وعشرين مليون وتسعمائة وستين
ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥م مبلغ (١,٢٥٤,٢٣٠,٠٠٠) دينار (مليار
ومائتان وأربعة وخمسون مليون ومائتان وثلاثون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦م
مبلغ (١,٢٧٤,٧٣٠,٠٠٠) دينار (مليار ومائتان وأربعة وسبعون مليون وسبعمائة وثلاثون
ألف دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٢) المرفقين لهذا القانون " .

٣ - بالنسبة للمادة (٢) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

" تقدر المصروفات الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٢,٨٣٤,١٧٤,٠٠٠) دينار (ملياران وثمانمائة وأربعة وثلاثون مليون ومائة وأربعة وسبعون ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٣٩١,٦٤١,٠٠٠) دينار (مليار وثلثمائة وواحد وتسعون مليون وستمائة وواحد وأربعون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٤٤٢,٥٣٣,٠٠٠) دينار (مليار وأربعمائة واثنان وأربعون مليون وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار) ، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون " .

١٠ توصية اللجنة :

- الموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار المصروفات الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .

نص المادة بعد التعديل :

" تقدر المصروفات الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٣,٠٤٠,٤١٠,٠٠٠) دينار (ثلاثة مليارات وأربعون مليون وأربعمائة وعشرة آلاف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٤٦٢,٨٣٣,٤٠٠) دينار (مليار وأربعمائة واثنان وستون مليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثون ألف وأربعمائة دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٥٧٧,٥٧٦,٦٠٠) دينار (مليار وخمسمائة وسبعة وسبعون مليون وخمسمائة وستة وسبعون ألف وستمائة دينار) ، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون " .

٢٠

٤ - بالنسبة للمادة (٣) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

" تقدر المصروفات المتكررة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٢,١٤٤,١٧٤,٠٠٠) دينار (ملياران ومائة وأربعة وأربعون مليون ومائة وأربعة وسبعون ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٠٤٦,٦٤١,٠٠٠) دينار (مليار وستة وأربعون مليون وستمائة وواحد وأربعون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م

مبلغ (١,٠٩٧,٥٣٣,٠٠٠) دينار (مليار وسبعة وتسعون مليون وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٣) المرفقين لهذا القانون " .

توصية اللجنة :

- ٥ - الموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار المصروفات المتكررة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .

نص المادة بعد التعديل :

- " تقدر المصروفات المتكررة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٢,١٣٤,٩٩٢,٠٠٠) دينار (مليارين ومائة وأربعة وثلاثين مليون وتسعمائة واثنان وتسعين ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٠٤٤,٧٢٤,٤٠٠) دينار (مليار وأربعة وأربعون مليون وسبعمائة وأربعة وعشرون ألف وأربعمائة دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٠٩٠,٢٦٧,٦٠٠) دينار (مليار وتسعون مليون ومائتان وسبعة وستون ألف وستمائة دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٣) المرفقين لهذا القانون " .

- ١٥ - بالنسبة للمادة (٤) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

- " تقدر مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٦٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (ستمائة وتسعون مليون دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وخمسة وأربعون مليون دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وخمسة وأربعون مليون دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٤) المرفقين لهذا القانون " .

توصية اللجنة :

- ٢٥ - الموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .

نص المادة بعد التعديل :

" تقدر مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٩٠٥,٤١٨,٠٠٠) دينار (تسعمائة وخمسة ملايين وأربعمائة وثمانية عشر ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٤١٨,١٠٩,٠٠٠) دينار (أربعمائة وثمانية عشر مليون ومائة وتسعة آلاف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٤٨٧,٣٠٩,٠٠٠) دينار (أربعمائة وسبعة وثمانون مليون وثلاثمائة وتسعة آلاف دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي ٥ (١) و(٤) المرفقين لهذا القانون ."

٦ - بالنسبة للمادة (٥) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

١٠ " يقدر العجز في ميزانية الدولة للسنتين الماليين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٣٠٨,٤٦٤,٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وثمانية ملايين وأربعمائة وأربعة وستون ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١٣٦,٥٢٧,٠٠٠) دينار (مائة وستة وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١٧١,٩٣٧,٠٠٠) دينار (مائة وواحد وسبعون مليوناً وتسعمائة وسبعة وثلاثون ألف دينار) ، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ، على أن يغطي العجز بالاقتراض " .

١٥

توصية اللجنة :

" الموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار العجز في ميزانية الدولة للسنتين الماليين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .

٢٠

نص المادة بعد التعديل :

" يقدر العجز في ميزانية الدولة للسنتين الماليين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٥١١,٤٥٠,٠٠٠) دينار (خمسمائة وأحد عشر مليوناً وأربعمائة وخمسين ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٢٠٨,٦٠٣,٤٠٠) دينار (مائتان وثمانية ملايين وستمائة وثلاثة آلاف وأربعمائة دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٣٠٢,٨٤٦,٦٠٠) دينار (ثلاثمائة واثنان مليون وثمانمائة وستة وأربعون ألف وستمائة دينار) ، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا

٢٥

القانون ، على أن يغطي العجز بالاقتراض من المؤسسات المالية المحلية والصناديق العربية والإسلامية " .

٧ - بالنسبة للمادة (٦) :

٥ نص المادة كما ورد في مشروع القانون :
" تستوفي جميع الإيرادات الواردة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون طبقاً للأنظمة المالية ،
وتدفع جميعها للحساب العمومي للدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني " .

توصية اللجنة :

١٠ - الموافقة على تعديل مجلس النواب بحذف عبارة (للدولة بوزارة المالية و الاقتصاد الوطني)
الواردة في نهاية المادة .

نص المادة بعد التعديل :

١٥ " تستوفي جميع الإيرادات الواردة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون طبقاً للأنظمة المالية ،
وتدفع جميعها للحساب العمومي " .

٨ - بالنسبة للمادة (٧) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

٢٠ " تصرف النفقات الواردة في الجدولين رقمي (٣) و(٤) المرافقين لهذا القانون وفق تقسيمات
الميزانية والتعليمات الخاصة بها ، ولا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر
بالصرف بما يتجاوز الاعتماد المقرر ، أو الارتباط بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية " .

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

٩ - بالنسبة للمادة (٨) :

٢٥

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

" يخول وزير المالية والاقتصاد الوطني ، أثناء تنفيذ الميزانية بتوزيع مبلغ (٦٧,٥٩١,٠٠٠) (سبعة وستون مليون وخمسمائة وواحد وتسعون ألف دينار) المرصودة ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين المذكورتين ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٣٣,٤٤٩,٠٠٠) دينار (ثلاثة وثلاثون مليون وأربعمائة وتسعة وأربعون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٣٤,١٤٢,٠٠٠) دينار (أربعة وثلاثون مليون ومائة واثنان وأربعون ألف دينار) ، وذلك على الوزارات والجهات الحكومية المعنية ، وعلى الوزير إشعار مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشورى بتوزيعات هذه المبالغ ، وإجراء التعديلات اللازمة على أرقام الميزانية المتكررة وفقاً لذلك " .

١٠

توصية اللجنة :

- الموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار المبالغ المخوّل بتوزيعها وزير المالية ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين الماليّتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .

١٥

حذف عبارة " والاقتصاد الوطني " الواردة في صدر هذه المادة .

الموافقة على التعديلات التي أوردتها مجلس النواب وذلك بـ :

- حذف كلمة " المعنية " الواردة بعد عبارة " وذلك على الوزارات والجهات الحكومية " .

- استبدال كلمة " إبلاغ " بكلمة " إشعار " الواردة بعد عبارة " وعلى الوزير " .

٢٠

نص المادة بعد التعديل :

" يخول وزير المالية ، أثناء تنفيذ الميزانية بتوزيع مبلغ (١٣٠,٩٥٠,٩٠٠) دينار (مائة وثلاثون مليون وتسعمائة وخمسون ألف وتسعمائة دينار) المرصودة ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين المذكورتين ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٦٧,٨٦٥,٠٠٠) دينار (سبعة وستون مليون وثمانمائة وخمسة وستون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٦٣,٠٨٥,٩٠٠) دينار (ثلاثة وستون مليون وخمسة وثمانون ألف وتسعمائة دينار) ، وذلك على الوزارات والجهات

الحكومية ، وعلى الوزير إبلاغ مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشورى بتوزيعات هذه المبالغ ، وإجراء التعديلات اللازمة على أرقام الميزانية المتكررة وفقاً لذلك " .

١٠ - بالنسبة للمادة (٩) :

٥ نص المادة كما ورد في مشروع القانون :
" يصدر وزير المالية والاقتصاد الوطني التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا القانون " .

توصية اللجنة :

١٠ - حذف عبارة " والاقتصاد الوطني " الواردة في صدر هذه المادة .

نص المادة بعد التعديل :

١٥ " يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا القانون " .

١١ - بالنسبة للمادة (١٠) :

نص المادة كما ورد في مشروع القانون :

٢٠ " على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٥ م ، وينشر في الجريدة الرسمية .
ملك مملكة البحرين .

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :

بتاريخ

الموافق "

٢٥

توصية اللجنة :

توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

مقررو اللجنة :

اتفقت اللجنة على تعيين مقرري بنود الميزانية على النحو التالي :

- بند الإيرادات : تعيين العضو السيد محمد إبراهيم الشروقي مقررًا أصليًا والعضو الأستاذ خالد حسين المسقطي مقررًا احتياطيًا .

- بند المصروفات : تعيين العضو الدكتور هاشم حسن الباش مقررًا أصليًا والعضو السيد جميل علي المتروك مقررًا احتياطيًا .

- مشروع القانون : تعيين العضو الأستاذ خالد حسين المسقطي مقررًا أصليًا والعضو السيد محمد إبراهيم الشروقي مقررًا احتياطيًا .
والأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر ،،،

١٠ الدكتور هاشم حسن الباش
نائب رئيس اللجنة
جمال محمد فخرو
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
(انتهى تقرير اللجنة بشأن مشروع القانون)

(ثانياً : ملاحظات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشروع قانون باعتماد

١٥ الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م :)

التاريخ : ٦ يوليو ٢٠٠٥ م

السيد الفاضل جمال محمد فخرو
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
المحترم

٢٠ الموضوع : مشروع قانون رقم () لسنة () باعتماد الميزانية العامة للدولة
للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م

بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٥ م ، أرفق معالي النائب الأول لرئيس مجلس الشورى ضمن كتابه رقم (٢٢٦/١٥ - ٧ - ٢٠٠٥ م) ، نسخة من المشروع بقانون آنف الذكر ، وذلك لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون المالية والاقتصادية .

٢٥

وبتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٥ ، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها الخامس والخمسين ، حيث اطلعت على مشروع القانون آنف الذكر ومرفقاته ، وقرار مجلس النواب بشأنه ، وتقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب ، وذلك بحضور المستشارين القانونيين والاختصاصي القانوني بالمجلس .

٥

وانتهت اللجنة - بعد نقاش مستفيض - إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ وأحكام الدستور .

توصية اللجنة :

١٠ وبالتالي فإن اللجنة توصي بما يلي :
" الموافقة على مشروع قانون رقم () لسنة () باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م لسلامته من الناحية القانونية والدستورية " .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

١٥

محمد هادي الحلواجي

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

(انتهت الملاحظات)

٢٠

الرئيس :

سنبداً بمناقشة المبادئ والأسس العامة للمشروع ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو خالد المسقطي :

٢٥ شكراً سيدي الرئيس ، المادة (١٠٩) من دستور مملكة البحرين في الفقرة (ب) تنص على أن " تعد الحكومة مشروع قانون الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها ، وتقدمه إلى مجلس النواب قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، لمناقشته وإحالتها إلى مجلس الشورى للنظر فيه وفق أحكام الدستور ، ويجوز إدخال أي

تعديل على الميزانية بالاتفاق مع الحكومة " . سيدي الرئيس ، مشروع القانون باعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ م والمعروض أمامكم يلخص ويعرض ما تمت مناقشته واعتماده من قبل الإخوة والأخوات أعضاء المجلس خلال الجزء الأول من هذه الجلسة . والموضوع معروض على المجلس للتفضل بالنظر ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ عبدالرحمن جمشير .

العضو عبدالرحمن جمشير :

شكراً سيدي الرئيس ، قبل مناقشة مواد مشروع القانون - من خلال مناقشتنا لأبواب الميزانية - لاحظنا أن الحكومة لم تأخذ رأي مجلس الشورى مما أحدث إرباكاً ، والحكومة لا ترد على استفسارات الإخوة الأعضاء ، وكأنما الموضوع تحصيل حاصل ، وهذا لا يجوز ونرجو ألا يتكرر مستقبلاً . وأقترح على مكتب المجلس أن يفعل آلية معينة لمناقشة الميزانية بحيث يكون هناك اتفاق بين مجلسي الشورى والنواب والحكومة إذا ما حدث أي تغيير في أي باب من أبواب الميزانية ، وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، لقد تطرق إلى هذا الأمر الأخ محمد حسن باقر . تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٠

العضو خالد المسقطي :

شكراً سيدي الرئيس ، أحب أن أوضح نقطة مهمة للإخوة أعضاء المجلس وهي أن ما اتبع من إجراءات لمناقشة هذه الميزانية كان طبقاً للائحة الداخلية ، وقد مارس مجلس الشورى دوره التشريعي لإقرار هذه الميزانية ، ومجلس النواب كذلك يمارس دوره

الرقابي بالإضافة إلى دوره التشريعي عند مناقشته للميزانية ، وكذلك فإن اللائحة الداخلية لكلا المجلسين لم تذكر صراحة عدم إمكانية التعاون بين المجلسين وكذلك لم تذكر نوع هذا التعاون ، وعليه يمكن أن يكون هناك تنسيق بين المجلسين ، وقد حدث مثل هذا الأمر عند مناقشة هذه الميزانية ، فقد كانت هناك مباحثات غير رسمية وكان هناك اتصال مباشر بين أعضاء لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية في المجلسين ، وشكراً . ٥

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

١٠

شكراً معالي الرئيس ، غير صحيح أننا لا نرد على استفسارات الإخوة الأعضاء ، فكل نقطة تثار نسجلها ونرد عليها ، ونحن نستمع إلى عدة ملاحظات ونرد عليها جميعاً ، وهذا الأسلوب تتبعه في مجلس النواب . نحن اجتمعنا مع الإخوة في مجلس النواب وكذلك مع الإخوة في اللجنة وأجبنا عن استفساراتهم ، ونحن معكم لنؤكد لكم ما هو موجود في الميزانية ، وليس هناك اختلاف بين تعاملنا مع الإخوة في مجلس النواب وبينكم ، وشكراً . ١٥

الرئيس :

شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

٢٠

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٥

هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

إذن يقر مشروع القانون من حيث المبدأ . و تنتقل إلى مناقشة مواده مادة مادة ،
تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٥

العضو خالد المسقطي :

الديباجة : نص الديباجة كما ورد في مشروع القانون : " نحن حمد بن عيسى آل خليفة ، ملك مملكة البحرين . بعد الإطلاع على الدستور ، وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢م بشأن الميزانية العامة للدولة ، وعلى الأحص المواد (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) ، وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧م بإصدار سندات التنمية ، والقوانين المعدلة له ، أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : " . **توصي اللجنة :** بالموافقة على تعديل مجلس النواب بحذف عبارة " وعلى الأحص المواد (٢٢) و (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) " الواردة بعد عبارة " بشأن الميزانية العامة للدولة " . وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل :
" نحن حمد بن عيسى آل خليفة ، ملك مملكة البحرين . بعد الاطلاع على الدستور ، وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٢م بشأن الميزانية العامة للدولة ، وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧م بإصدار سندات التنمية ، والقوانين المعدلة له ، أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه : " .

٢٠

الرئيس:

هل هناك ملاحظات على الديباجة ؟

٢٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس:

أطرح للتصويت الديباجة بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر الديباجة بتعديل اللجنة . وننتقل إلى المادة (١) ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو خالد المسقطي :

- ١٠ المادة (١) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " تقدر إيرادات الدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٢,٥٢٥,٧١٠,٠٠٠) دينار (ملياران وخمسمائة وخمسة وعشرون مليون وسبعمائة وعشرة آلاف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٢٥٥,١١٤,٠٠٠) دينار (مليار ومائتان وخمسة وخمسون مليون ومائة وأربعة عشر ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٢٧٠,٥٩٦,٠٠٠) دينار (مليار ومائتان وسبعون مليون وخمسمائة وستة وتسعون ألف دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٢) المرفقين لهذا القانون " . توصي اللجنة بالموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار إيرادات الدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م . وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل : " تقدر إيرادات الدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٢٨,٩٦٠,٠٠٠) دينار (مليارين وخمسمائة وثمانية وعشرين مليون وتسعمائة وستين ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٢٥٤,٢٣٠,٠٠٠) دينار (مليار ومائتان وأربعة وخمسون مليون وثلاثون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٢٧٤,٧٣٠,٠٠٠) دينار (مليار ومائتان وأربعة وسبعون مليون وسبعمائة وثلاثون ألف دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٢) المرفقين لهذا القانون " .

٢٥

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟ تفضل الأخ عبدالجليل الطريف .

٥

العضو عبدالجليل الطريف :

شكراً سيدي الرئيس ، بمقارنة الرقمين كما وردا من الحكومة وكما وردا من مجلس النواب هل نفهم أن النواب أضافوا (٣,٢٥٠,٠٠٠) دينار إلى الميزانية للسنتين ؟ وشكراً .

١٠

الرئيس :

شكراً ، تفضل سعادة الأخ الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية .

وزير المالية :

شكراً سيدي الرئيس ، التعديلات تشمل تخفيف الـ (٥٠,٠٠٠) برميل التي فقدتها البحرين بالإضافة إلى الإيرادات عن طريق إعادة تقدير إيرادات النفط لحقل البحرين والمصفاة ، والرقم المعروض أمامكم هو خلاصة الإيرادات كما تم الاتفاق عليها ، وشكراً .

٢٠

الرئيس :

شكراً ، هل هناك ملاحظات أخرى ؟

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

٢٥

أطرح للتصويت المادة (١) بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقر هذه المادة بتعديل اللجنة . و تنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو خالد المسقطي :

المادة (٢) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " تقدر المصروفات

- الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٢,٨٣٤,١٧٤,٠٠٠) دينار (ملياران وثمانمائة وأربعة وثلاثون مليون ومائة وأربعة وسبعون ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٣٩١,٦٤١,٠٠٠) دينار (مليار وثلثمائة وواحد وتسعون مليون وستمائة وواحد وأربعون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٤٤٢,٥٣٣,٠٠٠) دينار (مليار وأربعمائة واثنان وأربعون مليون وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار) ، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون " . توصي اللجنة بالموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار المصروفات الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م . وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل : " تقدر المصروفات الإجمالية للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٣,٠٤٠,٤١٠,٠٠٠) دينار (ثلاثة مليارات وأربعون مليون وأربعمائة وعشرة آلاف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٤٦٢,٨٣٣,٤٠٠) دينار (مليار وأربعمائة واثنان وستون مليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثون ألف وأربعمائة دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٥٧٧,٥٧٦,٦٠٠) دينار (مليار وخمسمائة وسبعة وسبعون مليون وخمسمائة وستة وسبعون ألف وستمائة دينار) ، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون " .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

٢٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

أطرح للتصويت هذه المادة بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

- ٥ إذن تقرر هذه المادة بتعديل اللجنة . الأخ عبدالرحمن جمشير لماذا امتنعت عن التصويت ؟

العضو عبدالرحمن جمشير :

- شكراً سيدي الرئيس ، لقد أوضحت رأبي عند مناقشة باب المصروفات سابقاً ، وشكراً .
- ١٠

الرئيس :

شكراً ، ومنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو خالد المسقطي :

- ١٥ المادة (٣) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " تقدر المصروفات المتكررة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٢,١٤٤,١٧٤,٠٠٠) دينار (ملياران ومائة وأربعة وأربعون مليون ومائة وأربعة وسبعون ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٠٤٦,٦٤١,٠٠٠) دينار (مليار وستة وأربعون مليون وستمائة وواحد وأربعون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٠٩٧,٥٣٣,٠٠٠) دينار (مليار وسبعة وتسعون مليون وخمسمائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٣) المرفقين لهذا القانون " . توصي اللجنة بالموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار المصروفات المتكررة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م . وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل : " تقدر ٢٥ المصروفات المتكررة للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٢,١٣٤,٩٩٢,٠٠٠) دينار (مليارين ومائة وأربعة وثلاثين مليون وتسعمائة

واثنین وتسعين ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١,٠٤٤,٧٢٤,٤٠٠) دينار (مليار وأربعة وأربعون مليون وسبعمائة وأربعة وعشرون ألف وأربعمائة دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١,٠٩٠,٢٦٧,٦٠٠) دينار (مليار وتسعون مليون ومائتان وسبعة وستون ألف وستمائة دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٣) المرفقين لهذا القانون " .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

١٠

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

أطرح للتصويت هذه المادة بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقرر هذه المادة بتعديل اللجنة . ومنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٠

العضو خالد المسقطي :

المادة (٤) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " تقدر مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٦٩٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (ستمائة وتسعون مليون دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وخمسة وأربعون مليون دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وخمسة وأربعون مليون دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٤) المرفقين لهذا

القانون " . توصي اللجنة بالموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ م . وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل : " تقدر مصروفات المشاريع للدولة في ميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٩٠٥,٤١٨,٠٠٠) دينار (تسعمائة وخمسة ملايين وأربعمائة وثمانية عشر ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٥ ٢٠٠٥ م مبلغ (٤١٨,١٠٩,٠٠٠) دينار (أربعمائة وثمانية عشر مليون ومائة وتسعة آلاف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٤٨٧,٣٠٩,٠٠٠) دينار (أربعمائة وسبعة وثمانون مليون وثلاثمائة وتسعة آلاف دينار) ، وفقاً للجدولين رقمي (١) و(٤) المرفقين لهذا القانون " .

١٠

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٥

الرئيس :

أطرح للتصويت هذه المادة بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

٢٠

الرئيس :

إذن تقرر هذه المادة بتعديل اللجنة . و تنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو خالد المسقطي :

المادة (٥) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " يقدر العجز في ميزانية

الدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٣٠٨,٤٦٤,٠٠٠) دينار (ثلاثمائة وثمانية ملايين وأربعمائة وأربعة وستون ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (١٣٦,٥٢٧,٠٠٠) دينار (مائة وستة وثلاثون مليون

- وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (١٧١,٩٣٧,٠٠٠) دينار (مائة وواحد وسبعون مليون وتسعمائة وسبعة وثلاثون ألف دينار) ، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ، على أن يغطي العجز بالاقتراض " . **توصي اللجنة** بالموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار العجز في ميزانية الدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م .
- ٥ وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل : " يقدر العجز في ميزانية الدولة للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م بمبلغ (٥١١,٤٥٠,٠٠٠) دينار (خمسمائة وأحد عشر مليوناً وأربعمائة وخمسين ألف دينار) ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٢٠٨,٦٠٣,٤٠٠) دينار (مائتان وثمانية ملايين وستمائة وثلاثة آلاف وأربعمائة دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٣٠٢,٨٤٦,٦٠٠) دينار (ثلاثمائة واثنان مليون وثمانمائة وستة وأربعون ألف وستمائة دينار) ، وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ، على أن يغطي العجز بالاقتراض من المؤسسات المالية المحلية والصناديق العربية والإسلامية " .

- ١٥ **الرئيس :**
هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

- ٢٠ **الرئيس :**
أطرح للتصويت هذه المادة بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

- الرئيس :**
٢٥ إذن تقرر هذه المادة بتعديل اللجنة . ومنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

العضو خالد المستطي :

- المادة (٦) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " تستوفى جميع الإيرادات الواردة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون طبقاً للأنظمة المالية ، وتدفع جميعها للحساب العمومي للدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني " . **توصي اللجنة** °
بالموافقة على تعديل مجلس النواب بحذف عبارة " للدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني " الواردة في نهاية المادة . وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل : " تستوفى جميع الإيرادات الواردة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون طبقاً للأنظمة المالية ، وتدفع جميعها للحساب العمومي " .

١٠

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

١٥

الرئيس :

أطرح للتصويت هذه المادة بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

٢٠

الرئيس :

إذن تقرر هذه المادة بتعديل اللجنة . ومنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٥

العضو خالد المستطي :

المادة (٧) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " تصرف النفقات الواردة في الجدولين رقمي (٣) و(٤) المرفقين لهذا القانون وفق تقسيمات الميزانية والتعليمات الخاصة بها ، ولا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالصرف بما يجاوز الاعتماد المقرر ، أو الارتباط بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية " . توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

١٠ (لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

أطرح هذه المادة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

١٥ (أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقرر هذه المادة . ومنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٠ **العضو خالد المسقطي :**

المادة (٨) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " يخول وزير المالية والاقتصاد الوطني ، أثناء تنفيذ الميزانية بتوزيع مبلغ (٦٧,٥٩١,٠٠٠) (سبعة وستون مليون وخمسمائة وواحد وتسعون ألف دينار) المرصودة ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين المذكورتين ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٣٣,٤٤٩,٠٠٠) دينار (ثلاثة وثلاثون مليون وأربعمائة وتسعة وأربعون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٣٤,١٤٢,٠٠٠) دينار (أربعة وثلاثون مليون ومائة واثنان وأربعون ألف دينار) ، وذلك على الوزارات والجهات الحكومية المعنية ، وعلى الوزير إشعار مجلس الوزراء

- ومجلس النواب ومجلس الشورى بتوزيعات هذه المبالغ ، وإجراء التعديلات اللازمة على أرقام الميزانية المتكررة وفقاً لذلك " . توصي اللجنة بالموافقة على ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة ومجلس النواب بتعديل مقدار المبالغ المخوّل بتوزيعها وزير المالية ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين الماليّتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ م . حذف عبارة " والاقتصاد الوطني " الواردة في ٥ صدر هذه المادة . الموافقة على التعديلات التي أوردتها مجلس النواب وذلك بـ : • حذف كلمة " المعنية " الواردة بعد عبارة " وذلك على الوزارات والجهات الحكومية " . • استبدال كلمة " إبلاغ " بكلمة " إشعار " الواردة بعد عبارة " وعلى الوزير " . وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل : " يخول وزير المالية ، أثناء تنفيذ الميزانية بتوزيع مبلغ (١٣٠,٩٥٠,٩٠٠) دينار (مائة وثلاثون مليون وتسعمائة ١٠ وخمسون ألف وتسعمائة دينار) المرصودة ضمن حساب تقديرات أخرى للوزارات والجهات الحكومية بميزانية المصروفات المتكررة للسنتين المذكورتين ، يكون نصيب السنة المالية ٢٠٠٥ م مبلغ (٦٧,٨٦٥,٠٠٠) دينار (سبعة وستون مليون وثمانمائة وخمسة وستون ألف دينار) ، ونصيب السنة المالية ٢٠٠٦ م مبلغ (٦٣,٠٨٥,٩٠٠) دينار (ثلاثة وستون مليون وخمسة وثمانون ألف وتسعمائة دينار) ، وذلك على ١٥ الوزارات والجهات الحكومية ، وعلى الوزير إبلاغ مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشورى بتوزيعات هذه المبالغ ، وإجراء التعديلات اللازمة على أرقام الميزانية المتكررة وفقاً لذلك " .

٢٠ **الرئيس:**

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

(لا توجد ملاحظات)

٢٥ **الرئيس:**

أطرح للتصويت هذه المادة بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

إذن تقرر هذه المادة بتعديل اللجنة . ومنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٥

العضو خالد المسقطي:

المادة (٩) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " يصدر وزير المالية والاقتصاد الوطني التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا القانون " . توصي اللجنة بحذف عبارة " والاقتصاد الوطني " الواردة في صدر هذه المادة . وعلى ذلك يكون نص المادة بعد التعديل : " يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا القانون " .

١٠

الرئيس:

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

١٥

(لا توجد ملاحظات)

الرئيس:

أطرح للتصويت هذه المادة بتعديل اللجنة ، فمن هم الموافقون عليها ؟

٢٠

(أغلبية موافقة)

الرئيس:

إذن تقرر هذه المادة بتعديل اللجنة . ومنتقل إلى المادة التالية ، تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٥

العضو خالد المسقطي:

المادة (١٠) : نص المادة كما ورد في مشروع القانون : " على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٥ م ، وينشر في الجريدة الرسمية . ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة صدر في قصر الرفاع بتاريخ : الموافق " . توصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

الرئيس :

هل هناك ملاحظات على هذه المادة ؟

١٠ (لا توجد ملاحظات)

الرئيس :

أطرح هذه المادة للتصويت ، فمن هم الموافقون عليها ؟

١٥ (أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن تقرر هذه المادة . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة مواد مشروع القانون ، فهل يوافق المجلس عليه في مجموعه ؟

٢٠ (أغلبية موافقة)

الرئيس :

تفضل الأخ مقرر اللجنة .

٢٥ **العضو خالد المسقطي :**

شكراً سيدي الرئيس ، أحب أن أتقدم نيابة عن رئيس وأعضاء لجنة الشئون المالية والاقتصادية إلى معاليكم وإلى الإخوة والأخوات أصحاب السعادة أعضاء المجلس الموقرين بالشكر على الدعم الذي حظيت به اللجنة من قبل الجميع ، حيث تم إنجاز هذا التقرير في مدة قياسية عكست روح التعاون بيننا وبين مجلس النواب وكذلك بين

جميع أعضاء مجلس الشورى ، ولا أنسى أن أشيد بالإخوة في الأمانة العامة والجهاز الإداري الذي تابع الأمر بصورة شبه مستمرة ممثلاً في الأستاذة فهيمة الزيرة وبقية الإخوة ، وشكراً .

٥ **الرئيس :**

شكراً ، تفضل الأخ عبدالحسن بوحسين .

العضو عبدالحسن بوحسين :

شكراً سيدي الرئيس ، لقد ورد في مشروع القانون رقم يختلف عما أدرج في

١٠ بداية تقرير اللجنة ، فهل ذلك خطأ مطبعي ؟ وشكراً .

الرئيس :

شكراً ، تفضل الأخ الدكتور هاشم الباش .

١٥ **العضو الدكتور هاشم الباش :**

شكراً سيدي الرئيس ، لقد تم تعديل هذا الخطأ ، وشكراً .

العضو عبدالحسن بوحسين (مقاطعاً) :

ولكننا لم نخطر بهذا التعديل ، وشكراً .

٢٠ **الرئيس :**

شكراً ، وبعد أن وافق المجلس على مشروع القانون في مجموعه سنأخذ الرأي

النهائي عليه في هذه الجلسة . وأعطى الكلمة للأخ المستشار القانوني للمجلس لتوضيح

آلية ذلك فليفضل .

٢٥ **المستشار القانوني للمجلس :**

شكراً سيدي الرئيس ، بموجب المادة (١١٤) يجوز بموافقة المجلس في الأحوال

المستعجلة أخذ الرأي النهائي على المشروع في ذات الجلسة التي تمت الموافقة عليه فيها

وذلك بعد ساعة على الأقل من الانتهاء من نظره ما لم تقرر أغلبية أعضاء المجلس غير

ذلك . والآن ليس هناك مجال لتأخير أخذ الرأي النهائي لمدة ساعة ، ويمكن بموافقة أغلبية أعضاء المجلس أخذ الرأي النهائي الآن ويكون التصويت حسب المادة (٧٨) ، بمعنى أنه إذا أردنا أخذ الرأي النهائي على المشروع في الجلسة نفسها يؤخذ رأي الأغلبية الموصوفة نداءً بالاسم ، وبعد ذلك يؤخذ الرأي النهائي على المشروع في ذات الجلسة ، وشكرًا .

الرئيس :

شكرًا ، إذن سيتم ذلك .

- ١٠ (وهنا قام سعادة الرئيس بتلاوة أسماء الأعضاء نداءً بالاسم لأخذ رأيهم بصفة الاستعجال في قبول أخذ الرأي النهائي على مشروع القانون المذكور)

العضو إبراهيم بشمي :

موافق .

١٥

العضو أحمد بوعلاي :

موافق .

العضو ألس سمعان :

موافقة .

٢٠

العضو الدكتورة بهية الجشي :

موافقة .

العضو جميل المتروك :

(غير موجود)

٢٥

العضو السيد حبيب مكي :

موافق .

العضو الدكتور حمد السليطي :

. موافق .

العضو الدكتور الشيخ خالد آل خليفة :

. موافق .

٥

العضو خالد الشريف :

(غير موجود)

١٠

العضو خالد المسقطي :

. موافق .

العضو راشد السبت :

. موافق .

١٥

العضو سعود كانو :

(غير موجود)

العضو عبدالجليل الطريف :

. موافق .

٢٠

العضو عبدالحسن بوحسين :

. موافق .

٢٥

العضو عبدالرحمن جمشير :

. موافق .

العضو عبدالرحمن جواهري :

. موافق .

٣٠

العضو الدكتور عبدالرحمن بوعلي :

موافق .

العضو عبدالمجيد الحواج :

موافق .

٥

العضو الدكتورة فخرية ديري :

موافقة .

١٠

العضو الشيخ فهد آل خليفة :

موافق .

العضو فؤاد الحاجي :

موافق .

١٥

العضو الدكتورة فوزية الصالح :

موافقة .

العضو فيصل فولاذ :

موافق .

٢٠

العضو محمد حسن باقر :

موافق .

العضو محمد الشروقي :

موافق .

٢٥

العضو محمد هادي الطواجي :

(غير موجود)

العضو الدكتورة نعيمة الدوسري :

موافقة .

٥

العضو الدكتور هاشم الباش :

موافق .

العضو واداد الفاضل :

موافقة .

١٠

العضو يوسف الصالح :

موافق .

١٥

الرئيس فيصل بن رضي الموسوي :

موافق .

الرئيس :

إذن أغلبية أعضاء المجلس موافقون على أخذ الرأي النهائي الآن وبصفة

٢٠

الاستعجال ، فهل يوافق المجلس على مشروع القانون بصفة نهائية ؟

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون بصفة نهائية . ومنتقل الآن إلى البند التالي من

٢٥

جدول الأعمال والخاص بمناقشة تقرير وفد مجلس الشورى المشارك في الندوة
البرلمانية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من

١٥-١٦ يونيو ٢٠٠٥ م . وقد طلب الكلمة في هذا الموضوع الأخ عبدالجليل الطريف
فليتفضل .

العضو عبدالجليل الطريف :

- ٥ شكرًا سيدي الرئيس ، يحتوي التقرير على توصيات مهمة ، ونتمنى تأكيد
تفعيل آلية محاربة الفساد واتباع أقصى درجات الشفافية ل يتم تعزيز مكانة البحرين
كبلد خالٍ من الفساد وملتزم بمبدأ الشفافية لرفع مستوى تصنيف مملكة البحرين في
هذا المجال . كذلك لا بد من الإسراع إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الفساد والتي وافقت عليها مملكة البحرين في شهر فبراير الماضي ، وهناك العديد من
١٠ الدول العربية الشقيقة التي سبقتنا في هذا المجال ، وهناك دعوة لانضمام أكبر عدد من
أعضاء السلطة التشريعية في مملكة البحرين لمنظمة (برلمانيون عرب ضد الفساد) ،
ونرجو أن تتم الاستجابة لهذه الدعوة ، وكذلك إنشاء فرع لهذه المنظمة في البحرين ،
وشكرًا .

١٥ الرئيس :

- شكرًا ، ومرفقات التقرير موجودة لدى الأمانة العامة لمن يريد الاطلاع عليها .
والآن سنأخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية القرض
للمساهمة في تمويل مشروع ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين
والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي . وقد وافق المجلس على هذا المشروع
٢٠ في مجموعه أثناء هذه الجلسة ، فهل يوافق عليه بصفة نهائية ؟

(أغلبية موافقة)

٢٥ الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون بصفة نهائية . والآن سنأخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية استصناع بخصوص تشييد ميناء خليفة بن سلمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية . وقد وافق المجلس على هذا المشروع في مجموعه أثناء هذه الجلسة ، فهل يوافق عليه بصفة نهائية ؟

٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون بصفة نهائية . والآن سنأخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية توكيل حكومة مملكة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك الإسلامي للتنمية ثم إيجارها لوزارة الكهرباء والماء لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل (٦٦ ك . ف) بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية . وقد وافق المجلس على هذا المشروع في مجموعه أثناء هذه الجلسة ، فهل يوافق عليه بصفة نهائية ؟

١٥

(أغلبية موافقة)

الرئيس :

إذن يقر مشروع القانون بصفة نهائية . تفضل سعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب .

٢٠

وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب :

شكراً معالي الرئيس ، ونحن نختتم هذه الجلسة أحب أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي الرئيس ، وإلى أعضاء المجلس جميعاً ، وإلى أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لجهودهم في سرعة دراسة الميزانية وتقديم التقرير ، الأمر الذي سيعود على البحرين بالخير وتحقيق الكثير مما يطلبه المواطن ، وشكراً .

٢٥

الرئيس :

شكراً ، وأنا بدوري أشكر أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لما بذلوه من جهد ، وأشكر الحكومة لتعاونها مع اللجنة . وبهذا نكون قد انتهينا من مناقشة بنود جدول أعمال جلسة هذا اليوم . شكراً لكم جميعاً ، وأرفع الجلسة .

(رفعت الجلسة عند الساعة ٢:٠٠ ظهراً)

١٠

الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

عبدالرحمن بن إبراهيم عبدالسلام
الأمين العام لمجلس الشورى

١٥

٢٠

(انتهت المضبطة)